

# المنظمات غير الحكومية في لبنان بين الواقع والمرتجى

برنامج أفكار

٢٠٠٦/٢٠٠٥

---

تنظيم اللقاءات الحوارية - ايمرجنس

السيدة ايران لورفنج  
السيدة غاده جبور  
الاستاذة دنيز المر

إدارة وتنظيم اللقاءات الحوارية

الاستاذة أمل ديبو

جمع و توثيق اللقاءات الحوارية

الاستاذة أمل ديبو

إنتاج: **TM**

أشرفية: ٢١٩٠٠٠ ١ ٩٦١ +

# المحتويات

## "برنامج أفكار: مساحة حوار"

٦ معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية الأستاذ جان أوغاسابيان

## المجتمع المدني اللبناني تحت المجهر

٨ السيدة يمنى الشكر غريب

## الطاولة المستديرة الأولى

"الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات غير الحكومية"

١٤ كلمة السفير باتريك رونو

١٦ كلمة معالي الوزير

١٨ كلمة أفكار

١٩ الاشكالية

## المحاضر الأول: الدكتور نواف كباره

٢١ "الممارسات الديمقراطية في البنى الداخلية للمنظمات غير الحكومية"

## المحاضر الثاني: المحامي الأستاذ زياد بارود

٢٣ "الاداء الديمقراطي في الجمعيات غير الحكومية وسبل تفعيل الديمقراطية فيها"

## المحاضر الثالث : الدكتور كرم كرم

٢٨ "الاداء الديمقراطي في الجمعيات غير الحكومية وسبل تفعيل الديمقراطية فيها"

٣١ المداخلات والمناقشات

٣٤ استنتاجات وآفاق

## الطاولة المستديرة الثانية

"كيف تجري المنظمات غير الحكومية حواراً بين الجماعات؟"

- ٣٨ كلمة أفكار
- ٣٩ الاشكالية
- المحاضر الأول: الدكتور ابراهيم محمد مهدي شمس الدين.
- ٤١ ضرورة الحوار وشروطه في المجتمعات المتنوعة
- المحاضر الثاني: الدكتورة اوغاريت يونان. "اختراق عقبة الطائفية عبر العمل الميداني"
- ٤٣
- ٤٧ المحاضر الثالث: الأستاذ زكي الرفاعي. "زرع للغد" خبرة حوار من الواقع
- ٥٠ عرض فيلم
- ٥١ المداخلات والمناقشات
- ٥٤ استنتاجات وآفاق

## الطاولة المستديرة الثالثة

"دور المنظمات غير الحكومية في إقرار وتطبيق القانون ٢٢٠/٢٠٠٠"

المتعلق بحقوق المعوقين

- ٥٨ كلمة معالي الوزير
- ٦١ كلمة أفكار
- ٦٢ الاشكالية
- المحاضر الأول: الأستاذ نبيل عبد. "حكاية النضال من أجل تحويل الحاجة الى قانون ٢٢٠/٢٠٠٠ ومتابعة التطبيق"
- ٦٤ المحاضر الثاني: النائب المحامي غسان مخبير. "المسعى القانوني: حيثيات واستحداث القانون وسبل إزالة العقبات امام تطبيقه"
- ٦٨ المحاضر الثالث: السيدة سميرة بغداداي. "تحفيز القطاعات الاجتماعية المختلفة لتبني قضايا مجتمعية"
- ٧٤
- ٧٦ المداخلات والمناقشات
- ٧٨ استنتاجات وآفاق

## الطاولة المستديرة الرابعة

"انشاء الشبكات والشراكات : ضرورة أو واجب المنظمات الأهلية اللبنانية"

- ٨٢ كلمة معالي الوزير  
٨٤ كلمة أفكار  
٨٦ الاشكالية  
٨٨ المحاضرة الأولى : السيدة امل فرحات باسيل. "نموذج عملي لشبكة ناجحة"  
٩١ المحاضر الثاني: الدكتور كامل مهنا. " زمن خبرة التنسيق الى خبرة التشبيك"  
المحاضرة الثالثة : الاستاذة إقبال دوغان. "الدفاع عن حقوق المرأة  
٩٤ في مواجهة صعوبات التشبيك"  
٩٧ المداخلات والمناقشات  
١٠٠ استنتاجات وآفاق

## الطاولة المستديرة الخامسة

"دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون ٤٢٢ حول عدالة الأحداث"

- ١٠٤ كلمة معالي الوزير  
١٠٦ كلمة أفكار  
١٠٧ الاشكالية  
المحاضر الأول: القاضي جناح عبيد. "تعريف النواحي الإيجابية  
١٠٨ والتدابير البديلة لسجن الأحداث المقترحة في القانون رقم ٤٢٢"  
المحاضرة الثانية : الأستاذة هالة أبو سمرا. "الشروط والمراحل الضرورية  
١١١ لتطبيق القانون ٤٢٢"  
المحاضرة الثالثة: السيدة هيام قاعي. "التحديات والعوائق التي  
١١٤ قد تواجهها الجمعيات في تطبيق هذه التدابير"  
١١٦ المداخلات والمناقشات  
١٢٠ استنتاجات وآفاق

## وقائع وآفاق

- ١٢٢ السيدة إيران لورفنج ولأستاذة أمل ديبو  
١٢٨ أسماء بلائحة المؤسسات المشاركة

## "برنامج أفكار: مساحة حوار"

### معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الأستاذ جان أوغاسابيان

يشكل برنامج أفكار لدعم المجتمع المدني اللبناني علامة جديدة وفارقة في مسار العمل الإداري والتنموي في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. فقد بنى هذا المشروع الممول بهبة من الاتحاد الأوروبي جسراً متيناً بين القطاعين الرسمي والأهلي واضعاً حجر الأساس لعلاقة شراكة حقيقية يتلاقى فيها ركنان من أركان التنمية والإصلاح في عمل مشترك.

ويعود نجاح هذا البرنامج الذي مول وواكب ستة عشر مشروعاً لست عشرة منظمة غير حكومية إلى جمعه بين بعدين: الأول إداري بحث يقوم على توزيع أموال الهبة وفق شروط وإجراءات نموذجية تميزت بالشفافية والنزاهة، والثاني تنموي وفكري وإنساني حُضِن مبادرات منظمات غير حكومية لبنانية ناشطة في مجال حقوق الإنسان والمواطن.

ولم يقتصر الدعم الذي قدمه "أفكار" على تأمين مساعدة مالية ثم تقنية تمثلت بمواكبة مراحل التنفيذ وإقامة دورات تدريب تعزز قدرات الجمعيات في إدارة المشاريع والموارد البشرية وفي اعتماد تقنيات التواصل والتشبيك، وإنما نجحت أيضاً في خلق مساحة حوار وتفاعل وتبادل للخبرات والمعارف بين قوى المجتمع المدني حول مواضيع هامة. وقد كان لجمعية إيمرجانس الأوروبية الدور الفاعل في تنظيم هذه النشاطات الفكرية والعملية في آن، وها هي اليوم توثق وقائع اللقاءات الحوارية في كتاب واحد.

تميزت هذه اللقاءات بانعقادها في أجواء من الحرية الواضحة وسمحت للمشاركين من مختلف التوجهات بالتعبير عن نظرتهم الناقدة سلباً أو إيجاباً إزاء مواضيع شائكة. وكان اختيار المحاور المطروحة للنقاش بمثابة وضع للإصبع على الجرح. فمن حقيقة الممارسة الديمقراطية داخل هيكلية المنظمات غير الحكومية إلى الدور الفعلي لهذه المنظمات في عملية الحوار بين المجموعات اللبنانية، مروراً بواقع الإمكانيات الموجودة لخلق شبكات ضغط في سبيل قضايا التغيير والإصلاح في مجتمعنا، رسمت هذه الحوارات

---

صورة للمجتمع الأهلي اللبناني واستنتجت المفاصل الأساسية التي تحركه. كما أنها توقفت عند كيفية مواجهته سوء تطبيق بعض القوانين أو عدمه من خلال مناقشة واقع المعاقين عبر القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ أو عدالة الأحداث من خلال تطبيقات القانون ٤٢٠. لا شك في أن المعرفة تشكل خطوة أولى نحو التخطيط للمستقبل من خلال رؤية واضحة وشفافة لواقع الحال وقد أغنت هذه النشاطات معرفتنا ما سمح بقراءة أفضل لمشكلات مجتمعنا وصعوباته في مقابل قدراته وانجازاته.

فالآراء الواردة في هذا الكتاب الموثق عن "لقاءات أفكار" تمثل نبضا من نبضات مجتمعنا المدني الغني بابتكاره ومبادراته والتزامه. ومن شأن الاطلاع عليها أن يفسح في المجال لرؤية اصلاحية على مستوى هيكلية الجمعيات نفسها وفي نطاق التواصل بين أعضائها في الداخل وبين بعضها من جهة وعلى المستوى العام الذي يشمل مختلف القطاعات التنموية والرسمية من جهة ثانية.

لقد حفزت هذه اللقاءات على تلاق فعلي بين القطاع الأهلي والقطاع الرسمي على مسائل الاصلاح وقضاياها. ورسمت لطريق مفتوح من الحوار بين قوى المجتمع المدني نفسها من جهة ومع القطاع العام من جهة ثانية. هذا الحوار نريده بناء ومفيدا ومحفزا على الاصلاح والتغيير. ودعوتنا اليوم من خلال هذا اللقاءات الموثقة في كتاب إلى الاستفادة من براعم نبتت والمحافظة عليها للانطلاق منها إلى غد أفضل يشرق على مجتمعنا الأهلي بمؤسساته كافة وعلى قطاعنا العام بمختلف إدارته.

## المجتمع المدني اللبناني تحت المجهر منسقة برنامج أفكار السيدة يمنى الشكر غريب

تعكس الشهادات الحية لناشطين في القطاع الأهلي الصعوبات التي تعاني منها المنظمات العاملة على تعزيز مبادئ الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان وسط مجتمع يميل في مجمله إلى الاعتماد على الطائفية والعائلية والمذهبية في ممارساته وهيكلياته. لكنها تشدد في الوقت نفسه على الدور الفاعل الذي لعبته وما تزال تلعبه الجمعيات والمؤسسات الأهلية على الصعد كافة بما فيها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كان الانطلاق في تقييم أوضاع هذه المؤسسات يبدأ من تصنيف النشاطات التي تقوم بها سواء كانت تنموية أو مطلبية أو خدماتية أو خيرية فإن عناصر كثيرة أخرى تستحق دراستها مثل مدى التزام الشباب بمبادئ التغيير واستعدادهم للعمل التطوعي من جهة وكيفية تفاهمهم مع الموظفين داخل الجمعية نفسها من جهة ثانية. كما يجدر التوقف عند كيفية صياغة الأطر الواجب اعتمادها لتخطي المناخات الطائفية والعائلية وحض الجمعيات على القيام بحركات عابرة للطوائف مهما كانت القضية التي يعملون من أجلها. من هنا تبرز أهمية الندوات الحوارية التي نظمتها مؤسسة إيمرجانس ونقلها لنا بالتفصيل في هذا الكتاب. لقد جمعت هذه الندوات حولها ممثلين عن جمعيات مختلفة الاهتمامات مما أتاح مزيداً من المعرفة عن مشكلات هذا القطاع سواء لجهة قدرته على الممارسة الديمقراطية والتواصل داخل الجمعيات نفسها أو العمل من ضمن تقنيات التشبيك بين الجمعيات أو الضغط لصياغة قوانين أو تطبيقها أو القدرة على التحول إلى محرك فاعل للحوار وآلياته بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وفي سعي إلى تظهير صورة واضحة للمجتمع المدني اللبناني تستخلص أولى نتائج هذه الندوات بالإضافة إلى المواكبة التقنية للجمعيات الست عشرة المشاركة الممولة من ضمن برنامج أفكار، أقام فريق هذا البرنامج في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ندوة حملت عنوان "أفكار، برنامج للمجتمع المدني"، وانهضت في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥ في

جامعة الحكمة في بيروت ضمن أيام اوروميد التي نظمها الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجامعة لمناسبة مرور عشر سنوات على توقيع اتفاقية برشلونة. وناقشت هذه الندوة ما تم التوصل إليه بعد قرابة عامين على انطلاق برنامج أفكار لدعم المجتمع المدني اللبناني. فعرضت لدرجة وعي الجمعيات دورها في عملية التغيير وامتلاكها للمعرفة التقنية والاحتراف في التخطيط والتنفيذ كما تطرقت الى قدرتها على تخطي الواقع الطائفي والعائلي للمجتمع اللبناني، ووجود تواصل وحوار داخل الجمعيات لتعزيز الممارسات الديمقراطية داخلها وقدرتها على التشبيك بين بعضها.

وقد رشحت عن المناقشات انطباعات معبرة ناجمة عن تجارب ميدانية ومنغرسه على مدى سنوات طويلة قد تصل الى عقود عدة والى ابحاث ودراسات من ضمن هذا المجتمع واهله. والمشاركون في هذا اللقاء كانوا من الناشطين المجلّين في العمل الاهلي والتطوعي والاكاديمي الدكتور عبده قاعي والدكتور كامل مهنا والأستاذ إبراهيم عبد الله والأستاذة أليس كيروز والأستاذ كرم أبي يزبك إلى جانب ممثلين عن جمعيات اهلية وأكاديميين وإعلاميين. ولعل في السعي الذي ابداه المنتدون لمزيد من التعريف والتمييز في المصطلحات المتداولة في هذا القطاع ما يعبر بشكل واضح عن الرغبة في تقديم صورة دقيقة وواقعية عنه بهدف تصويب مسيرته وتوجهاته.

في هذا المجال تندرج مقارنة للدكتور كامل مهنا بين مفهومي المجتمع الاهلي والمجتمع المدني. فالمجتمع الاهلي على ما يوضح في مداخلته يدل الى ما هو موروث من العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة وهو ما نعيشه على مستوى المواطن والدولة. اما كلمة المجتمع المدني فتشكل حسب رأيه خطأ في التعريف استعرناه من الخارج لانه يعبر عما هو منجز ويتطلب الاتفاق على مفهوم الدولة الامة وهو ما لم نصل اليه بعد. وما دعوته الى حركات عابرة للطوائف الا في سياق تصويره لعملها على الحرية والمفهوم المدني باتجاه هذه الدولة المدنية التي يجب بناؤها. ويجدر التوقف عند اعتباره ان اهم مكان للمواطنة هو الجمعيات لان مبرر اهدافها ووجودها بمعزل عن خلفيتها السياسية والاجتماعية تكون في سبيل الآخر. وفي السياق نفسه استعان الدكتور عبده قاعي بخبرة ١٥ سنة من العمل الاكاديمي في هذا القطاع ليؤكد ان الدفع المدني ما زال قلبه ضعيفا.

وإذ أشار إلى أن هذا الدفع كان مهماً خلال عامي ٩٢ و٩٣ لفت إلى أنه تراجع بعد عامي ٩٤ و٩٥ بسبب تطورات المنطقة على الأرجح وأيضاً بسبب بعض التمويل الذي قد ينطلق من انتماءات معينة. ورأى حالة اجتماعية بعدها العميق انتمائي وبدائي وعائلي مشيراً إلى تطبيق طائفي أدى إلى تراجع كبير في مواجهة هذه البدائيات التي كبرت وكثرت.

وفي درجة أخرى من التمييز، رأى الدكتور عبده قاعي أن اللبناني ينظر إلى الشأن العام على أنه شأن خدماتي يقوم على كيفية الوصول إلى الخدمات بأقل كلفة ممكنة وبأقل جهد مواطني ممكن وليس كالنظام يدعو إلى تغيير الحالة الانتمائية البدائية لكل فرد بهدف الدخول في علاقة مختلفة مع الآخر وتغيير كل الآلية المجتمعية القائمة في لبنان. أما الدكتور مهنا فرأى تسفيها لمفهوم الخدمات في الثقافة العامة وصنفها بأنها حاجات إشباع ضرورية سائلاً هل أنها تعطى في سبيل الأمان والشفقة أم أنها تضامن في سبيل الحقوق. ودعا إلى بناء سياسة اجتماعية على أساس الحقوق وليس الخدمات كمية وزبائنية ومحاصصة، رابطاً بين التنمية والديموقراطية حيث لا يمكن أن تكون واحدة دون الأخرى.

ورد الأستاذ إبراهيم عبد الله على سؤال حول وجود قضايا بطبيعتها عابرة للطوائف ومنها قضية المعاقين. فقال إن مسألة الطائفية لم تدخل إلى هذه القضية بل جرى نوع من التسييس الذي دعم هذه القضية رغم أن الموضوع الطائفي أقوى من كل شيء في لبنان. وإذ أشار إلى أن النائب الخدماتي يربح بالخدمات على النائب الذي يعمل في السياسة العامة للوطن خلال الانتخابات النيابية أضاف أن الاصطفاف الطائفي أدى إلى سقوط حتى من يقدم خدمات وقال إن الجمعيات الخدماتية هي التي تملك الرصيد الأكبر عند الناس انطلاقاً من أن انتظار تلبية الحقوق يحتاج إلى وقت وجهد بعيد الأمد فيما أن تلبية المطالب تخضع للمثل القائل "عصفور في اليد ولا عشرة عصافير على الشجرة"

أما بالنسبة إلى قضية عدالة الأحداث وردا على السؤال نفسه، فأكدت الأستاذة أليس كيروز أن العمل يجري بعيداً عن التكتلات الطائفية والمذهبية مشيرة إلى أن موضوع الطفل يمكن طرحه والعمل عليه في دائرة كبيرة جداً. ولفتت إلى أهمية إرساء شراكات وشبكات في هذا الموضوع وغيره تأميناً للوصول إلى الأهداف المرجوة. وحددت الشروط

الآلية إلى النجاح بعيدا من المفاهيم الطائفية فذكرت دور التخصص الذي اثبت فاعليته لدى العمل على القانون ٤٢٠ المتعلق بالأحداث وتطبيقاته مشددة على أهمية التغيير داخل المجتمع وداخل القضاء الجنائي والجسم القضائي. ورأت ضرورة العمل على الذات من اجل تغيير يبدأ من داخل الجمعية نفسها أولا بحيث يمتلك الناشطون فيها ثقافة التغيير التي تترجمها ممارسة ديمقراطية صحيحة وتواصل مع الجمعيات الأخرى على الأسس نفسها فيها. وأعربت عن قناعتها بان التغيير سيأتي ولو بطيئا.

وفي ما يتعلق بالهيكليات القائمة للمنظمات الأهلية كانت مناقشة حول التوجه الحديث نحو مأسسة هذه المنظمات وجرى التطرق إلى الدور الذي يلعبه التطوع وهو ما قامت عليه أساسا الجمعيات في لبنان. فدعا الأستاذ كرم ابي يزبك إلى تقييم أكثر شمولاً على هذا الصعيد بحيث ننظر الى الاستمرارية على مستوى المؤسسات في موازاة مسألة ظرفية التطوع في احيان كثيرة. ونبه إلى الدور الذي يلعبه التمويل في التنمية المستدامة على سبيل المثال سائلا هل نعرف كم هي مستدامة مع انتهاء العقود الموقعة مع الجهات الممولة؟ وأشار ابي يزبك الى تحول العديد من الجمعيات الى مؤسسات خاصة وربما تجارية في ظل نشوء مهنية جديدة في التعاطي بالعمل الاجتماعي انتجت تقدما للاختصاصيين والمهنيين في هذا القطاع على حساب المتطوعين. وحذر من وجود تضارب بين المتطوعين الذين تحركهم روح الاندفاع والالتزام وغير المتطوعين الذين يعملون على اساس وظيفي داخل المؤسسات. ودعا الى الموازنة بين التخصص والتطوع لان كلاهما يغني الجمعيات اذا تكاملا.

وفيما برزت فكرة لاحد المشاركين تدعو الى تربية الاجيال الطالعة في المدرسة على مفهوم التطوع ومبادئه، شدد الدكتور كامل مهنا على مدى العمل التطوعي الواضح في القطاع الاهلي اللبناني وقال ان التطوع يقاس لجهة اسهامه في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي مشيرا الى ان القطاع الاهلي يشكل قوة ضاغطة في هذا الاطار لتقويم السياسة بشكل عام. الا ان الدكتور عبده قاعي رأى ان التطوع ليس قليلا في حد ذاته لكن الخطورة تكمن في انه يأتي من ضمن الذهنيات القبلية. وحذر من توظيف التطوع كألية تفرقة داخل المجتمع وكعنصر تنافسي بين الجماعات بحيث تتسابق الى الوصول الى من

---

يتطوع اكثر خدمة لهذه الجماعة او تلك بصورة حصرية. وحض قاعي على مواجهة الواقع من خلال مقاومة مدنية تمر عبر الكف عن تهيمش الشباب وتشجيعهم على كسر الطوق واعادة البناء معهم من جديد بقوة وصرامة وسلاسة. ورأى دورا للجامعات في ذلك وللشراكة بين القطاع الرسمي والقطاع الاهلي من خلال نموذج برنامج افكار.

لقد قدمت ندوة الحكمة التي اوردنا بعض مضامينها صورة اجمالية لمجتمعنا المدني. وقد لامست بعض الخيوط الحساسة في حقل العمل العام للمنظمات والمؤسسات الناشطة في القطاع الاهلي فاتحة الباب امام التفكير والسعي الى تدارك الاخطار من خلال مزيد من الدفع لهذا المجتمع. ولعل في التفاصيل الآتية للقاءات الحوارية الخمسة التي تميزت بالصراحة والجرأة والتفاعل بين المشاركين ما ينيّر لنا جميعا الطريق.

---

الطاولة المستديرة الأولى  
الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات غير الحكومية  
برنامج "أفكار"

٨ حزيران ٢٠٠٥  
في مقر المجلس الإقتصادي الإجتماعي  
بيروت

## كلمة السفير باتريك رونو رئيس بعثة المفوضية الأوروبية في لبنان

معالي الوزير،

حضرة السيدات والسادة ممثلي المجتمع المدني اللبناني،

ليس "أفكار" مجرد برنامج للاتحاد الأوروبي يمول مشاريعاً.

يجب أن يشجع "أفكار" أيضاً خلق مساحات للتبادل وللحوار بين ممثلي المجتمع المدني اللبناني. ويجب أن تكون هذه النقاشات حرّة، وعفوية، ونقدية وقبل كل شيء بناءة.

منذ عدة أشهر، أثبت لنا المجتمع المدني اللبناني قدرته التعبوية، ولكنه أثبت لنا أيضاً حدوده. وبال "حدود" أعني صعوبة في التنسيق وفي اعتماد لغة مشتركة وفي إعطاء مثال يحتذى به وفي التمتع بروية وطنية وفي اطلاق حملات "مواظنية"، وفي تعبئة الشبان (ما بعد ١٤ آذار طبعاً). ولا شك في أن التسييس الكبير لبعض الأعضاء ساهم أيضاً وبلا شك في إثارة الحذر، أو التشكيك، ولكن لن أسمح لنفسني بإصدار أي حكم حول هذه الخيارات. يضاف إلى هذا كله تنافس شرس لا بل غير منتج في البحث عن التمويل. وأؤكد لكم أن هذه المواصفات كلها ليست "لبنانية" بحت بل هي منتشرة في أوروبا وفي أي مكان في العالم.

إلا أن لبنان "الحر" الذي يطالب به اللبنانيون كافة لا يمكن أن يُبنى إلا بوجود دولة، ومجتمع مدني، وقطاع خاص راغب في تعزيز، لا بل تكييف، قواعد النظام الديمقراطي الحالي. ويتمتع المجتمع المدني بقوة في الاقتراح، وقوة في الإقناع، وقوة في التغيير يجب أن يستغلها إلى أقصى الحدود.

ولتعزيز مكانتها ونفوذها، من واجب الجمعيات إعادة بناء ثقة المواطنين والدولة. ولكي تتحلّى الجمعيات بالمصداقية عليها أن تطبق على بناها ما تنتظره من غيرها ومن

---

الدولة. وعليها هي أيضاً أن تخضع للمساءلة.

وتزداد أهمية موضوع الطاولة المستديرة الأولى هذه كونه يتعلق بالتنظيم الداخلي للمنظمات غير الحكومية، ومدة ولاية رؤسائها، والمشاركة في الانتخابات الداخلية بشكل منتظم، وشفافية الحسابات وكذلك أساليب اتخاذ القرارات بشأن خطط العمل الاستراتيجية.

ويجب ألا تشكل هذه المناقشات مسرحاً للتنديد. فهي بمثابة مشاركة بال "حياة اليومية" قد تنشأ عنها مبادئ مشتركة لـ "مدونة سلوك" يجب احترامها. وشكراً"

## كلمة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور طارق متري الحوار سعي مشترك حتى يأتي الحق على لسان أحدنا

ركّز معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على ثلاث ملاحظات:

الملاحظة الأولى تتصل بالديموقراطية وهي تقول بأن لا ديموقراطية من غير ديموقراطيين وأن جمعيات المجتمع المدني وهيئاته المختلفة، من شأنها ان تكون المجال الذي نتدرب فيه لنصبح ديمقراطيين. فالديمقراطية ليست مجرد أنظمة سياسية وقوانين إنتخابية ونظم ترعى العلاقات بين السلطات وما بين الدولة والمواطنين وتنظم العلاقة بين الأغلبية والأقلية. فالديمقراطية تعني أولاً العلاقات داخل المجتمع ولا يمكن اختزالها في السياسة وخصوصاً في السياسة التي درجنا نحن اللبنانيين على معاقرتها، كما نعاقر الخمرة.

والملاحظة الثانية تتعلق بالحوار فلا ديمقراطية حقيقية بغير حوار، ولا تعني الديمقراطية أن تؤخذ القرارات باسم أغلبية الناس ولا تعني توزيع السلطات بين مؤسسات فحسب، الديموقراطية تعني أيضاً تمكين الناس من أن يختاروا بحرية ووعي بين برنامج وآخر وبين قرار وآخر، وهي تعني تمكين الناس من المشاركة في وضع القرار لا في اتخاذه فئة محدودة من الناس لأن هناك فئة أكبر معنية بصنع القرار الذي يصنع بالحوار أي بالإصغاء المتبادل.

واستشهد بقول للإمام الشافعي: "ما ناظرت أحداً قط، ولا أحببت ان أناظر أحداً، إنما أدعو الله ان يأتي الحق على لساني أو على لسانه". وأضاف: "الحوار هو سعي مشترك ليأتي الحق على لسان أحدنا".

والملاحظة الأخيرة لا تتعلق بالمصالحة فقط إنما بالعلاقات بين الجماعات اللبنانية التي نسميها تارة طوائف وطوراً العائلات الروحية. فالكل يعرف أن لبنان كان فسحة لقاء بين متنوعين في الدين وأحياناً في الثقافة وأن مساحات الاختلاط بين اللبنانيين في السكن والعمل والدراسة والعمل الثقافي والسياسي كانت مفتوحة وكبيرة لكن الحروب المتعاقبة

---

قد ضيقت من هذه المساحات وانحسر ما نسميه العيش المشترك الى مساحة ضيقة. ولن يستقيم العيش المشترك الذي عنيناه في وثيقة الوفاق الوطني والدستور عندما قلنا "لا شرعية لسلطة تتناقض والعيش المشترك"، ما لم يكن بين اللبنانيين فسحات اختلاط وتبادل وتفاعل. وأضاف، أعتقد وأرجو أن تكون الهيئات التي تمثلون فسحة عيش مشترك وان تعي أنها مسؤولة عن توفير هذه الفسحات ليأتي عملها لصالح الخير العام عابرة للطوائف والجماعات والعائلات الروحية وإلا، لا يكون عملاً للخير العام.

## كلمة "أفكار"

لن نشكر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي استضافته لنا اليوم وحسب بل نتمنى ان يشكل هذا المقر دوما فسحة للحوار الفعال بين قوى المجتمع كافة. ويسعدنا ان نتشارك اليوم مع ممثلي المنظمات غير الحكومية في حوار حر حول ممارسة الديمقراطية داخل المنظمات غير الحكومية بمشاركة سعادة السفير باتريك رونو ورعاية معالي الوزير د.مصري .

إن برنامج أفكار الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويديره مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بالتنسيق مع الاتحاد وبدعم تقني من جمعية "إيمرجنس" لأوروبية يطلق اليوم اللقاء الحواري الاول من اصل خمسة تعقد تباعا حتى نهاية العام. ويهدف هذا النشاط إلى خلق مساحة حوار وشراكة تصب في تعزيز قدرة المجتمع المدني اللبناني على التدخل كما تصب في تحسين التبادل والتفاهم المشترك بين مختلف هيئاته وتسمح بمعرفة ادق لطبيعته وقدراته تمهيدا لتقديم مزيد من الدعم له. ويطمح برنامج أفكار لدعم المجتمع المدني الى أن يؤدي مجمل هذه اللقاءات إلى تعارف أفضل وروابط اعمق بين فعاليات هذا المجتمع وإلى تبادل لخبراته، الايجابية منها والسلبية.

ان المواضيع المطروحة على هذه اللقاءات تطرح تباعا القواعد الأساسية لعمل المنظمات غير الحكومية وآلياته وسبل التلاقي نظريا وعمليا لتتحول الى قوى تغييرية فاعلة لمجتمع ديموقراطي وعادل يحترم حقوق الانسان .

ولا بد من ان أذكر أن برنامج أفكار يواكب تنفيذ ستة عشر مشروعا لجمعيات اهلية لبنانية ينظم لها دورات تدريبية لتدعيم قدراتها الذاتية وتقنية عملها ضمن شبكات ومجموعات ضغط واستراتيجيتها في الاتصالات حواراً ومفاوضات، بالإضافة إلى تدريب المدربين. وينتج هذا المشروع قاعدة بيانات تحوي معلومات وخلاصات وتوصيات توظف لمزيد من الدعم. ولعل الدعم الحقيقي يبدأ من عملية تقييم ذاتية تقوم بها المنظمات غير الحكومية بدءاً من الممارسات الديمقراطية على مستوى بنيتها وعملها وهنا بيت القصيد اليوم.

### ما هو واقع الممارسات الديمقراطية في المنظمات غير الحكومية؟

لعل أهم الأطر التي توفر الترابط الوثيق بين المنظمات غير الحكومية والمواطنة الحقيقية هو إطار الديمقراطية. ذلك ان المنظمات غير الحكومية هي من حيث المبدأ المساحة الأصدق والأفعل لممارسة الحرية ضمن إطار المواطنة.

فالمواطن بتحديدده عضواً حراً واعياً وفعالاً، مسؤولاً ومسئلاً، هو تلقائياً ديمقراطي لأنه يعي قيمة عضويته فلا نلغى أنانيته الآخر. وهو عامل بناءً لمصيره ومصير الوطن يأخذ عمله بضميره ويأخذ بيد الآخرين في الوقت نفسه. ان في المنظمات غير الحكومية مساحة لهذا النوع من العلاقة بين المواطنين وبسببها تصبح هذه المنظمات خط التماس بين الحكم والمواطن أو المنطقة الحساسة بين السياسة وحقوق الناس.

لقد عرف لبنان منذ نشأته العمل التطوعي الخيري الإنساني والثقافي وامتاز "بحيوية مجتمعية" وفرتها له مناخات الحرية والانفتاح والديمقراطية. ولقد اتسمت هذه الحيوية في أكثر الاحيان بالعفوية والاندفاع والغيرة والحماس منبثقة من ارادة طيبة لتسعف المجتمع في تطوره ولتسد الثغرات في تلبية حاجات نموه. فهل نجحت هذه المنظمات وهل ساهمت في ترسيخ الديمقراطية عبر عملها وطرق أدائها؟

لقد تحتم على الجمعيات خلال الحرب ان تحافظ على النسيج البشري وتعمل على خلاصه من اليأس الكامل، فصبّت الهيئات الأهلية -المتمكنة من ذلك- جهدها على مقاومة العنف و/أو التصدي لآثار الحرب. وها هي في السلم تكوّن الى جانب الدولة والقطاع الخاص الدعامة الثالثة لقيامه الوطن. فهي الوصل ما بين السياسة والناس وهي ايضاً المطرح المتميز الذي يتمرس الفرد فيه بالعضوية، بالمسؤولية، بالمساءلة، بالتعاقد، بالتخطيط، بالنقد والتقييم، بالتداول في المهمات بأخذ القرار.

٢ قدمتها الأستاذة أمل ديبو أستاذة محاضرة في الجامعة الأميركية في بيروت، مستشارة لعدد من المنظمات الدولية وعضو مؤسس لحركة اللاعنف في لبنان.

وكأننا بهذا نرى في المنظمات غير الحكومية مختبراً للديمقراطية أو تدريباً عليها.

ومن هنا يتمحور الاهتمام في هذه الطاولة المستديرة حول نقاط ثلاث:

أولاً: التعرف إلى انجازاتِ في النهج الديمقراطي احرزتها، حققتها أو اختبرتها هيئات المجتمع المدني.

ثانياً: التنبيه الى نقاط الضعف في الممارسة الديمقراطية بعمل هذه الهيئات.

ثالثاً: رصد الامكانيات والمقومات التي يمكن ان تُفعل في المستقبل لتحسين الأداء الديمقراطي ضمن عمل الهيئات.

## المحاضر الأول : الدكتور نواف كبارة<sup>٣</sup>

### "الممارسة الديمقراطية في البنى الداخلية للمنظمات غير الحكومية"

بين الدكتور كبارة خمس إشكاليات:

الإشكالية الأولى هي ما نسميه "الثقافة المجتمعية". قال: "نحن اليوم في مجتمع متحوّل بين التقليدية وبين الحداثة فنمط السلطة والتسلط بطبيعته عشائري قائم على التفكير الديني الضيق. وبالتالي فإنه لا ينتظر أن نرى ديمقراطية في عمل الجمعيات لأنها تعيش في بيئة ليست منظمة ديمقراطياً. وتصدّى للعائلية وهو مرشح لانتخابات طرابلس يعاني العائلية واعطى مثلاً عن بيت كبارة في طرابلس. إذ يوجد في المجلس نائب من العائلة. فإذا ترشح آخر اتهم بخيانة العائلة وتقسيمها. فما علاقة العائلة بالفكر السياسي والبرنامج السياسي؟ وتظهر العصبية أيضاً في مستوى المناطق والطائفة. ففي الجمعيات التي يشترك فيها مواطنون من طوائف ومناطق مختلفة عند أول خلاف داخل الجمعية أو صراع فكري أو إداري تستعمل الطائفية والمناطقية لفرز قوى الصراع".

الإشكالية الثانية هي موضوع رسالة الجمعيات وأهدافها. قال: "أن انجح الجمعيات هي التي تحدد هدفها ورسالتها بوضوح وأفضلها تلك التي توسع هدفها فيؤدي ذلك الى الضياع. تحديد وتصويب الهدف هو شرط أساسي من شروط النجاح".

الإشكالية الثالثة هي إشكالية بنوية. قال: "أن تفعيل الديمقراطية في هذه الجمعيات يتطلب مثابرة ومتابعة والتزاماً" وجهداً". وهي أمور متعبة والاعضاء في الجمعية متعبون في همومهم الشخصية وهي ثقيلة. فالهيئة العامة شكلية أكثر منها حقيقية باستثناء وقت الصراع على السلطة أي بالتحديد وقت الانتخابات ومن بعدها لا يعود لهذه الهيئة وجود. وتختصر السلطة بالرئيس فهو الذي يتابع ويتحرك عند القرار". وأضاف "أنه يشعر

٣ الدكتور نواف كبارة هو باحث في الشأن الحكومي في الديمقراطية وقانون الانتخاب والتنمية وحقوق المعوّنين والشفافية واللامركزية والشؤون البلدية أستاذ العلوم السياسية في جامعة البلمند، ورئيس المنظمة العربية للمعوّنين.

من تجربته أن كل جمعية، لكي تنجح، تحتاج الى رئيس قويّ أو الى مدير عام قويّ. إن الرئيس القويّ يضمن استمراريتها والمدير العام القويّ يضعف الهيئة الادارية ولكنه يثبت حركة المؤسسة. والمشكلة الأخرى في البنية الادارية وتظهر هذه في التجديد المتكرر لرئيس الجمعية. فإنه لا يجوز إبقاء الرئيس مثلاً ثلاث عشرة سنة لأن في ذلك جموداً وضعفاً. ثم هناك المحاسبة، التي تكاد تكون غائبة في ممارسات الجمعيات، وأشار الى ضرورة وضع دليل لميزانيات وموازنات الجمعيات ليصبح دليلاً يساعد على تطبيق هذا السلوك الديمقراطي".

الإشكالية الرابعة هي العلاقة بين النجاح والتسلط. قال "إن الإدارة الناجحة والقوية للجمعية ترتبط غالباً بقيادة شخص قويّ وناجح يجعل الأعضاء سعداء وراضين عن سير الامور وهم يخافون مما قد يحصل للجمعية مثلاً اذا ترك هذا الشخص منصبه. فبذلك أرى أنه كلما ازداد النجاح تضعف الممارسة الديمقراطية، المشكلة في هذا الاطار أن المطالبة بالمشاركة في أخذ القرار تأخذ منحى المشاحنة والمخاصمة وينتج عنها اضعاف الجمعية".

الإشكالية الخامسة هي العلاقة بين الجمعية والسياسة. "فان كل الجمعيات ولو رفضت مبدئياً التدخل في السياسة، لا مفر لها من التعاطي معها. ان البيئة السياسية لا ترتاح لجمعية ناجحة لا يكون ولاؤها لقوى سياسية او لشخص سياسي. وليس صدفة ان هذه الجمعيات لا تحظى بمساعدات الدولة وان جمعيات أخرى تحظى بالمساعدة لإرتباطها بسياسي او بجهة سياسية".

وأخيراً أشار الى ضرورة الحركية بين أعضاء الجمعية لتجدد عدد المنتسبين، تغيير مناصب المسؤولية لأن في هذا مؤشر حيوية هي من طبيعة الأداء الديمقراطي.

## المحاضر الثاني: المحامي الأستاذ زياد بارود<sup>٤</sup> "الاداء الديمقراطي في الجمعيات غير الحكومية وسبل تفعيل الديموقراطية فيها"

بدأ الأستاذ بارود كلامه بقوله: "الديمقراطية تعبيرها واسع جدا تبدأ بالمدرسة وحتى بالبيت ربما بالولادة وصولا الى ضمان الشيخوخة. ثمة مساحات واسعة يمكن أن تمارس فيها الديمقراطية. طبعاً هناك تأثير مباشر بين القانون الانتخابي الذي يحكم البلد وبين الطبقة السياسية الناتجة عنه ولكن هناك أيضاً حيوية مجتمع مدني لبناني كان في كثير من الحالات أكثر وعياً من السلطة التي حكمته. نتذكر أنه في فترة الحرب لولا جهود بعض الجمعيات لإنهيار البلد بكل معنى الكلمة. هذا المجتمع المدني قدم بدائل في كثير من الحالات حيث كان سندا أساسيا للدولة.

القانون الذي أنشأه العثمانيون في عام ١٩٠٩ ما يزال ليبرالياً ونطالب بعدم تعديله رغم مساوئه، ورغم تحفظنا عليه، وملاحظتنا الكثيرة في عدة نقاط منه إذ إنه لا يتكلم على التمويل، أو على الإدارة الداخلية وغيرها من الملاحظات.

طبعاً الديمقراطية التي نعطي وجهاً منها في الجمعيات، هي ليست في تلبيتها نداء التجمع فحسب كما في ١٤ آذار ٢٠٠٥ في ساحة الشهداء، بل نكرر أن مساحة الديمقراطية هي موجودة في تعابير ومواقف أخرى ولئن كانت هناك أزمة ضمن الجمعيات ذاتها. فهذه الجمعيات هي جزء من مجتمع وتعبير من تعابيره وهي جزء من ثقافة عامة تغيب عنها الديمقراطية في نواح كثيرة. من أجل ذلك فإن ديمقراطية الجمعيات على المستوى الداخلي ضرورية جداً، وسوف أضع مقارنة لها وبشكل سريع من زاويتين: قانون الجمعيات، وهيكلية هذا القانون.

---

٤- المحامي الأستاذ زياد بارود مجاز في القانون متخصص في حل النزاعات، أستاذ القانون في جامعة الروح القدس والمعهد المالي في بيروت، مستشار قانوني لهيئات أهلية محلية ودولية، مستشار للبرنامج الوطني لدعم اللامركزية والتنمية المحلية التابع للأمم المتحدة، أمين عام الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات.

في موضوع الديمقراطية المبدأ ذاته يحكم الجمعيات، أشير هنا الى انطلاقة الجمعيات وحرية التجمّع والتأسيس لا تستطيع منع ولادة جمعية، فهي تولد لمجرد وجود ٣ أشخاص يتوافقون على أهداف معينة. حرية الولادة هذه هي ضمن سقف القانون. لكن الولادة يجب ان يرافقها امران اساسيان يحكمان عمل الجمعيات، هما نظام أساسي وداخلي.

ان أهم بنود النظام الأساسي هي الأهداف، فتحديد أهداف الجمعية هو الذي يحكم عملها لاحقا، والنظام الداخلي هو الذي يحدد دور الهيئة الادارية والهيئة العامة والخ. وفي هذه أيضا "حرية" إذ انه يعود للأفراد المؤسسين ان يضعوا القانون الأساسي والداخلي ولا يستطيع احد ان يجبرهم على الأخذ بقانون جاهز مهما كان جيدا ولا تستطيع ذلك حتى وزارة الداخلية.

ان الضمانة الوحيدة في دولة الحق هي أن القانون وحده هو الذي يضبط الايقاع وليس أية جهة ادارية حتى ولو كانت وزارة الداخلية حتى ولو كان لديها النموذج الأفضل. فالقضية هنا قضية مبدأ والمبدأ الديمقراطي هو أن القانون وحده ضابط الايقاع. إن عمل وزارة الداخلية هو تطبيق القانون وليس وضع أحكام جديدة له.

لا يمكن لوزارة الداخلية ولأي مرجع آخر أن يفرض على الناس أنظمة نموذجية. إن مشكلتنا على مستوى ديمقراطية الجمعيات داخليا هي أنه يفرض عليها أنظمة غير نموذجية."

ثم نبّه الى ما يجري في مجلس الوزراء من ممارسة تقضي بأن تحصل الجمعيات السياسية على قرار منه. واكد انه ليس من بند في القانون يوصي بذلك، واثار الى أن بعض الأحزاب السياسية التي تأسست مؤخرا" قبلت بهذه الصيغة. لا يجوز وبشكل خاص اخضاع حزب سياسي الى ترخيص من السلطة التنفيذية، فقد يكون معارضا لها مما يعرضه لعدم الحصول على رخصة. وليس عبثا" أن المشتري لم يقدم نظاما" خاصا" للأحزاب السياسية أو الجمعيات السياسية فقد قصد أن يكون هناك حرية لجمعيات من خلال نظام "علم وخبر" فقط وليس من خلال نظام آخر. تعلمون ربما انه في الداخلية لا يقبلون سوى الجمعيات التي ترضى بالأنظمة المفروضة عليها. هذا الأمر يسلب الجمعية

التي تتأسس على نظام موضوع نموذجياً" حرية أن تختار ديناميكيته الداخلية.  
على مستوى القضايا الأساسية التي تحكم النظام الداخلي، وديمقراطية الجمعيات  
داخلياً، هناك:

أولاً، مسألة العضوية. ففي كثير من الأحيان لا تكون واضحة، فلا تحد من هو العضو  
المنتسب، أو من هو العضو الصديق. هذه تولد اشكالا" في كثير من الأحيان وتحدث سجالاتاً  
عند الوصول الى الانتخابات اذ يمنع عضو من التصويت لأنه لم يدفع اشتراكه في  
الجمعية. وهذا الاشكال يقع بسبب عدم وضوح الفرق بين العضو المنتسب والعضو الصديق  
المساند.

ثانياً، في كثير من الأحيان لا نعرف أين حدود صلاحيات الهيئة العامة والهيئة الادارية،  
وهذا أمر ينتج عنه غالباً اشكال حيث تكون الهيئة الادارية المنتخبة قد منحت بحسب  
النظام صلاحيات واسعة، وبعد فترة يعترض أحد الأعضاء ويعتبر أن القرار في هذه  
الأمر يجب أن يكون من صلاحيات الهيئة العامة. لذلك ينبغي توضيح مسائل صلاحيات  
كل هيئة للجمعية وهذا أمر أساسي.

ثالثاً، في مسألة تأليف هيئات الجمعية. أحياناً تضم الجمعية عدداً كبيراً من الأعضاء  
ذلك يفرض مجلساً وسيطاً" بين الهيئة العامة والهيئة الادارية ويمكن أن يكون هذا  
مجلس مندوبين.

رابعاً، مسألة التمويل. وهي في معظم الأحيان غير واضحة، ويحدث أن بعد مدة من سير  
المشروع تسأل الهيئة العامة الهيئة الادارية كيف قبلتم بتمويل من السفارة الاميركية أو  
من مكان آخر.

خامساً، آلية تداول المسؤولية وتنظيم العملية الانتخابية ضمن الجمعيات. هي في احيان  
كثيرة غير واضحة. هناك مراجعات تأتي الى وزارة الداخلية من جمعيات لا تعلم كيف تم  
انتخاب أعضائها وهذا اجمالاً" يستعمل لتجميد عملها. وكمن الجمعيات تجمد عملها  
بسبب عدم وضوح النظام في هذه النواحي.

سادساً، عندما نطرح موضوع آلية المساءلة الداخلية، نجد في الغالب أن الجمعيات خالية

من تقرير تقدّمه الهيئة الادارية ولا مساءلة أو ملاحقة. ان ذلك انتهاك لحق الأعضاء إن من حق كل عضو ان يعرف ماذا تفعل جمعيته.

سابعاً، ادارة اموال الجمعية. فإنه من الضروري توضيح الجهة المانحة وطريقة صرف التمويل.

ثامناً، هل يوجد مؤشرات لتقويم أداء الجمعية تبدأ من الخطة الاستراتيجية لها مروراً بأدوات العمل وفعالية الاجتماعات؟ في كثير من الأحيان تبرز مشكلة على مستوى الاجتماعات، تحديداً في آلية اتخاذ القرارات. وفي كثير من الاحيان يختصر الرئيس الأعضاء كافةً، والباقي غير موجود. فالجمعيات التي تفشل هي التي بعد أن يتركها رئيسها وتبقى دون بديل أهلاً للمتابعة والادارة. أكثر الجمعيات التي تدعي الديمقراطية يكون الرئيس نفسه فيها منذ ٣٠ سنة، صحيح أن ضروريته نابعة من خبرته مما لا يمنع بقاءه، ولكن هل يدوم ذلك الى الأبد؟

تاسعاً، هل من تقويم دوري لعمل الجمعيات وكيف يتم هذا؟ ولماذا؟ في كثير من الأحيان لا تدعى الهيئة العامة إلا مرة في السنة؟

عاشراً، حول الرقابة الداخلية. نحن بحاجة الى أن تستمر الجمعيات في ممارسة ديمقراطية داخلية بشكل ديناميكي، أن تقول للمسؤول إننا نستطيع محاسبتك في أية لحظة، وأننا نراقب عملك، ولنا الحق ان نطلب منك تقديم ميزانية الجمعية وتقريراً عن العمل.

ان الرقابة الداخلية موجودة في القانون من خلال وزارة الداخلية، وأنا لست ضدها فهذه الرقابة أيضاً تحمي الممارسة الديمقراطية داخلياً". ثمة أوراق سنوية ينبغي أن تقدم كلائحة المنتسبين مثلاً، الموازنة، الميزانية، قطع الحساب... كل هذه الامور هي الزامية وضرورية. واعتقد أن الضمانة الأساسية لديمقراطية الجمعية تبقى في قدرتها على أن تتجدد داخليا وان يكون هناك تداول للسلطة فيها بشكل طبيعي مع المحافظة على كل الخبرات الموجودة سابقاً".

ان هذه الجمعيات هي صورة مصغرة عن المجتمع اللبناني، حيث نعاني أزمة ديمقراطية، لقد كان لبنان يتيماً في العالم العربي، دون أشقاء لسنوات طويلة، على صعيد

---

الديمقراطية، ورغم كل هذه التجربة ما زلنا بحاجة لتطوير هذه الاليات وتطوير المحاسبة وتفعيل هذه الجمعيات التي كانت لسنوات طويلة ركنا أساسيا من أركان البلد.

من أجل تفعيلها يجب أن تتوافر عناصر ثلاثة:

أولاً، تطبيق أحكام قانون الجمعيات كما هو، قبل تعديله، وإذا كان لا بد من تعديله، فيجب أن يتم على مستوى بعض الاليات الصغيرة وليس في المبادئ الأساسية التي ينص عليها.

ثانياً، تفعيل الجمعيات يحتاج الى ربطها بجهاز، كأن يوجد مثلاً سجل تجاري خاص بها كما في الشركات التجارية ويكون تابعا لوزارة العدل. فقانون الجمعيات يشير الى أن ادارة الجمعيات تخضع لوزارتين العدلية والداخلية.

ثالثاً، هناك حاجة ماسة لوضع أنظمة نموذجية فعلا وغير مفروضة فقط من وزارة الداخلية. أيضاً" هناك حاجة الى ان يكون أمام كل جمعية وخصوصا الجمعيات الجديدة حسب نوعيتها، نماذج لأنظمة داخلية تستطيع من خلالها اختيار ما يناسب طبيعة عملها والعضوية لديها والاهداف التي نصّبتها لنفسها.

## المحاضر الثالث : الدكتور كرم كرم "الاداء الديمقراطي في الجمعيات غير الحكومية وسبل تفعيل الديموقراطية فيها"

استهل الدكتور كرم موضوعه "تطوّر عمل الجمعيات من جهة نظر ديمقراطية" بقوله: "من خلال تطوّر عمل الجمعيات في لبنان، يمكننا معرفة كل ديناميكية المجتمع اللبناني وهذه الديناميكية لعمل الجمعيات في لبنان سابقة لتركيبية الدولة ولتشكيلتها وبنيتها. فمن خلال دراسة تطوّر عمل الجمعيات في لبنان، نستطيع قراءة وتحليل فكرة الانتماء والهوية وصولاً الى فكرة ومضمون المواطنة. حتى إن فكرة الدولة وتكوينها وشكلها وحدودها كانت تناقش في وسط الجمعيات في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

لمحة تاريخية لتطوّر عمل الجمعيات:

لقد حمل قطاع الجمعيات الحقوق المدنية ، السياسية، الإقتصادية والإجتماعية في لبنان منذ نشأته حتى اليوم. هناك حقبات مر بها تطور الجمعيات في لبنان. فلقد تطورت أعمالها من الخيري الى التنموي والاقتصادي، بدليل وجود ممثل عن جمعية "حلم" التي تعنى بالدفاع عن حقوق "المثليين" والتي أسست في اوائل القرن الواحد والعشرين. لقد تطوّر عمل الجمعيات في لبنان، والمطالبة بحقوق جديدة اليوم لم تلغ المطالب السابقة.

اولاً، الحقبة الأولى التي تمتد من منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٨. ان بعض الجمعيات التي أسست في تلك الحقبة، مثل جمعية المقاصد عام ١٨٨٧، أحدثت نوعاً من المختبر للأفكار وللطروحات السياسية التي تناولتها الأحزاب لاحقاً. نشوء الجمعية كمؤسسة كان سابقاً لفكرة نشوء الدولة في لبنان. في العشرينات مثلاً بدأت تتطوّر فكرة الجمعيات النسائية ولقد كانت حينها ذات أهداف تربوية تحديداً، لكن هذه الحقبة التي

---

٥- الدكتور كرم كرم وهو أستاذ جامعي باحث ومدرب في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية صبّ جهده على دراسة الجمعيات الأهلية في لبنان بعد الحرب وإعادة تأليف المجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة، مشارك في تأسيس وعمل الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات.

غلب عليها النمط العائلي والخيري والديني، تغيّرت بعد سنة ١٩٥٨.

ثانياً، المطالب التي رافقت أحداث ١٩٥٨ لم تكن فقط سياسية، بل عكست غياب التوازن التنموي في لبنان وجاءت مطالبها اجتماعية واقتصادية. حاول قطاع الجمعيات عبر تطوير نمط عمله معالجة بعض القضايا الاجتماعية والإقتصادية ليواكب مطالب المجتمع اللبناني وليواكب السياسات العامة. يعكس تأسيس "الحركة الاجتماعية" مثلاً في بداية ١٩٦٠ ذلك ويدل على مفهوم عمل الجمعيات ودورها في عملية التنمية، ولقد شهد لبنان تطوّر هذا النمط الجديد المواكب لديناميكية المجتمع ومطالبه.

ثالثاً شهدت حقبة ١٩٥٨-١٩٧٥ أيضاً تزايد وتطوّر عمل المراكز الثقافية وتطوره مثلاً، المركز الثقافي في انطلياس وفي طرابلس والمركز الثقافي للبنان الجنوبي...، هذه المراكز والهيئات الثقافية تعمل وفقاً لقانون الجمعيات أيضاً وقد كانت تواكب الحوار والنقاش الفكري والثقافي الذي كان يتم في لبنان في هذه المرحلة. ولقد واكب هذا القطاع ديناميكية المجتمع والعلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني والأهلي.

رابعاً، تقلص عمل هذه الجمعيات خلال حرب لبنان في العام ١٩٧٥ ليطغى عليه عمل الإغاثة والمساعدات والإسعاف والعمل الخيري. بالرغم من الانتقادات التي يمكن توجيهها الى دور الجمعيات خلال هذه المرحلة، يشهد لهذا القطاع انه استطاع تحمّل جزء كبير من مهام عجزت الدولة عن تحمله خلال ١٥ سنة الأخيرة.

ولكن لا بدّ من تأكيد دور بعض الجمعيات الراض للحرب وللعنف من خلال اقامة المسيرات والتظاهرات. وهنا نرى أن قطاع الجمعيات في تلك الفترة كان يعبر عن ارادة اللبنانيين او جزء منهم في رفضهم الحرب، مثلاً الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان التي تأسست عام ١٩٨٥، وكان من ابرز اهدافها رفض العنف. ان تجربة عمل الجمعيات خلال الحرب هي تجربة غنية ولكنها غير مدروسة.

خامساً، فترة ما بعد الحرب. شهدت هذه نمطاً جديداً من عمل الجمعيات تراكم فوق كل الانماط السابقة، أصنفه بعمل الجمعيات المطلبي المدني. اضافة الى كل المطالب السابقة، نلاحظ بعد الحرب، تكاثر عدد الجمعيات البيئية في لبنان. وان "الجمعيات النسائية

أصبحت جمعيات أكثر مطلّبية، هادفة الى معالجة مواضيع محددة كالعنف ضد المرأة والكوّتا النسائية في البرلمان. ثم ان جمعيات المعوقين وجّهت هدفها الى الدفاع عن حقوقهم المدنية والاقتصادية، راحت الجمعيات المدنية تطالب بمشاركة الشباب والمشاركة السياسية والدفاع عن الحقوق والحريات العامة. كوّنّت هذه الجمعيات في حقبة ١٩٩٠-٢٠٠٠ موقعا مثاليا لكثير من الشباب الذين كانوا يتمنون المشاركة في العمل السياسي في لبنان ولكن تعثرت مشاركتهم لعدة أسباب منها ما فرض على العمل العام في لبنان من قبل السلطات التي كانت مستلمة زمام الأمور في لبنان، ومنها ما هو ناتج عن التجربة الحزبية المريرة التي مروا بها، والتي لم تعد تجسد طموحاتهم، فوجدوا في النمط المدني الجديد لعمل الجمعيات مكانا مناسباً لممارسة حقهم".

ان قطاع الجمعيات هو قطاع متنوّع ويشهد تراكم كل أنواع النشاطات السابقة. وهو يتمتع بديناميات متعددة ومتشعبة، ليست باتجاه واحد ولا ذات لون واحد، كما يمكن قراءتها من وجهات نظر مختلفة.

## المدخلات والمناقشات

بعد ذلك فتح باب النقاش وعقب المشاركون على المحاضرين، فطرحوا الاسئلة وعلقوا على المدخلات وادلوا بالشهادات واشتركوا بخبراتهم.

أثير موضوع التعريف بالديمقراطية ضمن واقع عمل الجمعيات فأكد المتكلمون ان اساس المفهوم هو ان الشعب هو مصدر السلطة. انما الصعوبة تكمن في آلية تطبيق هذا المفهوم. فرد المحاضر ان الديمقراطية هي حالة وليس بها بالضرورة تحديد كامل جامع شامل دقيق وهنا يكمن غناها وجمالها والحرية التي تقوم عليها.

واما في موضوع العقبات في ممارسة الديمقراطية ضمن الجمعيات فقد ذكر ان ثمة جمعيات تمنع من الولادة عن طريق عرقلة معاملاتها وهي عرقلة الممارسات الديمقراطية. وتظهر هذه العرقلة من خلال التوتر والمماطلة والتكرار والتباطؤ في المعاملة وهذه تعقيدات تؤثر سلباً في ديمقراطية عمل الجمعيات.

وتحدث مشارك عن خبرة جمعية "إنماء المدينة" في الوصول الى وضع نظام داخلي للجمعية، فوصف بدقة تعثر المسار بسبب السعي إلى الموافقة من الاعضاء كافة. ويقع العمل في المماطلة ويطول البحث شهوراً مثلاً في موضوع تحديد الهدف او شروط الانتساب فيضطر رئيس الجمعية اختصاراً للوقت وتسريعاً للعمل الى أخذ القرار بنفسه.

يرتبط بهذه النقطة ما جاء على لسان المتحدثين من كلام حول علاقة الجمعيات مع مسؤولين سياسيين فهي تبلغ حدّ التبعية أحياناً" وبأقل تعديل هي تستفيد من الدعم والمساعدة أكثر من تلك الجمعيات الصغيرة القائمة على نوايا طيبة وارادة صادقة لعمل الخير وهي بحاجة قصوى للدعم والمساعدة. فهذه لا ينظر اليها لأن لا زعامة ولا مسؤول سياسي يدعمها. واستنتج المتحدث أن "عمل الخير بخطر" وأن الوضع متردّ جداً" بالنسبة للالتزام الانساني بمساعي الخير وايضا بالنسبة الى الوضع المادي لهذه المجموعات الصغيرة.

وأشارت احدى المشاركات الى ما سمّته احتكار العمل الاجتماعي الذي تختصره

شخصيات سياسية وأشارت الى زوجات المسؤولين. فعقب المحاضر انه ليس من ضرر في التزام زوجات السياسيين والعمل الخيري والاجتماعي، فالالتزام ليس هو الخطر، إنما الخطر هو في الاحتكار فحسب. ثم على دعم السياسيين لهذه أو تلك من الجمعيات فهذا يعود الى أننا نعيش في محيط غير ديمقراطي والجمعيات التي تناقش هذا الوضع اللاديمقراطي لن تلقي دعماً منه.

أكد المحاضر أن الوصل الذي تأخذه الجمعية بعد تقديم "العلم والخبر" ورقم الوصل هو رقم التسجيل الكافي للاعتراف بالجمعية رسمياً والتعاطي معها. فان دعم المسؤولين او عدم الدعم الذي يكون استنسابياً، يقع تحت معادلة الولاء مقابل الخدمات وهذا غير مقبول ديمقراطياً.

ورأى مشترك آخر أن دور الجمعيات الديمقراطية هو في تقريب المسافة بين المواطن وسلطة اتخاذ القرار. فسأل عن الآلية التي ينبغي ان تنمو ضمن الجمعيات لتمكنها من تأدية دور الوسيط هذا. وفي هذا المجال، اقترحت مشتركة أن تبحث أهداف الجمعيات وتناقش بين أعضاء الجمعيات فلا تنحصر بفهم النخبة في الجمعية إذ ينبغي توعية الأعضاء لدورهم الإيجابي من اجل معالجة روح السلبية عند الناس وتمكينهم من فهم أعمق لدور الجمعيات الديمقراطية وذلك بتوضيح حقوقهم وواجباتهم، وضرورة التنسيق بين الجمعيات بحسب اهدافها.

وبرزت هنا مشكلة تعيق ديمقراطية التعاطي بين الجمعيات وهي تكمن في غياب احصائيات للجمعيات، بنوعها، بعددها، بتخصصاتها ونبه مشارك الى مشكلة التنظيم والتقييم وأكد الحاجة الى بيانات واحصائيات تبرز هويات الجمعيات وتخصصاتها والجهة المسؤولة عنها والاشخاص القيمين عليها. فأكدت مشاركة أخرى ضرورة عقد اللقاءات بين الجمعيات بصورة عامة والجمعيات ذات أهداف مشتركة بصورة خاصة بهدف التقويم والنقد البناء والتنسيق وتفادي الازدواجية. فسئل عن كيفية تفادي تضارب الجمعيات في مسعى التغيير. مثلاً كيف يمكن متابعة تطبيق حقوق الطفل في الجمعيات المتخصصة في ميدان العمل؟ فأجاب المحاضر: ليست كثيرة الجمعيات التي تتضارب او التي تريد التعاون، فالتعاون يكون بطريقة وضع بروتوكول مشترك وأعطى مثلاً على ذلك خبرة مشروع "بلدي بلدي بلديتي".

ومن جهة أخرى لفت احد المشاركين الى تداخل الانتخابات والانتساب الى الجمعية. فإذا جاء منتخب الى رئاسة الجمعية بأكثرية اصوات، تتكثف في ولايته جهود آخر لإدخال اعضاء جدد تضمن له في الانتخابات التالية الحصول على أكثرية يمكنه من فرض ارادته وقد تصل هذه الى قلب نظام الجمعية. فسأل هل من آلية تحدّ من هذا التصرف؟

وفي مجال آخر أثير موضوع التخصص والتطوع، وعرضت احدى المشاركات تجربة جمعية استدعت اربعين متخصصاً ليساعدوا ستين متطوعاً فحصل تصادم بين الموظفين والمتطوعين. فالمتخصصون يعتبرون انهم هم الذين ضمنوا نجاح العمل فيتهمش بذلك دور المتطوعين الذين يمضون اوقاتاً طويلة في الخدمة المجانية. يجب الفصل بين الموظف والمتطوع خصوصاً في المؤسسات الكبرى. ونبّهت الى ضرورة التمييز بوضوح بين الجمعيات التي تقوم على جهد وإرادة المتطوعين والمؤسسات التي يعززها وجود موظفين مهنيين. وأكدت ضرورة التوازن بين الكفاءات المتخصصة والتطوع المتفاني فإنها تغذي بعضها البعض وترسخ ممارسة الديمقراطية داخل الجمعيات.

وعرضت مشاركة أخرى تجربة ديمقراطية ناجحة الى حد بعيد في ممارستها من الوجة البنيوية. يتم انتخاب المسؤولين وهم يمثلون القاعدة التي تؤلف من مجموعات صغيرة تعين من ترشح. و ينتخب الرئيس لثلاث سنوات تجدد مرة واحدة فقط ولا تجوز التزكية في انتخاب الرئيس. كما ان القرارات تؤخذ بالتصويت وان السلطة جماعية وهذا حاصل في الجمعية التي تنتمي اليها. ثم أضافت والى ذلك كله ينبغي أن تعتمد الجمعيات ما هو ابعد وأهم من هذا وهو الوقفة النقدية الذاتية فتأخذ بالاساليب النقدية البناءة والتقييم الفعال.

ورداً على الموضوع الذي أثاره عدد من المشتركين حول إبقاء رئيس واحد للجمعية لعدة سنوات وتعليقاً على قول المحاضر انها مسألة تعود الى أعضاء الجمعية وأنه يمكن لها، بحريتها، ان تكرر انتخابه وكان تساؤل حول قيمة ومعنى هذه الممارسة. على مستوى الجماعة؟ فقد يعني ان الجمعية فاشلة بأعضائها وليس فيها الا هذا الشخص ليديرها ام أنه غير مسموح لغيره أن يحاول. كما لفت المحاضر الى ان منع التزكية، عمل غير ديمقراطي، لأن فيه منعاً. فعلقت المشتركة بقولها يجوز الا يكون هناك مرشح آخر ولا يجوز أن نمنعه كما انه ينبغي ألا نفرض وجوب وجود مرشح آخر.

## استنتاجات وأفاق

يتضح من المداولات التي تلت المحاضرات ان ثمة نقاط قوة تجعل الممارسات الديمقراطية ممكنة وبعض ملامحها راسخة في المجتمع اللبناني، ولكنها في الوقت نفسه إما ناقصة ومحدودة أو مشوهة، وهي في كل الحالات تتوافر مع نقاط ضعف. فلذلك كان من الضروري جداً دراسة هذه الممارسات والبحث فيها.

برزت نقاط قوة هي التالية: ان قطاع الجمعيات هو ليبرالي وينبغي الحفاظ على حرية أهله والعاملين فيه. يكفي ان يسن قانون واضح ودقيق وهذا القطاع يبلور نفسه بنفسه. ينبغي ألا نفرض عليه لا التخصصية ولا التطوعية، هذا قطاع ينمو بحسب حاجاته. فإن الحديث عن الديمقراطية يأتي من داخل الجمعيات، وهي مدرسة بحد ذاتها، حقل تجارب، ينبغي ان نستند الى قانون واضح ونتمتع بالحرية.

ان الإشكالية التي نقع فيها هي تلك الواقعة بين فرض السلطة المسؤولة وزارة الداخلية وغيرها، وبين الديناميكية الداخلية لهذه الجمعيات. يكفي أن يلحق بعض الضوابط بالقانون ١٩٠٩ فيما يتعلق بالتمويل مثلاً. إلا أن القانون ١٩٠٩ جيد لأنه يحافظ على حرية الجمعيات من دون تدخل بالخصوصيات. ان ميزة الديمقراطية الأهم هي باستطاعة الناس أن يتجمعوا ليعملوا ما يريدون وبالطريقة التي يريدونها. فإذا احتاجوا الى إنشاء جمعية تتعلق بالصيد مثلاً فلا تستطيع السلطة ان تقول "لا" اذا توافر عندهم العدد الكافي. لا يفرض تخصص على الجمعيات. الجمعية ليست بالضرورة مؤسسة. في المؤسسات الموظفون وهم كثيرون. عندما نتحدث عن الجمعيات نعني أنواعا متعددة كثيرة من الذين يتجمعون حول الألعاب الرياضية مثلاً أو الى الروابط العائلية ونضعها مع المقاصد مثلاً التي تضم ١٥٠٠ موظف.

فبالعودة الى تاريخ هذه الجمعيات نرى أنها سابقة لتاريخ لبنان الحديث لا بل تظهر في كثير من الاحيان وكأنها المختبر او الحضان الذي تمخضت فيه ديمقراطية الوطن على مستوى الافراد، فأحسوا بدورهم كمواطنين. لكن هذا الاحساس لم يتبلور بالضرورة في

وعى الفرد عملاً مهنيًا، متقنًا له وسائله وله متطلباته العلمية في القطاع الأهلي: نلاحظ من جهة ارادة طيبة، اندفاعاً للعمل راسخاً في المشاعر ولكنه لا يترجم في تنظيم مرتب ومنضبط يقوم على احترام الآخرين في حريتهم والاعتراف بتنوع مشاركتهم ومساهماتهم داخل الجمعيات.

هذا الضعف يسمح بتسلط افراد اما بسبب المعرفة والدرية (المتخصصين) أو بسبب العادة وخصوصاً اذا كانوا ناجحين. وقد ترغب الجمعية في الإبقاء على رئيسها او مديرها سنين طويلة بخلاف الممارسات الديمقراطية المتعارف عليها، وهي حرة في ذلك غير ان هذا يبرز ضعف التجمّع والأعضاء. ومن هذا الباب يدخل أيضا التسلط السياسي من قبل جهة سياسية تسد الحاجة المادية وتوفّر الدعم والقدرة وتقود الجمعية بسرعة وفعالية إنها تهتمش الأعضاء وتلغي دور الهيئة العامة. ومن حيث الهيكلية البنوية للجمعيات الأهلية في لبنان فان القانون المعمول به والذي لا يتطلب سوى "علم وخبر" يترك هامشاً من الحرية عزيزاً على الجمعيات من وجهة نظر الديمقراطية.

ولذلك ليس من هاجس لتغييره بل على العكس من ذلك، ينبغي تفعيله لتمكين المواطنين الاعضاء في الجمعيات من فهمه ووعيه والاستفادة منه بروح المسؤولية. والاتفاق على قانون داخلي يضمن مشاركة الاعضاء في مهمات الجمعية. فمن تحديد الأهداف الى شروط الانتساب الى قانون الانتساب الى اعتماد المداورة في الرئاسة او ادارة الجمعية الى وضع البرامج والتخطيط، خطوات تضمن المشاركة والمرافقة والتقويم والمساءلة في عملية ديمقراطية تنزهها عن الشكوك والكيد والتناحر. وهذا يتطلب توعية الأعضاء وتدريباً على القيادة ووضع البرامج وحسن الاداء.

من اللافت في كلام المشاركين ان الجمعيات في الواقع مفرزة الى اقسام ثلاثة: قسم أول أصبح كبيراً "مؤسساتياً" يتمتع بقدرات عالية ويقوم بدور فعال، وقسم آخر يضم جمعيات صغيرة بحجمها، قوية بعزيمتها، مؤمنة بعملها ذات الكثير من النوايا الحسنة متعددة باهدافها ولكنها تتعثر في عملها بسبب ضعف في الاداء المهني والفني وتدخل في متاهات نقصان الدعم والافتقار الى الدعم المالي ولكنها لا تتوانى في تأدية دورها وتنابر ما امكنها الامر. والقسم الثالث يضم جمعيات ناشئة منطلقة ليس فقط من ارادة

الحسنة والحاجة الى التطوير بل انها تتمتع بقدر لا بأس به من وعي الحقوق والواجبات وذات قدرات شابة متطلعة الى دور فعال في تدعيم دولة القانون وتؤمن بالممارسات الديمقراطية وتسعى لتطوير المجتمع. هذه وان كان عودها طرياً الا ان اندفاعها قوي وفيها قناعة كبرى بدور المواطن كجزء اساسي في المشاركة في وضع القرار.

ان القطاع الأهلي مجال غني جداً بخبراته ولعله في لبنان وبسبب ما يتمتع به من حيوية مجتمعية يمكنه ان يساهم في دعم دولة القانون والحياة الديمقراطية. هذا يتطلب تدريباً ومرافقةً وتشجيعاً وحواراً من اجل تمكين الجمعيات من ممارسة الديمقراطية ضمن اعمالها.

وفي اطار الاداء الديمقراطي للجمعيات يتلخّص الاعتماد على الحوار في مستويات ثلاثة: الأول، مستوى الحوار الداخلي بين الاعضاء والهيئة الادارية ويتمثل في وضع القانون الداخلي وتطبيقه ومن ضمنه تعيين الاهداف، قانون الانتخاب، تخطيط المشاريع، التقويم، الاعلام.

في المستوى الثاني، الحوار بين الجمعيات التي تتوافر في المنطقة الواحدة، او التي تشارك في الاهداف، او التي تتكامل في العمل وهذا التشبيك ركيزة من ركائز تدعيم التعاطي الديمقراطي بين جمعيات المجتمع المدني؛ وأخيراً مستوى الحوار مع السلطة عبر صياغة المطالب ووضع آلية التحرك من اجل التأثير والمشاركة في صنع القرار.

---

الطاولة المستديرة الثانية  
كيف تجري المنظمات غير الحكومية حواراً بين الجماعات؟  
برنامج "أفكار"

١٩ تموز ٢٠٠٥  
في مقر المجلس الإقتصادي الإجماعي  
بيروت

## كلمة "أفكار"

قرأت في معجم لغوي ان الحوار هو محادثة بين شخصين. ان هذا التفسير يحمل بعضا من اساسات عملية الحوار اذ يشير الى وجود اكثر من كيان. ويعكس اتجاهين متقابلين للحديث. وينم عن قبول بالآخر الذي نتحدث معه.

الا ان هذا التحديد قد لا يبدو معبرا بما يكفي عما نطمح اليه من نظرتنا الى مسألة تنمية الحوار. وقصدت هنا الحوار الفاعل والعملية الذي يتخطى مجرد المحادثة ويقوم بين الجماعات المتعددة في المجتمع ويترجم واقعا على الارض.

من هنا اهمية دخول المنظمات غير الحكومية في معادلة الحوار فتحركه من خلال اضطلاعها بدور حيوي ومؤثر. وتتخطى عندها عملية الحوار كونها هدفا بحد ذاته لتصبح سبيلا الى العمل معا والتفكير معا والعيش معا والترقي معا.

صدقوني ليس الحوار تقنية غريبة عن مجتمعنا. في عز الحرب، حين كانت تفرض الحواجز وتقطع الطرقات ويفصل المتحاربون الناس بالدم عن بعضهم كان المجتمع المدني يرفض قطع الجسور ويبني جسورا جديدة وما يزال.

ليس الحوار مسألة موسمية يتلقفها الاعلام بين حين وآخر ولا مجموعة من القمم على انواعها تجتمع لتتحدث حين تشاء.

ان الحوار مطلب دائم وقائم لدى ابناء مجتمعنا على اكثر من صعيد. ولقاؤنا اليوم هو تأكيد على حتمية الحوار والتلاقي في ظل فروقات قد تميز بين مجموعة واخرى لكنها تغني مجتمعنا وتعزز قدراته بتنوعها وتلاقيها.

اليوم نعرض لتجارب عديدة. وننقل مشاهدات واقعية تعكس الحوار بين ابناء المجتمع على مستوى القاعدة. نستمع، نرى، نقدم تجاربنا، نناقش ونستنح.

## هل تجري المنظمات الأهلية من خلال عملها حوارا بين فئات المجتمع المختلفة؟

يفسح عمل الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية مجالاً للقاء الآخر في شراكة حياتية تنشأ حول اهتمامات مشتركة أو هموم مشتركة وهي تسعى لتلبي حاجات أساسية حياتية يطلبها هؤلاء الناس على اختلاف انتماءاتهم الدينية، العائلية والمناطقية.

وفي زمن الحرب، التزمت بعض الجمعيات الأهلية دوراً يهدف الى اللقاء مع الآخر وقفاً للعنف واستنكاراً للحرب، ومنها من عبر مباشرة عن ارادة العيش المشترك بالتظاهرات والمناشير والتحركات اللاعنفية فيما تابرت جمعيات أخرى على تقديم الخدمات الأساسية لكل مواطن من دون تفرقة وكان هذا تعبيراً صادقاً تلقائياً للمجاهرة بالتزام الوحدة الوطنية على أساس الحوار.

فمنذ انتهاء الحرب، كما في زمن التقاتل، اختار العديد من المنظمات غير الحكومية اللبنانية العمل في سبيل الحوار مع الآخر والانفتاح عليه على أمل تدعيم السلام وحقوق الانسان والديموقراطية. وكان لا بد من أجل سلامة هذه الجهود وصحتها من أن تركز على الحوار الصريح مع الآخر، للاعتراف به كما هو يريد هو أن يعرف والتعاون معه بما لديه من مساهمة يضيفها الى الآخر وذلك من أجل تأسيس المشاركة على وعي الاختلاف وقبوله والاستفادة من غنى التنوع.

غير أن الجمعيات التي وعت حقيقة الحاجة الموضوعية الى الحوار ودعت اليه وهدفت الى تحقيقه وجعلت الحوار محورا أساسيا في عملها، كانت قليلة تعنى بالشؤون الثقافية أو الدينية. أما في الجمعيات الأخرى هي مطرح لقاء في حوار حياتي يربط بين مختلف أبناء

الوطن أو المحلّة بحسب الحاجة المشتركة فهذه الجمعيات كانت تمارس الحوار عملياً نتيجة الاختلاط ونتيجة العمل المشترك أو العائد بالنفع المشترك على الجماعات المختلفة.

بذلت جهود حثيثة لإقامة مساحة حوار وخصوصاً في الجامعات ودور الثقافة والفنون وفي الصروح الدينية وعلى الساحات السياسية غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن الحوار كان غالباً يتم عند رأس الهرم في هذه المنظمات وإن قلة من المبادرات كانت تجرى على مستوى القاعدة.

لذلك وجدت هذه الطاولة المستديرة الثانية التي يدعو إليها برنامج "أفكار"، وهي تهدف إلى: أولاً، توعية المنظمات غير الحكومية على ضرورة ادخال البعد الحواري وتدعيم الحوار من خلال مشاريعها الميدانية. فالسؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: هل تفكر بالقيمة الحوارية للعمل الذي تقوم به؟ عندما تقوم الجمعيات بعملها الميداني.

يتبعه سؤال آخر: كيف يمكن للهيئات الأهلية أن تكون مكاناً للحوار ليس فقط بين الفئات السياسية، الطائفية أو الطبقات الاجتماعية بل أيضاً مكان لقاء وحوار بين الفئات العمرية المختلفة بين سكان المناطق المختلفة وبين أفراد الأحزاب المختلفة؟

ثانياً، يهدف هذا اللقاء إلى إبراز المعوقات التي تعترض المنطق الحواري أو المبادرات الحوارية. فمن البديهي أن نسأل: هل يحصل حوار؟ هل يلاحظ أي نوع من الحوار؟ ما قيمته؟ ما هي العقبات التي تواجهه؟ هل يمكن تحسينه؟ المسؤولون عن الهيئات الأهلية واقعاً يجري فيه حوار ما.

ثالثاً، يبحث هذا اللقاء أيضاً في تشجيع المبادرات الحوارية الواعية وتدعيمها مهما كانت صغيرة والخروج بتوافق للعمل على تشبيك أوسع يمكن هذه المبادرات من التأثير ايجابياً في المجتمع. كما تبحث في الاستراتيجيات أو الآلية التي يتعين اعتمادها لإقامة الحوار بين المجتمعات وتدعيمه، والفئات المستهدفة: الشباب، والمجتمعات المحلية مثلاً.

هل يجب المضي في إقامة المداخلات على نقاش حول الطاولة أم يتعين استبداله بتدابير عملية قريبة من ميدان العمل؟ وتحت العنوان العام "تجارب ورؤى" كانت محاضرات ثلاث.

## المحاضر الأول: الدكتور ابراهيم محمد مهدي شمس الدين<sup>٨</sup> "ضرورة الحوار وشروطه في المجتمعات المتنوعة"

عنى الدكتور شمس الدين على بتعريف الحوار ومعانيه وبين ضرورة. قال: "من أهم قواعد الحوار الصدق والوضوح وعدم المجاملة أي عدم النفاق، وليس المطلوب أبداً تليفق وتوليف دين جديد نختاره بين الاسلام والمسيحية. ان الحوار المطلوب ليس حواراً بين الاسلام والمسيحية بل المطلوب هو حوار بين المسلمين والمسيحيين، انه حوار الحياة لا حوار الأديان. الحوار بين المختلفين، بين المتنوعين هو حاجة دائمة وهو ضرورة مستمرة لاستمرار حياة السلم ولاستمرار تواصل المجتمعات البشرية ونموها. ان حجم المشاكل والقضايا التي يواجهها الناس عامة وأخص المسلمين والمسيحيين هنا، وهم يشغلون معاً أكبر مساحات الأرض ويتشاركون معاً في الحياة على مساحات كبرى تزيد باستمرار. ان هذه المشاكل تحتم التواصل والتحاوور لمواجهة قضايا البشر المشتركة. يجب أن يتحول الحوار الاسلامي المسيحي الى مؤسسة دائمة ولا يبقى عملاً موسمياً. ان مؤسسات المجتمع المدني هي أكثر قدرة من غيرها وأكثر مسؤولية من غيرها في انشاء مساحات تواصل وخطوط علاقات وتعارف متبادل بين الاغيار، بين المتنوعين. ان هذه المؤسسات من خلال صيغ مبادرات التطوع التي تدخل فيها، ومن خلال اضطرارها الى تطوير اساليب الاتصال والتواصل لتحقيق أهدافها لها وللحصول على تمويل أو لاقناع جهة بمشروع، تكون أكثر انفتاحاً وتقبلاً؛ وبالتالي أكثر لناً وهدوء، وتكون بنيتها الذهنية المؤسسية أكثر جهوزية لانشاء تواصل بين آخرين أو لقبول اتصال من الآخرين. الحوار يجب أن يتحول الى ثقافة عامة وشعبية، الى مادة تعليمية في المدارس والجامعات

---

٨- لدكتور ابراهيم محمد مهدي شمس الدين، رئيس الجمعية الخيرية الثقافية المعروف بالتزامه الحوار والتزامه العمل عليه عبر العديد من المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي يديرها أو ينشط في عضويتها، هو مؤسس "مؤسسة الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين للحوار" وهي مؤسسة غير سياسية، من أهدافه الاهتمام بتأهيل وتعميم ثقافة السلم والحوار، وإقامة علاقات تعاون وتكامل مع الهيئات والمؤسسات التي تعنى بهذه المسائل في لبنان والمنطقة العربية والعالم.

وجمعيات المجتمع الأهلي. الحوار هو وسيلة للحب بين البشر ومحبة الله ومحبة الناس هي مادة دائمة للحوار.

ثم أوجز في ثلاث نقاط أسس الحوار وقواعده: " أن تقبل اختلاف الآخر عنك وتحترمه وأن تقبله على طريقته هو لا على طريقتك أنت. إنه أحد الشروط، فالحوار ليس تحويل الغير الى شبيه لك إذ يجب ألا يكون في الأمر ارغام، فلا يكون تبليغ اسلامي متعمد ولا تبشير مسيحي متعمد في حياتنا المشتركة، نتشارك في كل شيء: في الله وفي الأرض والهواء والموارد الطبيعية. نحن نواجه الأخطار نفسها في البيئة والسلاح النووي وحقوق الانسان وتناقص الموارد والظلم والتمييز العنصري أو العرقي، واليتم والاساءة الى الأطفال وسوء توزيع الثروات وضعف البعد الروحي للحياة الحديثة وتفكك العائلة وخطر تغيير مفهوم الزواج. هذه هي حياتنا وهذه هي همومنا."

وأنتهى كلامه بالقول: "إنني أخجل من أن ألقى الله وأنا على خلاف مع أبنائه الآخرين وإنني على يقين أنكم أنتم تخجلون أيضاً."

## المحاضر الثاني: الدكتورة اوغاريت يونان<sup>٩</sup> "اختراق عقبة الطائفية عبر العمل الميداني"

استهلت الدكتورة يونان كلمتها بالقول: "إن ثمة مشكلة كبيرة في البلد، إذ أننا نعيش في بلد لا حوار، ذي ملامح كبيرة من العنصرية الطائفية وهي ملامح قابعة في داخلنا ومتوافرة في كل مجالات الحياة التي تحيط بنا وفي كل مؤسساتنا. وقد يجدها البعض نعمة لأنها تقيم نوعاً من التوازن يعتبرونه نوعاً من الديمقراطية والحوار." ورسمت الدكتورة يونان علامة استفهام كبرى على تباطؤ اللبنانيين في النزول الى الشارع صارخين ضد قوانين الأحوال الشخصية المجحفة بحق المرأة والطفل، وضد هيمنة الطوائف على الدولة وكأن دولة لبنان ليست برلمانية ديموقراطية. وأكدت الدكتورة يونان، بالنسبة لمسألة الحوار، إنه وسيلة ونهج ومسلك. فهو ليس هدفاً بحد ذاته وإنما الهدف هو ما ينتج عنه من قوة ضغط باتجاه التغيير. واستشهدت بأقوال الراحل الكبير السيد محمد مهدي شمس الدين: "الحوار ليس بين الأديان بل هو حوار حياة"، يكون حول شؤون الحياة، قضايا المجتمع، الانتهاكات والمظالم التي يحياها الناس من أجل إنتاج مطلب مشترك يكون الجميع متوافقين عليه. وهذا الأمر ضعيف في لبنان سواء ضمن الفئة الواحدة أو بين الفئات المتنوعة. وقد يحدث أن نلتقي ويكون التلاقي على رفض أمر ما، كرفض الهيمنة ورفض الوجود العسكري مثلاً" ولكن حتى نلتقي على البرنامج البديل نحتاج الى حوار وهذا ما يزال ناقصاً.

وأقرت ببعض الجهود الرامية للتصدي الى حالة اللا حوار فقالت: "نحتاج الى أن نحمي جميع المبادرات الميدانية والمدنية التي تحصل من قبل أفراد أو جمعيات بشكل أساسي،

---

٩- الدكتورة أوغاريت يونان وهي ناشطة عنيدة في الحقل الإنساني، مدافعة متمكنة عن حقوق الإنسان ومطالبة لملاحقة لتطبيق القانون ولا سيما لاستحداث قانون مدني يرفع الأحوال الشخصية، وهي من مؤسسي حركة اللاعنف في لبنان ومؤسسة "حركة حقوق الناس".

وينبغي حماية المبادرات المتنوعة حتى ولو صغيرة فهي مهمة جداً. وكما يجب علينا أن نحسّ بأن المبادرة مهما كانت صغيرة هي انجاز كبير، الا أننا نوّكد أنها تحتاج الى جانبها امراً أساسياً يذهب الى العمق. لا تهتّر الأمور العتيقة والعميقة الجذور الا اذا هزت بالعمق، العمق القانوني مثلاً. فالنظام الطائفي في الأحوال الشخصية لا يدكّ حصنه الا بقيام قانون لبناني مشترك هو الزواج المدني فلنسمه "قانون لبناني للأحوال الشخصية العائلي".

وأوردت مثلاً "آخر عن وجوب محاربة الطائفية لأنها العثرة الأساسية في وجه الحوار والعيش المساوي بين المواطنين. قالت: "لا يجوز في العام الألفين ادخال التعليم الديني الالزامي بدلاً من أن ندخل مثلاً" تعليم الجميع الأديان كلها. لا يجوز أن يكون الدرس الديني الأول للطفل في لبنان مختلفاً عن رفيقه في الوطن الواحد." وفيما شددت على حرية المعتقد تساءلت: "ان كان اللبنانيون بأغليبيتهم مؤمنين دينياً" أو لا، أو متعصبين طائفيًا" فحسب". وأشارت الى أن "المؤمن دينياً" عليه أن يكون انساناً، والانسانية تؤدي الى الحوار ولا الى التعصّب. ودعت الى الفصل بين كل ما هو طائفي وكل ما هو سياسي ثم عادت تؤكّد أن أهم ما في الأمر هو تغيير القوانين وهذا يتطلب صراعاً كبيراً". وأكّدت أن "كل جمعية حتى لو كانت جمعية حقوق الطفل مسؤولة عن هذه الصراعات، مسؤوليتها ايضاً أن تخوض هذه النضالات، ذلك أنه ليس من "جمعية ضد الطائفية" متخصصة لمحاربتها، لذلك فان محاربة الطائفية مسؤولة كل جمعية مهما صغر حجمها".

واضافت الدكتورة يونان انه "منذ عام ١٩٨٣ وفي سنة ١٩٨٦ بدأنا أنا ووليد صليبي التدريب قليلاً" على عدم التمييز الطائفي وبدأنا نلمس كيف يمكن أن نصل الى تغيير المواقف بعيداً عن المحاضرات والمواعظ والكتب والمؤتمرات. أردنا أن نعمل مع الناس بشكل حيوي وبسيط وأن نحرك نفسياتهم وسلوكهم، ثم أقمنا التدريبات عام ١٩٨٩ و١٩٩٠ لكل أنواع الشبيبة المحاربة والمسالمة، المؤمنة وغير المؤمنة، ومن جميع الطوائف وذلك بتقنيات بسيطة تستثير وعيهم ذاتهم والآخر المختلف". وأصرّت على ضرورة التربية والتنشئة الصحيحة وأكّدت أن ذلك يمكن أن يتم بوسائل وأفكار بسيطة لكنها عميقة.

ثم أكدت انه "بالنسبة الى الحوار والطائفية ونظامنا هناك الكثير من الأفكار التي يحاول الأفراد أنفسهم العمل بها دون أن تعلن للمجتمع. كثيرون يقومون بمبادرات دون أن ينتظروا تغييرات أو قرارات الدولة ولا يعلم بها الناس، يعملون بتواضع ويغيرون. حبذا لو كان لدينا من يلملم هذه التجارب كافة ويبرزها وينشرها بشكل قوي واكيد ليحمي هذه التجارب. إن التربية العميقة ليست فقط جمع الناس مع بعضهم البعض، بل ان التربية الواجبة هي التي نتحدث فيها عن الطائفية والعنصرية والاختلاف مع الأولاد والشباب وكل الناس. يجب التحدث معهم عن هذه النقطة والغوص معهم بهذا الموضوع في أعماق شخصيتهم. فمن الأفضل أن يلتقوا ويقوموا بنشاطات ولكن يجب التحدث عن المشكلة القابعة في الداخل."

وافادت عن تجربتين عايشتهما، قالت: لقد ساهمت منذ العام ١٩٨٨ الى اليوم في التدريب على اللاطائفية وهناك الان مئات الشباب في لبنان وعلى الأقل ٣٠٠٠ أستاذاً قد تهيأوا بشكل لا طائفي مع تقنيات عملية بسيطة وعميقة في آن معا، أخذوا هذه التقنيات ونشروها. أذهب اليوم الى منطقة ما، فأجد اناساً يعملون بالطريقة نفسها، هذا الجهد لا بد من ان يتحسن، يجب أن نناضل حتى يصبح هناك قوانين تحميه. علينا أن نضع حماية تشريعية او قانونية اي نثبت وجود هذه التجارب المهمة ونكرسها. ثم انه ينبغي على الذين لديهم قدرات اعلامية أن يأخذوا هذه الأمور ويدعموها ويضجوا بها، وعندئذ قد يكون لنشرات الأخبار والتلفزيون شؤون مختلفة تنقلها الينا وتبثها في المجتمع. في هذا البلد الصوت الأعلى ليس صوتنا، مع أننا نملك أيضاً "صوتا" عالياً لا ينقصه شيء ابداً.

من هذه التجربة الأولى التي كانت قوية، كثيرون أسسوا عائلات مختلطة، ومنهم من تغيروا جذرياً في نفسياتهم وعقولهم، ومنهم من ناضل للأحوال الشخصية المدنية، ومنهم من أخذ يقاطع اذا لحظوا تصرفات طائفية، ومنهم من أسس جمعيات بديلة في قراهم الخ."

وتابعت الحديث عن التجربة الثانية في نهاية العام ٢٠٠٣ قالت: "قمت أيضاً مع الدكتور صليبي بمشروع، من خلاله نحاول أن نبني ١٠٠ بيت متواضع، طبعاً ليس بمعنى بيت نعلمه بل بيت نستأجره، بيت لا طائفي ولا عنفي. بيوت تشبه النوادي، متوافرة في ١٠٠

قرية، على مدة ٥ سنوات سوف تثبت. الى الآن هناك ٢٠ منهم منطلقة منذ العام ٢٠٠٤، ولو توافر المال لانطلقت بيوت أخرى عديدة.

هؤلاء الناس ينتظروننا ويعرفوننا، وقد عملوا معنا في قرى انحاء لبنان لا في مكان محدد عملوا على اللا طائفية اضافة الى اللا عنف. إن الطائفية أكبر مهدد بالعنف في لبنان لأنك تستطيع ان تكون طائفيًا دون اللجوء الى العنف. يجب أن نمزج دائماً هذين الأمرين لأن هذه البيوت ابتدأت باللا عنف وفي اثني عشر بيتاً لها، يستفيد الأشخاص المنشطون المسؤولون، من التدريب الذي يموله مشروع "أفكار".

"أنا اعتبر ان الذي أنجز ضخم جداً، في التربية والاعداد على اللا عنف واللا طائفية وفي محاولات الضغط وفي الأبحاث التي تقدم بدائل، وفي محاولة تغيير عدة أمور. فإن ثمة تغييراً قوياً يمتد في العمق لكن ابرازه من خلال الاعلام ما زال ضعيفاً". اناس كثيرون في مناطق عديدة يعرفونه ولكن بأسماء مختلفة وليس بالعنوان نفسه، يعرفونه أحياناً بأسماء الأشخاص الذين دربوهم، أو باسم الجمعية التي عملت معهم. إن النتائج العملية ناجحة تماماً إذ حيث ندرّب نرى الناس يطبقون في اليوم الثاني. أمّا في المدارس فهم يتبنون المنهج ويكملونه، وتمتد مفاهيم التدريب الى الأهالي في البيوت فيستفيد هؤلاء منه ايضاً.

## المحاضر الثالث: الأستاذ زكي الرفاعي<sup>١٠</sup> "زرع للغد" خبرة حوار من الواقع"

"سأتحدث عن تجربة خمسة عشرة عاما" في العمل مع الأطفال والشباب والأهالي من كل الفئات السياسية والحزبية والطائفية والدينية.

عام ١٩٨٩ بدأت تجربة كنت أتمنى البدء بها من قبل، بعد أن اختبرت الكثير من العمل مع الشباب والطلاب والأندية والجمعيات والتيارات والكشاف. لكنه بقي لدي هاجس وهو كيف يجب أن أجتاز المستنقعات كافة لأصل الى مجموعة تعمل لكل الوطن؟ فكان أن التحقت بمجموعات المدربين في برنامج "التربية على السلام" الذي بدأ في ذلك العام تدعمه منظمة اليونسيف في لبنان التي كنا نبحت معها عن طرق لحذف مواد العنف في الخطاب واللغة والتربية. وكان معنا زملاء كثر لا يزالون موزعين في الأرض اللبنانية يمتلكون مهارات تواصلية وحوارية وفكرية ومفاهيم مشتركة معززة بقيم الثقة بالذات وبالأخر مبادرين لتعزيز قدراتهم الشخصية لاستمرار منهاج احبوه لا يمر عليه الزمن بل يستخدم في كل زمن.

لقد عمل هذا البرنامج وأنا أتحدث عنه لأنه كان الزرع الأول في شخصيتي لأندفع نحو الايمان بقدراتي ومهاراتي التي ما زلت أعمل على تنميتها من خلال ما تعلمته من تجربة البرنامج. لقد استطاع هذا البرنامج خلال العام ١٩٩٠، أن يدرب في دورات متعددة حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة شاب تجاوز أحيانا عددهم التسعون فردا في الدورة الواحدة، مجتمعين من كل لبنان من جميع طوائفه وتياراته الحزبية. وبالرغم من ان لبنان كان مقسما" خلال هذين العامين الى زوارب وليس فقط الى طوائف، فلقد استطاع هذا البرنامج أن يجمع نسيجا" بشريا" ضخما" في مناطق وبلدات لا يذكر أحد من المتدربين انه زارها سابقا". وكانت تقام أحيانا" دورات في بلدات التهجير فيأتيتها

---

١٠-الأستاذ زكي الرفاعي، ناشط في التربية على السلام والوطنية مؤسس ورئيس "جمعية سوا" في البقاع تحديدا" بعلبك، مدرب على حقوق الإنسان ومفاهيم التواصل، مؤسس لعدة أندية شبابية، ملتزم قضايا الطفولة

المتدرب بعد أن كانت الحرب قد هجرت أهله منها، فكان يلتقي جذوره كما كان يلتقي زملاء له مختلفين بالأفكار والاتجاهات. هكذا كان البرنامج يجمعهم بالرغم من انقسامات الحرب.

كان هذا البرنامج يعزز ثقتهم بانفسهم عن طريق التحريك الفكري والمجتمعي والنشاطات وحلقات الحوار وحل النزاع والاتصال والتواصل وعلم النفس التربوي واللاعنف والمفاهيم المشتركة وحقوق الانسان والطفل والفرح والفنون. واني لوائت كل الثقة لو منحت فرصة لدعوتهم الى لقاء الآن بانهم سوف يلبن الدعوة لحاجتهم للقاء مجدداً والتعبير عن المفاهيم المشتركة التي يمتلكونها لا بل انهم سيحضرون مع أولادهم.

ان هذا البرنامج قد خرج مجموعات ما زالت تعمل حتى الآن ومنها "جمعية مجموعة سوا" التي أتحدث باسم فريقها الآن. لقد منحتي البرنامج ثقة كبيرة بالذات وامتلكت مهارات تواصلية جعلتني أنطلق في أكثر من اتجاه للعمل الاجتماعي والأهلي وان مسؤولي الطوائف في منطقة عمل الجمعية لم يزعجهم عملنا لا بل تعاونوا في نطاقات واسعة على صعد عديدة وخصوصاً في نشاطات الشباب والأطفال.

لقد مررنا بتجارب عديدة ان على صعيد الشباب أو على صعيد الأطفال، فكان المشاركون في البداية ينفرون لأن المشاركين كانوا من طوائف أو بيئات أو مجتمعات مختلفة عنهم. لكن بعد انتهاء النشاط كنا نجد علاقة صداقة تربط خصوصاً بين هؤلاء الذين اتخذوا مواقف مسبقة ثم عادوا وتأكدهم أن تقبل الآخر واحترام مواقفه هو السبيل الأصح لحواره وملاقاته.

لذلك استطاعت الجمعية أن تصل الى تدريب حوالي أربعمائة شاب من عمر السابعة عشرة وحتى الرابعة والعشرين سنة، وان تمكن هؤلاء من تنفيذ نشاطات لحوالي سبعة آلاف طفلاً، اضافة الى نشاطات مختلفة صحية وبيئية واجتماعية وشبابية ان على صعيد الشباب أو مع المجتمع المحلي ولقد أسست الجمعية ستة عشرة نادياً "شبابياً" تطوعياً مستمراً. وقريباً سنطلق المركز الجوال المتعدد الوظائف الى القرى المهمشة والفقيرة وسوف يزور حوالي ستين قرية وساحة من الهرمل حتى راشيا وهو يتضمن مسرحية عن حقوق الطفل - مكتبة استعارة - تعليم كمبيوتر- وعي بيئي وصحي بالتعاون مع

---

أمديست لبنان واليونسكو ومجلس الانماء والاعمار وبرامج هبات البنك الدولي للمشاريع الصغرى. " وعدّد الأستاذ زكي القرى التي سيتم العمل فيها وأشار الى اختلاط الفئات والطوائف اللبنانية وأمل أن ينجح المركز الجوال المتعدد الوظائف في فتح حوار الشبيبة والأطفال حول القضايا الانسانية والوطنية التي يثيرها المدربون من أجل الحوار.

ثم ختم بالقول: "اذا كانت الرؤية التواصلية أو التفاعلية لانخراط المواطن بالوطن هي عن طريق تقبل الآخر كما هو واحترام مواقفه والتعامل معه فلا بد من اختيار طريقة لمعايشة تجارب حياتية مشتركة تمكننا من العيش معا والتعامل معه من خلال الانسان الذي يعيش في داخلنا. لا بد لي من القول: الرغبة هي أساس للانطلاق في الحياة، ان كل ما نريده نحصل عليه بطرق وتجارب حياة معايشة. فالتعلم المجتمعي ليس أكاديمياً أو مناهج أو نظريات انما هو ارادة ومبادرة للانطلاق على أسس المعرفة والتعرف والتواصل والتفاعل والالتزام والمحبة. أقول هذا لأن تجربتي هكذا بدأت."

## في مستهل المداخلات تمّ عرض فيلم بعنوان "وجه الواقع الآخر"

تم بعد ذلك عرض لفيلم من اخراج الأستاذ سامر معضاد<sup>١١</sup> ينقل شهادات من أهالي بلدات التهجير في منطقة الجبل. وقد أبرز الصعوبات التي يواجهها الأهالي في العودة الى مناطق تهجيرهم، ذلك ان حلّها يتمحور حول الضائقة المالية التي يعانيها الأهالي وصعوبة التواصل والحاجة الى وسيط.

وعلق المخرج أن القصد من الفيلم هو ابراز صعوبة الحوار على الأرض بين مختلفين متقاتلين، وأشار بوضوح الى ان المشكلة تتعلق بالموارد المالية في الدرجة الأولى وهم ينتظرون ان تأتيهم المصالحة من المسؤولين والقيادات وليس من مبادرات يأتي بها الناس انفسهم.

---

١١ عكست صور سامر معضاد ابتداءً من عام ١٩٨٥ نضال الشباب والمهجرين من جراء الحرب الأهلية اللبنانية. كما أظهرت ما لم تغطيه وسائل الإعلام خلال الحرب. شغل سامر معضاد منصب المدير الفني في مشروع "ميزانانت" المنفذ من قبل المؤسسة العربية للصورة والممول من الإتحاد الأوروبي والذي يديره مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ضمن برنامج أفكار.

## المدخلات والمناقشات

المدخلة الأولى اتت من ممثل جمعية "بلدتي"، فشرح فكرة مشروع baldati.com على الـ internet "إنه محاولة لاعادة تكوين المجتمعات اللبنانية افتراضياً" تحت اسم "لبنان الافتراضي" واقترح أن تكون الـ internet وسيلة من وسائل التحاور دون أفكار مسبقة. ولوحد أن على هذا الموقع الافتراضي يتلاقى اللبنانيون بأفكار ومشاريع من دون خلفية. ففي حين أنهم يتخاصمون على أرض الواقع بسبب القوى المهيمنة، صاروا، من خلال الانترنت يحكمون على بعضهم البعض من خلال الحوارات التي أجروها وكان هذا مجالاً لكسر المحرمات وأصبحوا يستطيعون الحوار. ومن هذا المشروع نشأت نشاطات السياحة البيئية. Eco-Tourism فكل يوم يدعو الشباب بعضهم البعض الى قرية من القرى وينزلون في ضيافة ابن القرية الداعي. بدأ هذا المشروع فكرة وأصبح يطبق فعلاً فأضحى بذلك نوعاً من أنواع الحوار واللقاء الملموس وليس حواراً من أجل الحوار. حتى الآن حصل أكثر من خمسين أو ستين رحلة في لبنان الى بلدات صغيرة ومناطق نائية كدير ميماس وكرم المهر وأماكن مجهولة لأغلبيتنا."

وتمنى شاكر أن تعم هذه التجربة لأنها الواقعية للحوار الحقيقي المعاش.

ثم تكلم ممثل من المجلس الوطني لقدامى موظفي الدولة. وأشار الى البون الشاسع بين ما يجري في الواقع وبين الحوار الذي يؤدي الى النتيجة المرجوة في هذه الأزمات التي نجتازها. كلمة الحوار لازمت السنوات الأخيرة، كل يدعي الحوار وليس من تقدم فعلي. وذكر بكلام الدكتور شمس الدين قائلًا: "أنا أخجل من أن ألقى الله وأنا على خلاف مع أبنائه الآخرين". وبيّن صعوبة الحوار بسبب التداخل الكبير بين الأديان والطبقات الاجتماعية وتساءل كيف يمكن وضع الاعتبارات الدينية والعقائدية جانباً من أجل التوصل الى الحوار. لكنه رأى في كلام الأستاذ زكي الرفاعي تجسيدا "لامكانية الحوار، ولكن ينقصنا الكثير مثلها. فكيف وأين الامكانات؟ فمن يري؟

وتحدثت مشاركة من جمعية الشبان المسيحيين قالت: "أعتقد أنه أصبح واضحاً لدينا

جميعاً" أن الحوار أصبح حاجة اليوم. سوف أحدث عملياً" من خلال تجربتي الصغيرة في العمل عن ثلاثة أشياء أساسية: أولاً، اقتناع الشخص الذي يعمل على الحوار بأهمية الحوار. هذا شيء يتطلب منه الرغبة الأكيدة وإيضاً الاجتهاد الشخصي لكي يتقبل الفكرة في العمق وليس فقط في القشرة الخارجية. ثانياً، وجود اطار مؤسسة أو شبكة أيضاً" تتقبل المبدأ وتستطيع العمل من خلالها؛ ثالثاً، ايجاد برنامج عملي يتيح الفرصة لممارسة الحوار في الحياة اليومية".

وتكلمت على التدريب المهني الذي تقدمه الجمعية وتنطلق به من بيروت الى المناطق الريفية بهدف ان يكتسب الشباب والصبايا، بفترة تدريب من شهرين الى خمسة أشهر، مهنة يستطيعون من خلالها ايجاد عمل في المناطق التي يعيشون فيها والجمعية تساعدهم في تحقيق ذلك. ان الهدف فقط تدريب مهني والجمعية تعمل معهم تقنياً، انما هذا البرنامج يقدم المكان والمساحة ليصبح الشباب قريبين من بعضهم البعض، وهي الفرصة ليتحاور الشباب ويتقربوا من بعضهم البعض ويتقبلوا الاخر. فهم يتشاركون في وجعهم، يتحدثون عن آمالهم، ايضاً احلامهم، يزورون قري لم يكونوا يعرفونها أو حتى لم يسموعوا بها. عندما يتحدثون عن همومهم وفيما بينهم يدخلون تلقائياً في فرصة للحوار. وتساءلت: "كم هو مهم هذا الحوار؟ ربما لم نعطيهم الوقت الكافي بعد العمل، لكننا على الأقل نعطيهم فرصة ليكونوا مع بعضهم البعض، لكننا نعرف مما يقوله الشباب والصبايا، وهم يعبرون بوضوح، أن هذه الخبرة كانت جداً مهمة لهم لأنهم لم يكونوا يحملون بأن يجلسوا مع شباب لا يعرفونهم قبل هذه الدورات. ثم أن هناك أموراً بسيطة نقضيها كل يوم وهي ليست مبادرات كبيرة، لكنها موجودة، وممكن مع التعزيز أن تصبح أهم بكثير." وأضافت: "أن الحوار ليس فقط بين الشباب بل يجري أيضاً" بين اجيال مختلفة ويحصل بين أصحاب وأشخاص لديهم اعاقاة، وقد كانت لهم فرصة لأن يكونوا مع بعضهم البعض، يتفهمون بعضهم البعض ويتعرفون الى حاجاتهم وآمالهم".

وطالب مشارك من جمعية الفجر الصادق الانسانية في بيروت، بتبني فكرة الغاء مادة الدين من المدارس الرسمية واعتماد مادة التربية المدنية الوطنية وتأكيد أهميتها كمادة الرياضيات والفيزياء لأنها المدخل الرئيس لبناء وطن.

---

وركزت مشاركة أخرى على أساليب التعليم التي تولد فينا الحوار بدل التلقين. وأخبرت ممثلة مجمع كنائس الشرق الأوسط ومسؤولة التنمية الاجتماعية فيه، بمشروع حوار على أرض الواقع بين لبنانيين وفلسطينيين. وقالت: "رأينا أن أفضل شريحة نعمل فيها هي شريحة جامعية من ثلاث جامعات وأجرينا اجتماعين اثنين في عطلة نهاية اسبوعين مع اختصاصيين في الحوار، وتبين لنا أن ثمة طريقة للحوار يجب أن ننتهجها لنتمكن من التماور وهي ليست سهلة فالحوار يتطلب نية صادقة، وقواعد ومسالك".

## استنتاجات وآفاق

وبالعودة الى منطلقات هذه الطاولة المستديرة والأهداف التي حاولت الوصول اليها يظهر انه لا بد من الاعتماد أولاً على مفهوم الحوار الذي هو موضوع البحث. فلقد أكد المحاضرون والمشاركون ضرورة الحوار كعنصر أساسي في عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولكن مفهوم الحوار جاء غامضاً. فانه بالرغم من أنهم أشاروا مراراً الى أن الحوار هو وسيلة لكن البحث لم يتوصل الى ابراز دور هذه الوسيلة في تمكين الجمعيات الأهلية من التأثير في المجتمع واحداث التغيير فيه.

غالباً ما ظهر هاجس الحوار عند المشاركين همماً أو هدفاً بحد ذاته. ذلك يؤكد من جهة اهتمام المشاركين بالحوار واعترافهم بأهميته ويبرهن من جهة أخرى صعوبة تحقيق الحوار ونتائجه. غير أنه من الثابت أن الوعي بضرورة الحوار حاصل وأنه ليس غريباً عن عمل الهيئات الأهلية بدليل المبادرات التي ذكرت وهي على نوعين، مبادرات التدريب كما ذكر المحاضران ومبادرات فتح مجالات الحوار من خلال مشاريع ميدانية كتجربة "بلدتي" والتدريب المهني ومشروع مجلس الكنائس للتنمية الاجتماعية، وبيوت اللاعنف، ونشاطات مجموعة سوا.

وينبغي التوقف عند ملاحظة احد المشاركين التي أشارت الى ضرورة نشر الوعي لا بالحوار فحسب بل بمنهجية الحوار وقواعده وأساليبه وطرقه حتى يتم التواصل. وقد لفت أحد المشاركين الى أن الكل يتكلم عن الحوار ويشيد به ولكن لا نتائج ملموسة. لذلك برزت الحاجة الى تدريب على الحوار وتقنيات التواصل. فان القصد موجود والوعي بضرورة الحوار حاصل، لكن التدريب الذي بدأ بعمق وبقوة في مبادرات صغيرة وهامة يحتاج الى تعميم. وقد عبر مشترك عن ذلك بقوله ينقصنا الكثير من هذه المبادرات فكيف وأين الامكانيات ومن يرعى؟ لقد ذكرت عدة تجارب منها اقلها كبير وأكثرها صغير. وظهرت الحاجة لتدعيم هذه المبادرات مهما كانت صغيرة. فقد شدّد المشاركون على أهميتها رغم صغر حجمها. فهي ثابتة ولكنها تحتاج الى انتشار أوسع. والى تغطية اعلامية تساعد على نشر وعي أهمية الحوار وثبتت ثقافة الحوار من جهة، ومن جهة أخرى تدعم ثقة الناس

---

بإمكان حصوله ويجدوى نتائجه.

أما حول العقبات. فإن العقبة الأساس التي يعانيتها المجتمع اللبناني هي الطائفية المتجذرة في النفوس والمؤسسات. فعلى الرغم من التعايش الذي هو حوار حياة وهو ممارس في يوميات الناس يبقى هذا الحوار مهدداً ان لم يرق الى مستوى الوعي والقناعة والارادة والرغبة بحسب تعبير المشاركين.

اما في موضوع التربية والتنشئة، قد اتفق المشاركون على الدور الأساسي الذي تقوم به التنشئة والتربية والتدريب في معرفة الذات وتعزيز الثقة بالنفس والانفتاح على الآخر ومعرفته كما يريد هو أن يعرف وذلك بغية الاستفادة من غنى التنوع بتجميع الطاقات المختلفة لتشكيل قوة أكبر حول ما تفرضه حياة المشاركة من تغيير.

وأخيراً في موضوع الحوار داخل المؤسسات، فلقد ظهر أن الجهل بإمكانات الفريق الآخر وما يحمله من مساهمة يجعل العمل بالحوار داخل المؤسسات الأهلية عملاً "منفرداً" أو محصوراً" وتبقى المبادرات الحوارية محدودة أو مشرذمة.

فقلة التواصل والترابط بين الهيئات الأهلية وغياب الحوار فيما بينها يضعف من قيمة هذه التجارب الايجابية ويحدّ من فعلها. وقد بدا من البحث الذي تم بين المشاركين أن ثمة حاجة للتعرف الى المبادرات والمسااعي الحوارية في المؤسسات الأهلية. إذ إن في تواصلها وتبادل الخبرات فيما بينها والاستفادة من امكاناتها المتعددة والمتنوعة أساس التغيير الذي يبذل العلاقات المبنية على الطائفية ويجمع الطاقات حول الهموم والقضايا المشتركة. وهذا التغيير لن يحصل الا بممارسة الحوار والأخذ بقواعده السليمة ومبادئه الأساسية كوسيلة في العمل ضمن المؤسسات الأهلية وفيما بينها.



---

الطاولة المستديرة الثالثة  
"دور المنظمات غير الحكومية في إقرار وتطبيق القانون  
٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلق بحقوق المعوقين"  
برنامج أفكار

٧ أيلول ٢٠٠٥  
في مقر منتدى المعوقين في لبنان الشمالي  
طرابلس - الميناء

## كلمة معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية الأستاذ جان أوغاسبيان

يستحيل الكلام على التنمية بمفهومها الحديث بمعزل عن شراكة مثمرة تقوم بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كشرط لبناء دولة عادلة وديموقراطية تحترم حقوق الإنسان قانونا وتطبيقا، وترسخ مبادئ الاعتراف بالأخر سبيلا "لإرساء ثقافة الحوار والسلام والمصالحة بين مختلف قوى المجتمع.

إننا، كمسؤولين في القطاع العام، نعرف أهمية تركيز هذه الشراكة ولا سيما مع مجتمعنا المدني. ونحن، وان كنا مدركين تمام الإدراك للصعوبات التي يعاني منها القطاع الأهلي ومنظماته، فاننا نعي تماما أن هذا القطاع حي ومبادر ومتحرك، بالإضافة إلى كونه قادرا على الالتزام والعمل بجدية.

صحيح ان العقوبات التي تصطدم بها المنظمات غير الحكومية عديدة قد تبدأ أثناء ولادتها وترافق مسارها وتعرض استمرارها للخطر. قد تكمن في مشاكل الادارة وضعف الهيكلية ومستوى الإحتراف في التخطيط والعمل على الأرض. وقد يكون مصدرها غياب التمويل الكافي او بكل بساطة وصراحة عدم التجاوب الرسمي او الاجتماعي مما يحول دون نفاذ مشاريعها الى النتائج المرجوة. الا ان ادراك هذه المخاطر كلها والتعاون بين مختلف القوى والقطاعات من سياسية واجتماعية ومدنية يشقان الطريق الى تخطيها.

إن برنامج أفكار الممول بهبة كريمة من الاتحاد الاوروبي، والهادف الى دعم قدرات القطاع الاهلي، يعكس بصورة واضحة التوجه نحو تعزيز الشراكة والتعاون بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني اللبناني، من خلال التشجيع والدعم المالي والتقني الذي يمنحه لمبادرات المنظمات غير الحكومية في مجالات تصب في مبدأ احترام حقوق الإنسان. ولا ريب ان مشروع منتدى المعاقين في لبنان الشمالي الهادف الى تطبيق القانون ذي الرقم ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلق بالاشخاص المعوقين يشكل احدي هذه المبادرات بامتياز.

ان اقرار هذا القانون خلال العام ٢٠٠٠ يعبر عن امرين اولهما اهمية الدور الذي لعبته

المنظمات الملتزمة حقوق المعوقين. فهو يأتي تتويجا لجهودها الحثيثة ويعكس نجاح مسارها النضالي الفاعل في تكريس قانوني ملموس لحقوق فئة واسعة من المجتمع على اساس احترام حقوق الانسان مقدما نموذجا للمنظمات المعنية بقضايا حقوق الانسان والديموقراطية .

اما العنصر المهم الآخر في اقرار القانون فيكمن في ما اسميه بين مزدوجين لحظة الشراكة الفاعلة مع السلطات المختصة المعنية باقرار القوانين واصدارها. وبذكرنا لهذين العاملين نعود الى ما ركزت عليه في بداية كلمتي وهو الشراكة بين المؤسسة الرسمية والمجتمع المدني.

من الواضح ان القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ يتميز بالشمولية بحيث ينظر الى مسألة المعوقين من كل زواياها انطلاقا من تشكيل الهيئة العليا للمعوقين مرورا ببطاقة المعوق وصولا الى تقديم فرص العمل لهم فضلا عن تفنيده سبل تطبيق حقهم بالعلم والاستشفاء والطبابة والسكن والنقل بما يتناسب مع اوضاعهم. الا ان مسألة التطبيق تبقى منقوصة رغم الخطوات التي تم احرازها على هذا الصعيد وهي تنتظر التزاما اكبر وجهودا" اوسع وتنسيقا" اكثر فاعلية .

واعتقد ان تطبيق هذا القانون يحتاج اولا الى وعي شعبي هو الاساس في ادراك حق المعوق في الحياة الكريمة وفي لعب دوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. اما الخطوة الاخرى فتكمن في تضافر الجهود وتنسيقها بين مختلف الهيئات المجتمعية والادارات الرسمية المعنية بما يكفل تطبيقا" كاملا" وشاملا" غير مجتزئ لهذا القانون.

رب قائل ان الحاجة الى تطبيق القانون في لبنان مسألة شاملة لا تقتصر على القانون المتعلق بحقوق المعوقين وحدهم. ورأيي ان وضع هذا القانون في المرحلة الاولى وتطبيقه بصورة كاملة، يشكلان معايير تحدد:

اولا": قدرة مجتمعنا بوجهيه المدني والرسمي على احترام حقوق الانسان .

ثانيا": طاقته على وضع هذه الحقوق في اطار تشريعي قابل للتنفيذ.

ثالثا": نجاحه في وضع الاطر التنفيذية الملائمة للتشريعات الموضوعة.

في النهاية اتمنى لمنتدى المعاقين في لبنان الشمالي التوفيق في مشاريعه الهادفة وادعو الى لحظة شراكة جديدة لتطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠. وارجو ان يمثل هذا اللقاء الحواري سبيلا الى تقديم نموذج عن تبني المجتمع المدني للقضايا المحققة وكفاحه من اجل تحديث القوانين وتطبيقها.

لا بد في البداية من كلمة شكر موجهة الى منتدى المعاقين في لبنان الشمالي لاستضافته هذا اللقاء الحواري حول دور المنظمات غير الحكومية في اقرار القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلق بحقوق الاشخاص المعوقين وحول دورها في آليات تطبيقه.

"هذا اللقاء هو الثالث من نوعه في إطار برنامج "أفكار" لدعم المجتمع المدني اللبناني الذي يموله الإتحاد الأوروبي ويديره مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بمساعدة تقنية من جمعية "أميرجانس" الأوروبية. وقد سبقه لقاءان مماثلان الأول حول الممارسات الديمقراطية داخل المنظمات غير الحكومية والثاني حول دورها في آليات الحوار.

اما اختيارنا اليوم البحث في مسألة القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ بالتحديد فيعود الى اسباب عدة أولها أهمية المسألة وكونها تشكل نموذجاً للمسار النضالي والعملية والقانوني لأي قضية يمكن ان يتبناها المجتمع المدني.

ان إقرار القانون المتعلق بحقوق المعوقين وتطبيقه امران يصبان في مبدأ احترام حقوق الإنسان أساساً لقيام دولة عادلة وديمقراطية تسودها ثقافة الحوار والسلام. وهذا المبدأ يشكل المحور الرئيس لبرنامج أفكار الذي يحتضن ستة عشر مشروعاً لجمعيات أهلية لبنانية أي ست عشرة مبادرة للمجتمع المدني اللبناني. وليس عن طريق الدعم المادي وحسب وإنما ايضاً من خلال المواكبة والتدريب وحلقات حوار وتحليل نقاط الضعف والقوة تمهيداً لتحديد الحاجات بهدف المزيد من الدعم."

الإشكالية<sup>١٣</sup>

## ما هو دور المنظمات غير الحكومية في إستحداث القوانين وتطبيقها، تحديدا في القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ ؟

ان القانون هو الشكل الأرقى لقرارات تلبية حاجات الناس برفع متطلباتهم الفردية أو الجماعية الى مستوى المصلحة العامة. هذه المتطلبات تدرس وتسَن لها القوانين وتثبت بأحكام وتنفذ بنشر الوعي وإتخاذ التدابير الملائمة. ومن الحاجة، والتعبير عنها بالمطالبة ثم بوضع القانون، وصولاً الى التطبيق، رحلة طويلة تتداخل فيها فئات المجتمع وهيئاته وجمعياته. ولا بدّ لهذه الجمعيات من ان تنظم وترتب عملها بتشبيك مركز حتى تستطيع ان تشكل قوة ضغط وتغيير. وليس أفضل لمتابعة هذه التدابير من التركيز على المطالبة بتنفيذ موضوع واحد وصل الى مستوى القانون. انه قانون ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلق بحقوق المعوقين والذي لم ينفذ بعد.

لقد صوّت البرلمان اللبناني عام ٢٠٠٢ على القانون رقم ٢٢٠ المتعلق بحقوق المعوقين ومذناك لم يُبدل أي جهد يُذكر لإقامة خطة عمل وأدوات مراقبة تقيس مخالفات القانون أو لوضع استراتيجيات التعبئة المطالبة بتطبيقه قياساً كما ونوعاً. إن في لبنان فئتين من المنظمات غير الحكومية تُعنيان بمسألة الإعاقة: منظمات يُديرها المعوقون أنفسهم ومنظمات تقدّم خدمات لأشخاص يعانون الإعاقة. وهناك خمس عشرة منظمة يُديرها معوقون البعض منها منخرط ضمن شبكة تمارس التعبئة للحقوق المنتهكة ( العمل، الصحة، التعليم، النقل ...) لكنها لا تكفي فهي محدودة وغير مؤثرة. ومن الأسباب التي يتقدم بها بعض هذه المنظمات لتبرير التأخر في تطبيق القانون هو ضعفها على مستوى التعبئة والمطالبة.

يرمي انعقاد هذه الطاولة المستديرة إلى توعية المنظمات غير الحكومية على أهمية إقامة شبكات بين جمعيات المعوقين وغيرها من جمعيات الخدمات بهدف المطالبة بتطبيق

١٣ - قدمتها الأستاذة أمل ديبو

---

القانون. الى جانب هذا يتركز الاهتمام على البحث في اساليب ازالة العقبات امام التطبيق بغية تطوير خطة عمل تقوم على شبكات ضغط فعالة تحت الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق القانون.

لذلك جاءت دعوة المحاضرين للبحث في تحويل الحاجة الى قانون كما حصل هذا بالنسبة للقانون ٢٢٠/٢٠٠٠ وسبل متابعة التطبيق، ثم البحث في المسعى القانوني الذي أوجد هذا القانون وسبل إزالة العقبات امام التطبيق، وأخيرا البحث عن كيفية تحضير القطاعات المختلفة لتبني قضايا قطاعات أخرى ودعم تنفيذ القوانين المتعلقة بها.

## المحاضر الأول: الأستاذ نبيل عبد<sup>١٤</sup> "حكاية النضال من أجل تحويل الحاجة الى قانون ٢٠٠٠/٢٢٠ ومتابعة التطبيق"

إنطلق الأستاذ نبيل عبد بكلامه من حالة المعوقين كما عرفها المجتمع اللبناني سابقا، قال "لقد عانى معاقو لبنان سنوات عديدة التهميش الإجتماعي الأهلي والرسمي حتى انه كرس قانونياً عدم اهلية الشخص المعاق للوظيفة العامة إذ نص قانون مجلس الخدمة المدنية على عدم اهلية المصابين بالأمراض والعاهات لتولي وظيفة عامة وطبق هذا الأمر أيضاً على الوظائف والاعمال في القطاع الخاص أيضاً.

ولكن لحسن الحظ، كان لهذا التيار الجارف، استثناء في كافة المناطق اللبنانية. فكان لبعض الأهالي نظرة صحيحة في التعاطي مع اولادهم المعاقين نابعة من مساواتهم باخوانهم في مرافق الحياة الاسرية كافة فارسلوهم الى المدارس وواكبوهم في التربية داخل الأسرة اسوة باخواتهم وعززوا ثقتهم بأنفسهم، فانطلق هؤلاء الى المجتمع، متحملين مسؤولياتهم الكاملة كمواطنين فاعلين. ولكنهم فوجئوا بالتقاليد الاجتماعية المتوارثة والقوانين الموضوعة التي تحرمهم حقوقهم، فاخذوا يتطلعون يمنة ويسرة بحثاً عن اقرانهم في الاعاقة للتداول والتباحث في مشاكلهم المستعصية والحواجز الاجتماعية المنصوبة امامهم والتي لم يعودوا قابلين او راضخين لها.

فتجمّع هؤلاء ضمن لجان أو اندية أو جمعيات، إذ بدأت جمعيات المعاقين تنتظم في بداية الثمانينات لطرح مشكلة التمييز الإجتماعي الذي يعانیه المعاقون والحاجة الضرورية الى إزالته وتحقيق الدمج الإجتماعي الكامل في المجتمع.

ولكن الحرب اللبنانية التي عصفت بالبلد لسنوات طويلة وافرزت عشرات الالاف من المعاقين اعاقت تحركات تجمعات المعاقين في المطالبة بحقوقهم في بلد تعصف به

١٤- الأستاذ نبيل عبد، خبير محاسبة، عضو في نقابة خبراء المحاسبة، رئيس جمعية أصدقاء المعاقين في طرابلس، مؤسس هيئات ونشاطات رياضية واجتماعية عديدة تجمع المعاقين وغير المعاقين.

رياح الحرب وادنى الحقوق الإنسانية مفقودة. لهذا كان لا بدّ للمعاقين من التحرك كمجموعة لبنانية هدفها الأول حقوق الإنسان في لبنان، وبالفعل بدأت هذه الحركات عام ١٩٨٧ بمسيرة المعاقين اللاعنفة من اجل السلام وحقوق الإنسان في لبنان التي شارك فيها عدة مئات من الاشخاص المعوقين وغير المعوقين واخترت لبنان من أقصى شماله، عكار، الى أقصى جنوبه، صور، لمدة خمسة أيام، فتجاوزت حواجز الحرب العسكرية كافة واستقبلها الوف الاشخاص في مختلف المناطق اللبنانية بالدموع والورود والعطور وكلهم مشتاقون للقاء "الأخر".

عام ١٩٨٨ انبثق عن المشاركين في هذه المسيرة وفد ضم معاقين وغير معاقين من جميع المناطق ومختلف الطوائف وقام بجولة في مدن عديدة رئيسة في فرنسا توجت بزيارة الى مقر البرلمان الأوروبي في مدينة ستراسبورغ لعرض الوضع اللبناني والمطالبة المجتمع الأوروبي بالعمل لوقف الحرب اللبنانية.

إضافة إلى ذلك نظم المعاقون مهرجان السلم المدني الأول في ميناء طرابلس في خريف عام ١٩٨٨. كما اشترك المعاقون في حملات التبرع بالدم، والتظاهرات وحملات الدفاع عن حقوق المرأة والطفل والإنسان والبيئة والنظافة والبلديات وغيرها. خلال كل هذه النشاطات لم يطالب المعاقون بأي حق من حقوقهم الخاصة كقوة مستقلة انما كان مطلبهم وطنياً شاملاً وعماماً يخص جميع اللبنانيين الا وهو وقف الحرب وارساء منطوق اللاعنف وتثبيت السلم الأهلي وقواعد المجتمع المدني. فالمعاقون اعتبروا انهم جزء غير منفصل عن الوطن وانهم مواطنون من الدرجة الممتازة قبل ان يكونوا معاقين وان المطالبة بحقوق جميع اللبنانيين اولاً هو دلالة اكيدة على تفاعل القطاعات الاجتماعية مع هموم الوطن الكبرى وان معافاة الوطن هو تمهيد لمعافاة جميع المواطنين دون استثناء.

وبعد ان وضعت الحرب اوزارها عام ١٩٩٠ حاول المعاقون ان يشاركوا في مرحلة اعادة بناء الوطن كقطاع اساسي من قطاعاته فكانت تحركات ولقاءات واجتماعات متكررة ومستمرة شارك فيها عدد من جمعيات المعاقين في لبنان من مختلف المناطق ومرّت بمراحل عديدة ولقاءات مستمرة مع رئاسة الوزراء خلال عهد المغفور له الشهيد رفيق الحريري لمناقشة المسودة المقترحة. فكان اخذ ورد ونقاشات وتعديلات الى ان اصبح

القانون بصيغته النهائية جاهزاً لأحالاته الى اللجان المشتركة في مجلس النواب. لكنه هنا دخل في دهاليز بعيدة وبدأت المماثلة فكانت لقاءات وزيارات مستمرة وحثيثة لعدد كبير من الفعاليات ضمن الدولة اللبنانية لمحاولة دفع القانون الى الامام. واستمرت المماثلة وكانت الحجة الدائمة للمماثلة هي ان كلفة تطبيق مثل هذا القانون عالية الى جانب اسباب عديدة واهية وبقي الحال هكذا الى ان تم التنسيق مع عدد من النواب المتعاطين مع القانون وفي طليعتهم دولة الرئيس سليم الحص وافرج عن القانون واقر في المجلس النيابي في ٢٩/٥/٢٠٠٠، ونشر في الجريدة اللبنانية في ٦/٦/٢٠٠٠، فكان القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ المتعلق بحقوق المعاقين. وهكذا تحولت حاجة المعاقين الى الدمج الاجتماعي ورفضهم التمييز الى قانون يكرس حقوقهم كمواطنين.

وبدأت عندئذ مسيرة القانون الى الوزارات والادارات المختلفة لتطبيقه ووضعه موضع التنفيذ ولكن يا للأسف فبعد ما يتجاوز عن خمس سنوات لم يطبق من القانون الاجزاء ضئيل لا يبلغ الخمسة بالمئة منه. وهنا دخل المعاقون في فلك المعاناة من جديد. فما ان تمكنوا، كقطاع، من تحقيق احد ابسط طموحاتهم، بعد نضال وكفاح مريرين، الا وهو القانون الذي أقر رسمياً لتأمين أبسط حقوق المعاق بإعتباره مواطناً كاملاً الحقوق والواجبات مع بعض الإمتيازات التي تسهل له ممارسته حياته اليومية والتي تعوض، ولو بنسبة ضئيلة، من بعض العقبات والمشاكل التي املتها عليها اعاقته، حتى انبرت القطاعات المقتدرة الأخرى من رسمية وعامة، الى محاربة القانون واختزاله وتقزيمه وتفريغه من مضمونه، ليبقى حبراً على ورق، نتغنى بوجوده ونصوصه ولا يستفيد منه أحد. عراقيل قانونية، مراسيم تطبيقية عشوائية، قوانين جديدة تنسف القانون الأصيل، ضغوطات نقابية، تفسيرات استنسابية لمواد القانون بعيدة كل البعد عن طموحات المستفيدين من القانون وعن حاجاتهم الحقيقية، محاربة القانون لمجرد عدم الرغبة في التنفيذ، الاهتمام الأناني بالمصالح الضيقة، وغيرها وغيرها... كل هذه تهدد بنسف القانون من اساسه حتى لا يعود يرغب فيه أحد ولا "المعاقون" انفسهم.

ولكن المعاقين لم يستسلموا بل عاودوا النضال ضمن خطط وطنية جديدة منظمة ومدروسة وشاملة وذلك لوضع هذا القانون موضع التطبيق وقد بدأوا خلال العام الحالي

خطة تحرك جديدة اطلقوا عليها اسم "الحملة الوطنية لتطبيق القانون ٢٢٠". تشارك في هذه الحملة جمعيات عديدة من المناطق اللبنانية كافة وتهدف الى تدريب الاشخاص المعاقين على تسويق قضيتهم ضمن القطاعات الاجتماعية المختلفة وحث هذه القطاعات على دعم القضية، والى تحضير عريضة دعم وتبني القضية يوقع عليها عدد كبير من الداعمين من القطاعات الاجتماعية المختلفة، من ضمن حملة اعلامية وطنية حول القانون وقضية الاعاقة. والى ذلك يجري تحضير مسودة عقد لبناني يتم فيه اقتراح خطة سنوية عشرية لتطبيق القانون، تقره الحكومة وعندئذ يمكن تخفيف الحمل الثقيل الناتج عن تطبيق القانون دفعة واحدة فيصار الى تجزئة تطبيقه على عشر سنوات وهكذا يمكن اجراء تقييم سنوي للمراحل التي قطعها التطبيق.

يضاف الى هذا، تنظيم لقاءات مناطقيه تستقطب فعاليات من جميع القطاعات الاجتماعية لدعم وتبني القضية.

اختتمت الحملة في اليوم العالمي للمعاق في ٣/١٢/٢٠٠٥ بمهرجان ضخم في العاصمة بيروت استقطب المعاقين والداعمين جميع المناطق وتوج بتقديم خلاصة العمل الى الرؤساء الثلاثة لتبني التطبيق بأسرع وقت ممكن.

تدرج هذه الحملة ضمن مشروع "أفكار" الذي تنفذه وزارة التنمية الإدارية بدعم من الإتحاد الأوروبي. وسيستمر النضال الى سنوات عديدة حتى الوصول الى الغاية المنشودة وباساليب أخرى جديدة ومبتكرة ولن يتم ذلك الا بدعم وتعاضد جميع القطاعات الاجتماعية، إذ لا يمكن لأي مجتمع مدني في أية بقعة من بقاع الأرض، ان يسلك درب الرقي والحضارة الا بتضافر جهود سائر قطاعاته الاجتماعية وتعاونها وتعاضدها وتكاتفها في اية قضية اجتماعية خاصة او عامة. فهذه القطاعات الاجتماعية تمتد وتتشابك في نسيج المجتمع المدني وتتفاعل لتكسبه مناعة اجتماعية تؤهله لمواجهة الشدائد والصعوبات. ونأمل ان يتحقق ذلك في مجتمعنا اللبناني.

## المحاضر الثاني: النائب المحامي غسان مخيبر<sup>١٥</sup> "المسعى القانوني: حيثيات واستحداث القانون وسبل إزالة العقبات امام تطبيقه"

بادر النائب الأستاذ مخيبر بطرح الأسئلة، قال "كيف نحول مطلباً أو حاجة الى واقع؟ لا يكفي ان يكون هنالك قانون، بل يجب ان نصل الى التطبيق. كلمة سحرية "الشراكة" هي مفتاح النجاح أعني بذلك الشراكة ما بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية. وانا الرافع لشعار اقتبسته من كليمنصو فأقول ان "السياسة أخطر من ان تترك للسياسيين وحدهم". بمعنى انه علينا مسؤوليات، كل واحد في مكانه: الوزير في السلطة التنفيذية، النائب في السلطة التشريعية. انما لا ديمقراطية ولا امكانية لتطوير وصياغة القوانين ولتنفيذها ولمتابعة هذا التنفيذ ولتطويرها، الا بمشاركة دائمة وفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني، التي هي حاملة للقضايا والتي تستطيع ان تطبع العمل بطابع الاستمرارية وتؤمن ارتباط العمل التشريعي النظري السياسي بحاجات المجتمع وحاجات الناس.

قلت "الشراكة" ولكن كيف؟ والشراكة مع من؟ والشراكة في أي موضوع وبأي عمل؟ التشريعات تخرج في المجلس النيابي انما الدور الحقيقي فيها يتبع آلية أخرى، وسوف أخبركم عنها على ضوء القانون ٢٢٠.

المرحلة الأولى من مراحل التشريع هي التحليل. إذا السؤال: هل هناك نقص في التشريع؟ عندما بدأنا بكتابة القانون ٢٢٠ لاحظنا ان القوانين اللبنانية كانت غير كافية. كان ثمة قانون صدر عام ١٩٧٣ وقانون صدر سنة ١٩٩٢ أو ١٩٩٣. كان في الاثنین تقدّم تشريعي انما طبعاً غير كافٍ. على هذا تركزت الحاجة الى صياغة قانون جديد وتبنى هذه الصياغة على تجربة دولية وتطور دولي في القانون الدولي وبشكل خاص على قراءة الحاجة على أساس الواقع اللبناني. إذا التحليل ليس مسألة نظرية بل مسألة مرتبطة

١٥ - المحامي غسان نخيبر، نائب عن مقعد الروم الاورثوذكس في المتن الشمالي، ملتزم وناشط بقضايا حقوق الإنسان، الديمقراطية، ومكافحة الفساد وحل النزعات. رئيس جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات "عدل".

بالتشخيص الصحيح وهذا يتطلب البحث والسؤال. يجب ان يطرح اولاً السؤال الآتي: هل المشكلة في القانون؟ في نصح؟ ثانياً: هل المشكلة في تفسير القانون؟ ثالثاً: هل المشكلة في وعي الناس حقوقهم في هذا القانون؟ ماذا عن وعي المجتمع بما فيه المؤسسات الرسمية والبلديات والإدارات الرسمية ما تضمنه هذا القانون؟ أم هناك مستوى رابع ايضاً في عملية التحليل هذه وهو يتعلق بالبعد المالي. هل ينقصنا المال؟ البلديات، هل ينقصها المال؟ الإدارة، هل ينقصها المال؟

برأيي عادةً نخطيء في التحليل، ونضع كل المعوقات في النص ونقول ان القانون سيء وعلينا اعادة الصياغة التشريعية، لكن المشكلة هي في مكان آخر. ربما تكون المشكلة في الارادة السياسية، لا في المجتمع ولا في النص ولا في التفسير، هل هناك ارادة سياسية على المستويات كافة؟ ارادة سياسية لدى السلطة المركزية؟ لدى البلديات؟ في الوزارة؟ وكيف لنا وأي دور لنا في تحريك هذه الإرادة السياسية؟ أي دور لنا في تطوير القانون؟ هل نقصد تطوير القانون على المستوى التشريعي أو على مستوى المراسيم التطبيقية اذا دعت الحاجة؟

فكما لاحظتم أنّ التحليل كان مهماً، ولقد اجرينا عند صياغة القانون مسحاً كاملاً للتشريعات ومسحاً للمشكلات وتحديداً واقعيّاً للمشاكل قبل ان نبدأ بالصياغة، وقد أخذت الصياغة هذا التحليل بعين الاعتبار.

في المرحلة الثانية يأتي دور المؤسسات. هل للمجتمع دور في هذه الصياغة وما هي مراحل الصياغة التشريعية؟ الجواب قطعياً نعم. اين تبدأ الصياغة التشريعية؟ انها تبدأ بمجموعة أو بشخص ملّم بالعمل التشريعي. يمكن ان يبدأ العمل التشريعي لدى المجتمع. فمثلاً اذا اعتبرتم اليوم انه ينبغي اجراء تعديلات ضرورية على القانون ٢٢٠، يجب على الهيئات المعنية بالاعاقه وبحقوق المعوقين ان تتقدم بهذه المشاريع. المشاريع من يكتبها؟ عادة اصحاب العلاقة ولكنها تحتاج الى مستوى من التقنية، لهذا السبب يلجأ الى المحامين. والمحامي هو مستوى تقني تحتاجون اليه كجمعيات وكهيئات لتستطيعوا معرفة كيفية نقل الفكرة الى نص مكتوب.

الآن ما هي مراحل التشريع؟

اولاً أوكد ان صياغة القانون ٢٢٠ حصل بصياغته الجدية بمعزل عن مجلس النواب، فقبل وصوله الى مجلس النواب هناك مطبخ طويل يمر فيه القانون، وحتى قبل ان يصل الى مستوى القرار السياسي. من يحرك القرار السياسي؟ بهذه الحالة يمكنني ان أشهد بأن من حرك القرار السياسي كان المجتمع المدني، كيف؟ حصلت عملية سطو من هيئات المجتمع المدني على الوزارة المعنية. لم يحصل سطو بالقوة، لم ينزلوا الى الشارع ولم يتظاهروا بالضرورة، إنما بالاقناع واحياناً بالصداقات ممكن ان ينجز الواحد الكثير. فاتخذ القرار السياسي في البداية لتعديل صياغة القانون السابق الصادر العام ١٩٩٣ وتطويره. هنا كانت الشراكة بين المجتمع المدني فاعلة لأنها بدأت منذ صياغة النص الأولى، فمن الصعب عندما تكون الوزارة هي التي كتبت النص ان تطالبوا بتعديله بعد ان كتب. سر النجاح هو ان تبدأوا انتم بصياغة النص الأول، هذا هو المستوى الأول للنجاح. إذاً نبدأ من النص الأول بصياغة مشتركة ما بين المجتمع المدني أو بمن يمثله ومن يمثل وزارة الشؤون الإجتماعية، بشراكة حقيقية. المستوى الثاني للنجاح هو التداول بالنص مع جميع المعنيين.

من هم المعنيون بالنص؟ هم ثلاثة اساسيون: هيئات المجتمع المدني، الادارات الرسمية، والكتل النيابية والمستوى الرسمي السياسي. إذا وجد خلل في أي مستوى من هذه المستويات الثلاثة يكون العمل التشريعي ناقصاً، ومن دون جدوى.

اولاً: هيئات المجتمع المدني. قد يتبادر الى الأذهان ان هذا القسم هو الأسهل، أقول لكم كلا. عادةً هنالك صعوبة في ان يتعامل الشخص مع الجمعيات، بالصعوبة ذاتها التي تتعاملون فيها مع الوزارات. لسوء الحظ الجمعيات لديها مقاربات مختلفة للمشاكل وللحلول، لديها مستوى عالٍ من النظرة الى الذات، تحدد الدور الذي تريد ان تؤديه، ومستوى متدني من التعاطي والتعاون والتنسيق فيما بينها. لا يزال التعاون بين الجمعيات والمعاقين غير كافٍ. لو تمّ تعاون أفضل لأمكننا الوصول الى نتائج أفضل في المطالبة اليوم. ان ما سمعته من الأستاذ نبيل منذ قليل عن الحملة الوطنية، هو آلية من آليات تنظيم عمل هيئات المجتمع المدني للوصول الى هدف محدد.

ثانياً: الادارات الرسمية. موضوع كموضوع المعوقين هو ربما الأصعب لأنه يطال كل أوجه العمل الاداري. في كل الوزارات هناك مسؤولية مباشرة للادارات الرسمية. هناك ادارات متعاونة أكثر من ادارات أخرى، لقد كان التعاطي مع هذه الادارات الرسمية عملاً شاقاً. انما لا بد من ان تعتقد الادارة انها مشاركة في الصياغة، وإلا لن تتعاون لاحقاً في التنفيذ. فالتعاون والتعاطي مع الادارات الرسمية، حتى ولو أحست ولو نظرياً انها مشاركة في الصياغة، هما في غاية الأهمية، لأن المعيار الحقيقي هو في التنفيذ. فاذا وضعنا نصاً يصعب عليهم أو يستحيل عليهم تنفيذه، فلن نصل الى الأهداف المرجوة. فالتعاون اذا يجب أن يكون مع الادارات الرسمية وعلى المستويات الوسيطة فيها - وليس فقط مع الوزراء فهم يأتون ويرحلون- وتكون أيضاً مع مدير عام إذ يبقى هذا ومعه مستشارون يفسرون له التقنيات على أكمل وجه وما هو المطلوب بدقة. عادة هؤلاء هم مفتاح التغيير. المستوى الثالث والأخير: هو مستوى السياسي في الكتل النيابية، رئيس الحكومة، رئيس الجمهورية. في ختام العمل التحضيري يجب ان يكون هناك على الأقل دعم، على المستوى السياسي واذا لم يتوافر فأقله ان لا يكون هناك ممانعة، اعتراض او عرقلة. في المواضيع التقنية او التي تتسم بالتقنية او بالبعد الاجتماعي، تكون العقبات السياسية الأدنى. وفي المواضيع التقنية تلاحظون ان نصوصاً يتجاوز عدد موادها المئات، كنص قانون المعوقين حيث عدد مواد ١٠٧، مرّ بمادة وحيدة. احياناً يأتي الى مجلس النواب قانون بمادة واحدة يستغرق مناقشة ساعات. فالنصوص كلما زادت، زاد تملك المجتمع المدني امكانية ادارة أمر صياغته وقراره.

هذه المستويات الثلاثة سمحت بصياغة قانون الذي اصبح نص القانون ٢٢٠، وتم اقراره بمستوى عالٍ من السهولة ومن الموافقة. ان النص لا يكفي، لقد تضمن النص اضافة الى اعلان الحقوق مستويين بغاية الأهمية هما التاليان: اولاً تضمّن آلية ضمنية للمتابعة، أي اللجان، هذا القانون هو من القوانين القليلة في النصوص التشريعية اللبنانية، الذي تضمّن آلية ذاتية للمتابعة، الآلية الأولى والمهمة التي تقيم الشراكة الدائمة والحقيقية بين المجتمع المدني والادارات الرسمية هي الهيئة الوطنية لحقوق المعوقين. إضافة الى الهيئة هناك لجان متخصصة، وكانت الفكرة منها فرض التعاون ما بين الادارات الرسمية المعنية، والتعاون ما بين هذه الادارات والهيئة الوطنية لشؤون المعوقين. وكانت هذه

تحتاج الى مراسيم تطبيقية، وكل ما عدا ذلك لا يحتاج الى مراسيم تطبيقية ربما باستثناءات، إذا اردتم ان ندخل في بعض التفاصيل. ولكن في ما يتعلق بالقانون عليكم ان تعرفوا انه قائم بذاته لا يحتاج الى مراسيم تطبيقية الا لإنشاء اللجان. والمستوى الثاني الذي تضمنه القانون هو الحوافز. كان هناك حوافز سلبية وغرامات للذي يخطئ او يخالف القوانين، وكان هناك حوافز ايجابية هي الغاء الرسوم وتسهيل وتبسيط المعاملات اذا اختار احدهم كهيئة، شركة، جمعية أو بلدية حسن التقيد بأحكام القانون. إذا هذا القانون بتركيبته كان يتضمن آلية لمتابعته.

انما اليوم نحن امام أي مشهد؟ نحن اليوم امام المشهد الآتي، إنقطاع التواصل الجدي ما بين هيئات المجتمع المدني وهو التواصل الذي سمح بالوصول الى القانون وبين المؤسسات الرسمية. هناك نوع من المجابهة. علينا ان نقوم ربما بقراءة دقيقة وصحيحة للمشكلة. اين المشكلة؟ البعض يقول انه يجب علينا ان نعدل القانون. كلا المشكلة الكبيرة ليست بتعديل القانون. هناك بعض المراسيم التطبيقية وبعض التفسيرات التي يجب ان تحدّد، ان يكون هناك ورقة مطلية. انا لم أقرأ ورقة مطلية واحدة لكل الجمعيات المعنية بحقوق المعوقين، ولم أر ان واحدة منها توزعت بشكل كاف على النواب والمسؤولين .

قد اعرف انا شخصياً - لأنني متابع لقضية المعوقين - بالتحديد مشاكل هذا القانون. انما اذا اردنا، كما ذكرت، ان نصل بين الحاجة والمطلب الى واقع التنفيذ، يجب ان تعمّ المعرفة الجميع، أي كل من عليه ان يتخذ القرار من مسؤولين سياسيين في مجلس النواب الذين عليهم مسؤولية متابعة ومراقبة الحكومة والسلطات الادارية مروراً بالادارات الرسمية المختلفة المعنية بقضية المعوقين، انتهاء بالمجتمع ككل. اذا ثمة مستوى عالي من المسؤولية علينا جميعاً، بتعيين الأهداف بشكل واقعي جداً ومحدد جداً. اذا اردنا ان نعدل القانون فأني نص؟ اذا نشأت حاجة الى الموارد المالية، فأني موارد مالية، ونحن اليوم على ابواب موازنة ، فأني المطلب؟ عليكم ان تدقوا باستمرار على ابواب النواب والوزراء، وان يكون هناك لجنة متابعة.

دور المجتمع المدني هو بأهمية صياغة القانون. النص يبقى نصاً جامداً اذا لم يكن هناك مجتمع يتبعه. يقال انه "ما ضاع حق وراءه مطالباً". انا لدي القناعة ان هذا القانون لا

---

بدّ ان يصل الى حيّز التنفيذ، لأن وراءه اناس كأفضالكم، كالجمعية التي تلتقي في طرابلس بمعاونة كل من يعاونها.، اتمنى ان تكون علاقة أفضل وتنسيق أوثق بين جميع هيئات المعوقين، بما فيهم استعمال اطار الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين الى اقصى الحدود الممكنة، حتى تتحوّل هذه الهيئة بالذات الى الأداة الفاعلة للتواصل ما بين المجتمع المدني والادارات الرسمية، وصوتا للمعوقين لدى جميع الادارات الرسمية.”

## المحاضر الثالث: السيدة سميرة بغدادية<sup>١٦</sup>

### "تحفيز القطاعات الاجتماعية المختلفة لتبني قضايا مجتمعية"

استهلت السيدة بغدادية بالقول: "حالياً وأكثر من أي وقت مضى أصبح واضحاً لجميع المعنيين بالعمل الاجتماعي، ان الدول حتى الغنية والمتطورة منها باتت لا تستطيع وحدها إيجاد الحلول لمشاكلها الاجتماعية. وأكبر مثال على ذلك التراجع الذي نشهده اليوم على مستوى الحماية الاجتماعية لدى الدول الأكثر تطوراً في هذا المجال والتي تُعرف بـ Etat providence ، هذا الواقع رافقه تغيير في استراتيجيات الحكومات حيث اتجهت الى كافة قطاعات المجتمع لإشراكها في البرامج الاجتماعية وخصوصاً المجتمع المدني والمجتمع المحلي.

في لبنان لم يكن العمل الاجتماعي حكراً على الدولة بل كان نتاجاً لحيوية المجتمع المدني والأهلي، هذا المجتمع الذي كان له الفضل في وضع المشاريع والخدمات الهادفة الى مساعدة الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً، لم يتوصل هو ايضاً الى تحقيق غاياته واهدافه المنشودة. فالمسؤولية اكبر من ان يتحملها فريق، لهذا نحن مدعوون اليوم لخلق اشكال جديدة من التضامن والتآزر الاجتماعي من خلال المشاركة وابداع تفكير ونهج تغييرية جماعي مع الناس وبالشراكة بين المؤسسات والجمعيات وجميع عناصر المجتمع المدني. ان ايجاد الحلول الناجحة للإشكاليات الاجتماعية لا يتم عبر افكار ومشاريع جاهزة بل من خلال مسار تشاركي بحيث تساهم القطاعات الاجتماعية كافة في العمل للوصول الى التغيير المطلوب." □

ثم طرحت السؤال الأساس: "هل الممارسات الحالية في التحرك المطلبي والعمل الاجتماعي تعتمد مبدأ الشراكة والتنسيق في ممارستها؟ ان النهج التشاركي والتنسيق ضعيف جداً "وغائب" عن ممارساتنا الميدانية في العمل الاجتماعي. وفي ظل هذا الوضع

١٦ - إن السيدة سميرة بغدادية عضو في بلدية طرابلس، أستاذة محاضرة في المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي في جامعة القديس يوسف، منسقة للعمل التنموي والتربوي والاجتماعي وناشطة في القطاع الأهلي.

هل بإمكاننا تحفيز كافة القطاعات الإجتماعية لتبني قضية ما حتى ولو كانت غير معنية مباشرة بها؟”

اقترحت خطوات اساسية لا بدّ منها لتفعيل التنسيق والشراكة:

”على الجمعية او المؤسسة المعنية العمل على: تحديد المشكلة المطلوب مواجهتها وتحليلها لتتمكن من عرض تأثيرها في حياة الناس، وما هي النتائج التي قد تحدثها. (القدرة على عرض المشكلة بمكوناتها ونتائجها)، تحديد الفرقاء الممكنين (مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، أخصائيين في المجال...)، التعرف برهانات الفرقاء كافة، إهتماماتهم واولوياتهم. (ماذا يحركهم لإيجاد الحوافز الملائمة؟) ثم وضع خطة إعلامية شاملة ومتنوعة تناسب جميع الشركاء المحتملين لتحسسهم على القضية المطروحة باستعمال التقنيات الملائمة لجميع الفئات المستهدفة. (هنا يتلمس كل فريق جدوى وفائدة مساهمته).

بعد ذلك يصار الى: تحديد اهداف التحرك مع الشركاء بطريقة تسلسلية اي من الأيسر الى الأكثر تعقيداً لتحقيق نتائج ملموسة (نجاح المبادرات يساهم في إنجاح عملية التآزر الإجتماعي). ثم تدرس المقاربات المتنوعة وطرق التدخل (تحرك مطلبي من خلال مجموعات ضاغطة مثلاً أو عمل توافقي يرتكز على (التوعية والتمكين...))، هذا التنوع يدعم ويغذي عملية التعبئة.”

وفي النهاية بحثت في شروط التحفيز والتعبئة الناجحة وهي اربعة : العمل المستمر على تطوير مهارات وقدرات المجتمع المدني على جميع المستويات، تقرب الفرص والإمكانات المتوافرة في المحيط المباشر وغير المباشر، إيجاد مساحات حوار دائمة للتداول بالأولويات، وأخيرا تعزيز الشفافية في الأداء الإجتماعي وتبني الثقافة الديمقراطية التي نحن بأمسّ الحاجة إليها لإرساء الركائز الأساسية لعملية التنمية الشاملة المستدامة.

## المدخلات والمناقشات

نوّهت ممثلة وزارة الشؤون الإجتماعية بدور وزارة الشؤون الإجتماعية التي تدعم منذ نشأتها وهذا من صلب عملها وهدفها، الشراكة بين القطاع الأهلي والقطاع العام، كما تدعم إشراك مؤسسات القطاع الأهلي في جميع الخطوات والبرامج التي تنفذها الوزارة. ان تحفيز المجتمع المدني للعمل ربما يبدأ من خلال المؤسسات الرسمية.

وتعليقاً على تعثر تنفيذ القانون فإن أحد الأسباب يأتي من قبل اشخاص معوقين أو من قبل جمعيات معوقين اذ انهم يقدمون مطالبات متناقضة بين بعضها البعض من حيث الأولويات والاحتياجات. كما ينبغي الانتباه الى الاحصاءات والاعداد والارقام والنسب التي تبرزها هذه المطالبات، فإن ارقاماً نسبية وغير دقيقة تروّج في الصحف ويصبح الافتراض حقيقة ثابتة. ثم ان القضية ليست بالعدد ولا بالرقم ولا بالنسبة، القضية بالمبدأ. الحق هو حق يطبق على شخص معوق واحد أو على مئة ألف. القانون لا يحمي الاحتياجات لأن الفئات التي تطالب بها كبيرة الحجم، القانون يحمي الحق بالطلق وهو فوق الاعداد. اما بالنسبة للمطالبة وطريقة المطالبة فانها تتطلب احترافاً ومهنية، وانه لا فائدة من وجود أشخاص يطالبون فقط دون ان يكون لديهم قدرة على العمل وقدرة على اقتراح البديل.

من جهة أخرى طالب رئيس جمعية الصم والبكم الخيرية الإجتماعية في لبنان بتطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلق بحقوق المعوقين على وجه السرعة والمطالبة بتطبيق ضمان الشيخوخة للمعاقين كافة والمطالبة بإنشاء صندوق عربي وأوروبي ودولي لمساعدة سائر جمعيات المعاقين. وأورد لائحة بالمطالب المفصلة.

وفيما رأى مشترك من منتدى الجامعيين في الشمال ان جمعية منتدى المعاقين هي وحدها تطالب.

وأضافت مشتركة من منتدى المعاقين انه من اجل تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ ينبغي ان يكون لدى المعاقين ولدى السياسيين العلم بهذا القانون والتعمق فيه حتى يكون هناك

تجاوب ثم تعاون، والمطلب الأساس هو ان يكون هناك توعية.

ورأى ممثل لجنة رعاية البيئة ان الحقوق المهدورة ليست هي فقط حقوق المعوقين، فإننا بحاجة الى نوع من "اللوبي" وان نكون يداً واحدة. ولفت الإنتباه الى اننا، نحن المواطنين، لا نعرف كيف نطالب، وأشار الى انه عندنا بالإجمال دائماً مشاكل من قلة المال لدى الجمعيات ولدى الأفراد ايضاً. كما انه ربط وضع المعوقين بوضع كل اللبنانيين ان لجهة عدم وصولهم الى حقوقهم أم لجهة إيجاد عمل.

واقترح مشارك آخر ان يكون هناك مجموعة من اصحاب الشأن الذين يهتمون بهذه المسألة وان يتفقوا على رؤية موحدة تخلق استراتيجية مدتها ليست أشهراً فقط بل سنوات. ليس القانون هو المشكلة بل تطبيق القانون، وهذا لا يأتي إلا عبر المشاركة. فالقانون مقسم الى أكثر من قسم ولكي يتحقق من المفترض ان نبدأ بتشريحه ونعمل على أساس هذا التشريع. علينا عدم الإكتفاء بالإنتظار والمطالبة والكلام فقط، بل المفروض ان نبدأ بوضع مشروع نموذجي لتطبيق اقسام القانون ومن خلال هذه المشاريع نلفت انتباه المسؤولين. فلنبدأ بهذه المشاريع ونطورها ونتوزعها على أكثر من جهة. ولفت النظر ايضاً الى موضوع القدرات. قال "عندما نتكلم على القدرات نهين انفسنا لأن العالم لم يعد يتكلم على القدرات بل يتحدث عن التنوع والإنسان مهما كانت حالته فهو قادر على ان يعمل وان يحكي". وأكد ان أي عمل لا ينجح الا بالعمل يداً واحدة.

وأكدت مشاركة من الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة الحاجة الى التعبئة الشعبية فهي القوة الضاغطة التي بإمكانها التأثير ليس فقط لمساندة المعوقين بل كل انسان للوصول الى حقوقه.

وشددت مرشدة إجتماعية من بيت الشيوخة لجمعية البر والإحسان الارثوذكسي في ميناء طرابلس، على ضرورة درس سبل التعاون عملياً في هذا الموضوع.

## إستنتاجات وآفاق

أكد المجتمعون ان تطبيق القوانين هو المبدأ الأساسي لحماية حقوق المواطن وترسيخ أسس الدولة العادلة. لقد مرّت خمس سنوات على إصدار القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ ولم ينفذ بعد، وإن تعالت أصوات بالمطالبة هنا وهناك. وقد بحثت هذه الطاولة المستديرة في الخطوات والمستلزمات الضرورية للدفع قدماً بتطبيق القانون.

تمحورت الأفكار المتداولة حول:

المطالبة، ذلك أن الأصوات "تطالب"، لكنه ينبغي تحديد من يطالب وممن يطلب وماذا يطلب. وان يكون المطلب واضحاً. ان مشكلة المجتمع المدني اللبناني هو في طرح مسألة المطالبة، إذ نسمع "نطالب الدولة". ولكن من هي الدولة؟ انها مسؤولية مشتركة. فللمجتمع مسؤولية وللسلطة التشريعية مسؤولية وللسلطة التنفيذية الإدارية مسؤولية. المطالبة بشكل معمم هي خطأ، ولا فائدة منها.

لذلك كان في أساس المطالبة أمران: الأول هو الوعي والمعرفة. فالوعي يعني نشر الإهتمام بالحاجة الى القانون وقيمتها بين الناس، بين أهل القضية أنفسهم المعاقين مثلاً والإدارات العامة والمسؤولين أيضاً، إذ ينبغي ان يكون لدى السياسيين والمعاقين على السواء العلم بهذا القانون والتعمق به. هذا يقود الى العنصر الثاني وهو فهم القانون، تفسيره وتجزئته الى أقسام تضطلع بتنفيذها كل جهة مختصة بحسب حاجة المراحل.

يجب تحديد الجهة التي ينبغي مطالبتها وأي قسم من المطلب سيتوجه الى أي مرجع.

وحتى لا تتجادل الجهات واللجان فيما بينها، ينبغي ان تكون ثمة جهة حاضنة، وهذه يجب ان تعرف مع من تتحالف، ومن هو ضدها ومن يعرقل عملها. كما ينبغي ان تكون المطالبة موحدة، وان يكون المطلب بسيطاً ودقيقاً وذا مهنية وإلا لن يصل. المطلب واحد محدد هو تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ ولكن ثمة تقنيات إستراتيجية للعمل تشمل توزيع المهام على القطاعات الأخرى وتقطيع المراحل الزمنية.

ان استراتيجية العمل المشترك بين فئات مختلفة تتضافر جهودها لتحقيق مطلب محدد ينبغي لها ان تبني على أصول مدروسة وتقنيات فنية.

القضية هي كيفية تحفيز القطاعات الإجتماعية لتتبني قضاياها المختلفة. من خلال التشبيك تترجم المطالب الى خطة: تبدأ الجمعية المعنية بإطلاق المطلب وعليها ان تكون واعية بدقة لكل ابعاده وتفصيله وتطلق المشكلة بتفاصيلها لكي يبني عليها المشروع ويتم عند ذلك الإتصال بالأفراد والجمعيات وتسمية الفرقاء المتعاونين. تدرس هنا فرص النجاح ويحضر لها بواسطة الاعلام وهذا ينبغي ان يكون متنوعاً. ويلزم ايضاً توفير تقنيات تحفيزية أو تقنيات للتعبئة حتى يتوفر الضغط المؤثر.

اما من ناحية التقنيات، فإنه ينبغي ان تتطور القدرات بإستمرار، فتطور القدرات هو مبدأ للتعلم المستمر لكل إنسان، ان العمل المشترك يتطلب تطوير القدرات بشكل مستمر ودائم. وبين هذه التقنيات، تقنية "اللوبي" أي الترويج لقضية محددة، وتقنيات الضغط التدريجي الذي يتوجه الى المسؤولين. إن إحدى الوسائل هي بالتواصل مع نائب أو سياسي مؤثر يكون مهتماً بالموضوع. وتتركز المطالبة اليه والى غيره من المهتمين بالموضوع، السياسيون لا يستطيعون شيئاً وحدهم، فإن حامل القضية هو صاحب القضية نفسه وإذا عرف كيف يحملها الى السياسيين مهما كان اهتمامهم ضعيفاً لا بدّ من ان يصل الى إقناعهم بالتحرك. يبدأ العمل على المستوى التثقيفي، ذلك أن المستوى التجهيزي يحتاج الى وقت والى وضع خطة زمنية ووضع حوافز.

توضع برامج الخطط بحسب المواضيع، ويختلف تركيز الجهود من مشروع لآخر، فمن المواضيع ما يحتاج الى تقنيات إدارية ضمن الإدارات الرسمية المعنية أكثر، ومنها ما يحتاج الى تفسير قوانين أكثر، ومنها ما يحتاج الى صب الجهود على تقنيات التحفيز. فمجال التخطيط واسع ويتطلب تقنيات دقيقة ووعي عميق ومعرفة مهنية، ولا ليس هناك كثيرون يضطلعون بهذه المسؤوليات، لذلك لا بدّ من تضافر الجهود. انها ورشة بناء دولة القانون - كما في اجتماعنا اليوم حول هذا القانون مثلاً - أو لسواه من القوانين. ثم عبر المجتمعون عن حاجتهم الى التعرف أكثر الى وسائل وطرق التشبيك كخطوة أساسية في رسم الخطة التي يحتاج اليها القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ من اجل ان يتقدّم تنفيذه بإتجاه تحقيقه على أرض الواقع.

---

---

**الطاولة المستديرة الرابعة**  
**" انشاء الشبكات والشراكات: ضرورة أو واجب**  
**المنظمات الأهلية اللبنانية"**  
**برنامج أفكار**

١١ تشرين الثاني ٢٠٠٥  
في قاعة المؤتمرات مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

## كلمة معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية الاستاذ جان اوغاسابيان اللقاء الحواري حول الشبكات والشراكات

أرحب بجميع المشاركين في هذا اللقاء الحواري الذي يعالج مسألة الشبكات والشراكات في المجتمع الاهلي بما لها من دور فاعل في دعم القضايا الوطنية وبما يشوبها من صعوبات وثغرات.

لقد اصررت على ان ينعقد هذا الحوار في مقر وزارة التنمية الادارية لتأكيد حرصنا الشديد على تغذية الشراكة القائمة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني اللبناني، وايضاً لترجمة نهجنا القائم على رعاية الحوار لسماع صوت الناس من خلال هبئاته الاهلية والاطلاع على حاجاته.

ان برنامج افكار الممول بهبة كريمة من الاتحاد الاوروبي والذي يديره فريق من مكتبنا مستعينا بخبرات منظمة امرجانس الفرنسية يشكل في كل نشاطاته ترجمة عملية لهذا المبدأ من الشراكة القائمة على الحوار والتعاون بيننا وبين المنظمات الاهلية.

واللقاءات الحوارية التني ينظمها البرنامج تهدف الى الاستماع الى صوت المجتمع الاهلي والتماس قضايا ومشكلاته لكي تتمكن الدولة بالتعاون معهم من تلبية احتياجاتهم ولا سيما في ما يتعلق بقضايا اساسية تخدم حقوق الانسان والمواطن ونعزز دولة الحق وتدعم الجماعات المهمشة.

ان يدا واحدة لا تصفق وبلوغ بر الامان والازدهار يحتاج الى تضافر كل الجهود . واذا كانت الشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع الاهلي ضرورة فان السعي الى الشراكات والتشبيك على مستوى المنظمات غير الحكومية من شأنه ان يؤمن قاعدة متينة لتحقيق الاهداف المرسومة في القضايا العامة مهما تنوعت على ان يجمعها الطابع الوطني وتصب في تعزيز دور لبنان دولة ومجتمعاً".

وما يصلح الكلام عليه بما يتعلق بالمجتمع الاهلي ينسحب على القطاع الرسمي الذي

---

يمكنه ان يعمل وينجح انطلاقاً من هدف واحد هو تأمين حقوق المواطن من طريق تنسيق الجهود بين مختلف الهيئات ووزارات وصولاً الى تحقيق هذا الهدف وهذا ما نعمل على اساسه منذ تسلمنا مهامنا.

أما على الصعيد السياسي، فيهمّني أن أوكد أن التغيير نحو الأفضل وتعزيز أسس قيام الدولة الحديثة يتطلب من المجتمع لعب دوره عبر منظماته وجمعياته وأفراده وتياراته ويستدعي قيادات سياسية تعمل في إطار التوافق الوطني الهادف. فما نسعى إليه في هذه المرحلة التأسيسية والدقيقة من تاريخ لبنان، هو بناء الوطن على قيم ديمقراطية حقيقية، بالتزام كلي من قبلنا بالاستقلال والحرية والسيادة وبدور لبنان العربي الذي طالما كان في هذه المنطقة دوراً نهضوياً محورياً.

وأود أن أطمئنكم أن الوضع في لبنان بألف خير والحكومة باقية ومستمرة و متماسكة، ووجود دولة الرئيس فؤاد السنيورة، رجل الدولة بامتياز والوفاي والصادق وصاحب الإرادة الصلبة، وجوده على رأس الحكومة عنصر مطمئن والكل يرى كيف أنه يستوعب الأحداث برحابة صدر. ونحن نقول إن يدنا ممدودة إلى الجميع ونأمل أن نستطيع كلنا كلبنانيين يدأ بيد أن نبني وطناً على مستوى تطلعات شبابنا. ونأمل أن يكون هذا اللقاء الحواري منتجاً وأهلاً وسهلاً بكم.

## كلمة "أفكار" ١٧

تحملنا كلمة شبكة الى الكثير من المصطلحات المعبرة واذكر على سبيل المثال شبكة الهاتف ، شبكة الانترنت، شبكة العلاقات، وايضا شبكة الصيد . وجميعها تعبر عن وظيفة اساسية هي التواصل والتعاقد كوسيلة للوصول معا" الى غاية نحددها وفق تطلعاتنا. فهل نعرف كمجتمع اهلي كيف نحدد ونقيم معا ما نريد؟ هل نعرف كيف نتواصل وننسق معا للوصول الى ما نريد؟ هل ندرك ما هي الصعوبات التي تعترض طريقنا ؟ هل نملك التصور والاساليب الكافية لتخطي صعوبتنا؟

اما في الشراكة فمن الواضح من خلال تجارب مجتمعنا والعقلية الفردية التي تطفى في ثقافته العامة ان هذه المسألة تمثل اشكالية يجب الاحاطة بها ولا سيما على صعيد نشاطات مجتمعنا الاهلي ومنظماته غير الحكومية.

نحن، في برنامج افكار نعتقد جازمين ان في الاتحاد قوة. ولذا شجعنا منذ انطلاق البرنامج على اعتماد مبدأ الشراكة في تقديم المشاريع وتنفيذها. وكان هذا المعيار يفسح في المجال لنقاط تضاف الى علامات التقييم التي شكلت اساسا لاختيار المشاريع الفائزة بالتمويل. وفي الواقع ضاعف وجود الشركاء في معظم المشاريع الفائزة فرصة النجاح للمنظمات المعنية لانه في الواقع يعبر عن جهد وعن نضج في المقاربة العملية لطرح المشاريع وتنفيذها.

ودعما" لهذا التوجه اقام برنامج افكار دورة تدريبية لممثلي الجمعيات الفائزة وشركائها تطرقت خلال اربعة ايام الى التقنيات والاستراتيجيات المعتمدة في العالم لتحقيق سبكات فاعلة وقادرة على الضغط من اجل تحقيق الاهداف المرتبطة بحقوق الانسان والمواطن وقد استعنا لذلك بخبير الماني متخصص في عمل المنظمات غير الحكومية وبخبير لبناني ناشط في هذا المجال لمطابقة الخبرات الاجنبية مع الواقع اللبناني.

---

وها نحن اليوم نجتمع لمزيد من الحوار حول مسألة التشبيك والشراكة لترحها من مختلف وجوهها من سلبية وايجابية والتعلم من الخبرات السابقة والنظر الى المستقبل بمعرفة اكبر وقدرات اعلى واستنباط الحلول للمشاكل المطروحة في هذا المجال سعيا الى مجتمع اهلي اقوى وافعل.

## الاشكالية<sup>١٨</sup>

### هل تسهل الشبكات والشراكة عمل الجمعيات الأهلية أم تعرقلها؟

ان كل من عمل في الحقل الانساني فهم واختبر ضرورة تجميع الطاقات، وتضافر الجهود والدعم المتبادل، ولمس قيمة هذه في احداث تغيير الواقع. ولقد اعتدنا في العمل الاجتماعي والثقافي والصحي، حين نجتمع لتحقيق هدف مشترك ما بين المجموعات، ان نسمي هذا التعاضد ”تنسيقاً“. وقد حقق هذا النوع من التعاون نجاحات منظورة لتحسين الاوضاع في مراحل عديدة وخصوصا في نشاطات الاغاثة خلال سنوات الحرب. وان ابرز هذه النشاطات حملة التلقيح الوطنية الشاملة التي دعت اليها ”اليونسيف“ ووزارة الصحة وجمعت جميع الجمعيات الاهلية ونجحت نجاحاً كبيراً. وتألقت مجموعات تنسيق استمرت حتى اليوم في ميادين عدّة منها الصحة، والطفل، والنشاطات الشبابية والمرأة ولقد نجح بعضها في نشر الوعي، أو التغيير في القوانين ولكن هذا الجهد التنسيقي كثيراً ما اثقل كاهل الجمعيات الاعضاء وتلاشى أو تعثر. يكتسب هذا الجهد فاعلية أكبر وديناميكية اقوى من خلال مفهوم التشبيك. ذلك ان التشبيك إذ يضع امامه هدفاً واحداً معيناً واضحاً، ممكن التحقيق في زمن محدد، يحفظ لكل مجموعة مشتركة في هذا الجهد استقلاليتها، ويخاطب ارادتها في العمل المشترك، ويستفيد من خبراتها ويفتح امامها مجال الاستفادة من خبرات الآخرين، فتعطي وتأخذ في أن معاً. فالتشبيك غنى للمشاركين في مشروع منسق يقوم على تبادل الخبرات من اجل تسريع الوصول الى هدف يحقق فعلياً تغييراً في الواقع. ان التشبيك يركز على العلاقات الاجتماعية الانسانية لا على التكنولوجيا فحسب وإن كانت هذه مهمة في دفع الامور بسرعة أكبر. يحتاج التشبيك الى تقنيات حوار وتنظيم كنا قد لمسنا الحاجة اليها في طاولات مستديرة سابقة. كما نبين ان التشبيك المنظم والعمل المشترك، بقرار مشترك وبفكر مشترك يعزّز دور الجمعيات الاهلية في التأثير في آلية اخذ القرار وايصال الحاجة الى مستوى القانون ويزيل العقبات امام تطبيقه.

---

سنستمع إلى خبرات ثلاث بدءاً من سنوات الحرب الى اليوم، لتتعرف إلى مواطن القوة والضعف في عملنا المشترك.

والاسئلة الثلاثة التي سنحاول الاجابة عنها هي:

أولاً، هل من تشبيك حاصل؟ ما هي تجربته؟

ثانياً، ما هي المعوقات التي يصطدم بها التشبيك؟

ثالثاً، ما هي نقاط القوة التي ينبغي تعزيزها من اجل التأثير الفاعل؟

## المحاضرة الأولى: السيدة امل فرحات باسيل<sup>١٩</sup> "نموذج عملي لشبكة ناجحة"

قدمت السيدة امل فرحات باسيل مشروع القضاء على أسوأ اشكال عمل الاطفال والوقاية منها، الذي نفذته لجنته تنسيق مؤسسات برج حمود في سن الفيل بدعم من منظمة العمل الدولية والذي استمر من العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠٠٤.

"لجنة التنسيق تضم اثنتين وعشرين جمعية اهلية تربوية مختصة موجودة جغرافياً في برج حمود وسن الفيل". واوضحت طريقة عمل هذه اللجنة، ان لها: "نظاما داخليا ينص على طريقة التعامل الإدارية التي تحترم فيه حقوق وواجبات وخصوصية جميع المؤسسات المنتسبة وهي تنتخب هيئة تنفيذية مؤلفة من منسق عام وامين سر وامين صندوق لمدة سنتين. كل مؤسسة تعمل حسب اهدافها وتتعاون مع الآخرين وتتبادل الخدمات والخبرات وفق حاجاتها. ان المؤسسات المشاركة متنوعة الأهداف والخدمات ويمكن القول ان هناك خدمات لجميع الفئات وعلى جميع المستويات والمحاور". ثم عرضت أهداف العمل المشترك بين الجمعيات: "منع مئات الأطفال من التسرب المدرسي، سحب مئات الأطفال من سوق العمل وتأمين التعليم لهم، دعم عائلات الأطفال من خلال تأمين مصادر دخل بديلة، رفع مستوى الوعي العام وتحريك المجتمع، بناء القدرات الوطنية الحكومية وغير الحكومية لمكافحة عمل الأطفال كما إنها تولى التنسيق والتشبيك بين الشركاء الوطنيين والمجتمع أهمية كبيرة. وقد شارك في هذا المشروع ثماني مؤسسات تهتم بالفئة العمرية للأطفال بين ١٠-١٥ سنة حيث تقدمت كل مؤسسة بحسب اهدافها بوضع برامج ونشاطات مختلفة ومتنوعة ومتكاملة الخدمات، مع تأكيدها وحرصها على خصوصية واستقلالية كل مؤسسة حسب اهدافها وإمكاناتها. ثم عرضت السيدة باسيل الخطوات العملية لتنفيذ مشروع القضاء على أسوء اشكال عمل الأطفال والوقاية منها

---

١٩ السيدة أمل فرحات باسيل، مرشدة اجتماعية ملتزمة وناشطة. هي أمينة السر لجمعية دار الطفل اللبناني، شاركت في اجتماعات ومؤتمرات دولية وعربية، عضو فاعل في الجمعية الدولية لحماية الطفل من سوء المعاملة والإهمال وكذلك هي عضو في الجمعية الوطنية التي تعنى بحماية الطفل من سوء المعاملة.

بالتدريب والتفصيل على خط تحقيق هذه الأهداف. وخلصت الى القول: "ان الجمعيات المتعاونة في هذا المشروع هي ثمان وهي ملتزمة ببروتوكول عمل فيما بينها وان جميعها تعمل جاهدة لإنجاح هذه التجربة التنسيقية النموذجية".

وتوقفت السيدة باسيل عند الصعوبات التي واجهت المشروع في بدايته ومن بينها:

صعوبة العمل على هدف واحد انطلاقاً من خلفيات متعددة للمؤسسات المشاركة، صعوبة الاتفاق على طريقة العمل. لقد تعودنا التنسيق، إنما هذه كانت المرة الأولى التي ننفذ مشروعاً مشتركاً، وهذا يتطلب جهداً كبيراً ونضجاً كافياً في العمل لإنجاح الأهداف. يتطلب هذا القيام بعدة اجتماعات لدراسة إمكانية تنفيذ المشروع قبل تقديمه للجهة المانحة وقد تمّ التداول بالبرامج المتعددة للردّ على الحاجات، وبالأمر التمويلية لجهة الميزانية وتقسيمها، وقد كان النقاش حاداً في بعض الأحيان بين الفرقاء. لكن الاقتناع بهدف مشترك إنساني والإيمان بأنه علينا ان نتصافر الجهود والقوى لتحقيق هذا الهدف جعلنا نتخطى الصعوبات والأنانية والتفرد في تحقيق مصلحة كل مؤسسة الى تحقيق النجاح للمشروع. الالتزام بقوانين المنظمة الداعمة من جهة التعامل إدارياً مع مؤسسة واحدة وقد قام بهذا الدور صليب إعانة الأرمن أو من جهة التقيد بعدد الأطفال الذين يجب سحبهم من اسوء أشكال العمل. وعلى الرغم من هذه الصعوبات فقد نجح المشروع في تحقيق ما يلي: قامت المؤسسات المشاركة بمسح ميداني للأماكن التي يحتمل ان يتوافر فيها أطفال عاملون وتمّ خلق شراكة فيما بينها لتحقيق هذا الهدف. انعقدت دورة تدريبية للعاملين الاجتماعيين لتأهيل الأطفال العاملين ووعيمهم إدارة المشاريع الصغيرة والتخطيط لها. ثم تمت دعوة اصحاب العمل الى حلقات إرشادية تضمنت مواضيع عن السلامة المهنية وحقوق الطفل. وبنتيجة ذلك تغيير عمل بعض الأطفال الذين يعملون في ظروف صعبة أو الذين يعملون ضمن ما يعرف بأسوأ أشكال عمل الأطفال وتحول عملهم الى اعمال بسيطة وغير خطيرة على صحتهم النفسية والجسدية. وتركزت متابعة عائلات الاطفال العاملين بهدف نشر الاتفاقات ومبادئ حقوق الطفل وضرورة إلحاق الاطفال بدورات خاصة للتدريب المهني أو إعادتهم الى المدارس. تمّ الاتصال بإدارات المدارس الرسمية والمدارس النصف المجانية الموجودة في المنطقة بهدف الاطلاع والعمل على

الحد من التسرب المدرسي. استناداً الى نتائج هذه الاتصالات وضعت المؤسسات خطة عمل شارك فيها كل من الإدارة والجسم التعليمي والأهل والأطفال والمؤسسات الأهلية. استهدفت هذه الخطة معالجة اسباب التسرب المدرسي وعملت على إرشاد الأهل وتوجيه الطفل الى برامج داعمة اعدت من قبل المؤسسات الثماني المشاركة في المشروع. كما درست تقوية ادوار كل الفرقاء المعنيين للحد من التسرب المدرسي الذي يعتبر سبباً اساسياً في توجيه الاطفال الى ميدان العمل المبكر كما درست أيضاً العمل على نشر التوعية حول مخاطر عمل الاطفال في المجتمع المحلي. استثمار علاقة الثقة بين هيئة التنسيق والسلطات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة (بلدية، مخاتير، إدارات رسمية، مؤسسات اقتصادية...) وذلك لتقديم الدعم المعنوي والرسمي. وأشارت أيضاً الى ما لم يتحقق وهو: التفكير في مستقبل المشروع بعد توقف الدعم من "آبيك" التابعة لمنظمة العمل الدولية، التخطيط الاستراتيجي المستقبلي، تدبير التمويل الإضافي خارج إطار مساهمة "آبيك"، عدم وجود منسق وسكرتاريا متفرغ للمشروع، عدد الاطفال العاملين مرتفع بشكل لم تكن نتوقعه عند بداية العمل بالمشروع، فالتسرب المدرسي المتزايد بسبب الاوضاع الاقتصادية المتردية وبسبب تدني المستوى التعليمي لدى الاطفال.

وفي النهاية استخلصت العبرة من هذا التشبيك فأشارت الى: اهمية التعاون والمشاركة بين الجمعيات على تنفيذ مشروع موحد ومشارك، الاستفادة من خبرة كل جمعية على طرق واساليب التدخل، اهمية جمع المعلومات وتوحيدها، اهمية التقويم المستمر خلال العمل والقدرة على التكيف انطلاقاً من الظروف التي تطرأ، اهمية التواصل والحوار البناء، اهمية وضع روزنامة زمنية للمشروع، احترام آراء الآخرين وعدم التفرد بالقرار، اهمية توزيع الأدوار، اهمية اشتراك المجتمع المحلي. وفي النهاية اهمية عدم وجود مصالح شخصية او خلفيات سياسية وطائفية إنما العمل على الوصول الى الهدف المشترك.

## المحاضر الثاني: الدكتور كامل مهنا<sup>٢٠</sup> "من خبرة التنسيق الى خبرة التشبيك"

اوضح الدكتور مهنا في مطلع كلامه معاني التشبيك وشدّد على ان الشبكات ليست غاية في حد ذاتها بل الغاية هي المهام التي ستؤديها. والتشبيك يعمل على بناء الجسور والتعاون وتبادل المعلومات وهو الامر الذي يسمح بمضاعفة الموارد وزيادة فاعلية التأثير في السياسة العامة. واعطى امثلة من دول العالم حول مواضيع متعددة. اما على الصعيد العربي فذكر ان في نهاية العام ١٩٩٥ عقد في بيروت لقاء أسفر عنه تأسيس "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية". وتبعتها شبكات عربية أخرى في مجالات متعددة. اما على مستوى العمل المشترك بين الهيئات الاهلية في لبنان فأشار الدكتور مهنا الى ان التجارب المشتركة بين الهيئات الاهلية في لبنان فرضتها ظروف المحنة نظراً لضخامة الابعاء الملقاة على عاتق هذه الهيئات ودورها في تضييد جراح المواطنين وتأمين احتياجاتهم المباشرة. هكذا نشأ: "تجمّع الهيئات الاهلية التطوعية في لبنان"، و"ملتقى الهيئات الانسانية" و"المجلس النسائي اللبناني" و"جمعيات حقوق الانسان" و"حركات اللاعنف" و"الهيئات المعنية بالطفل" وغيرها... وتتويجاً لسنوات طويلة من العمل الميداني، تمّ إنشاء اطارين اساسيين بضمّان ابرز الهيئات الاهلية الفاعلة في مجالي الخدمات والتنمية واللذين تأسسا في بداية التسعينات. "ملتقى الهيئات الانسانية" يضمّ اثنتي عشرة هيئة Lebanese NGO Forum "تجمّع الهيئات الاهلية التطوعي في لبنان" يضمّ ست عشرة جمعية لبنانية وخمس عشرة أجنبية مساندة Collectif des ONG au Liban يضاف الى هذه تجمعات أخرى تتمحور حول المواضيع المشتركة، كالنساء والبيئة والمعوقين والطفولة والبلدية وغيرها...

---

٢٠ - الدكتور كامل مهنا، أخصائي في طب الأطفال، رئيس مؤسسة عامل الصحية الاجتماعية التنموية. منسق عام لتجمع الهيئات الأهلية التطوعية اللبنانية وكذلك الهيئات العربية، مناضل مطلع بمهام أساسية في القطاع الصحي والاجتماعي، تشهد له المراجع اللبنانية الرسمية والأهلية بأوسمة وتوحيات جوائز.

أما العوامل التي ساهمت في إنشاء التنسيقات في لبنان فقد أوضح المحاضر ان التجارب المشتركة السابقة هي من باب العمل التنسيقي وانه كان مفروضاً بسبب الضرورة في ظل الشلل الذي اصاب القطاع العام في المجال الاجتماعي ولقد ساهم هذا العمل في توطيد العلاقة بين الجمعيات الاهلية المحلية وهيئات الدول المانحة. اما بعد انتهاء الحرب فقد واجهت الهيئات الاهلية وتجمعاتها التحدي الكبير المعني بمواجهة آثار الدمار والتهجير. ولقد تمكن القيّمون على هيئات التنسيق الاهلية في لبنان من تخطي هذا التحدي بشكل رائد في العالم العربي ذلك ان مطالبة الهيئات الاهلية الشراكة مع القطاع العام والمنظمات الدولية ساعد في حفزها للتعاون فيما بينها وإنشاء شبكات الاتصال والعمل على بناء شراكة حقيقية في التخطيط والتنفيذ مع القطاعين العام والخاص والهيئات الدولية.

وأما لجهة المعوقات في وجه الشبكات فقد وجد معوقاً في اشكاليات تتعلق بالمنظمات الاهلية نفسها لجهة أنها ما زالت تفتقد النظرة المتكاملة والرؤية الشاملة للتنمية البشرية والمجتمعية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. لقد انتقلت نشاطاتها في الإغاثة والطوارئ الى الخدمات الا ان تطبيق برامج التنمية وإشراك المستفيدين انفسهم لا يزال بحاجة الى جهد كبير وتعاون بين كل اطراف العلاقة. وأشار أيضاً الى ضعف التنسيق والتعاون وتبادل التجارب والخبرات، ذلك ان الذاتية البارزة داخل كل جمعية تبرز أيضاً في التعاطي مع الآخرين وهذا ينعكس سلباً على التشبيك. ان في طبيعة العمل الاجتماعي في لبنان عقبات تأتيه في الدرجة الاولى من الواقع السياسي المرتبط بالصراع على مناطق نفوذ. وهكذا يتم الاتفاق على اقتسام مناطق نفوذ يتخذ شكل الاطار التنسيقي. كما ان طبيعة الجمعيات وحجمها وحجم عملياتها ايضاً تنعكس على العمل المشترك. اذ يوجد جمعيات كبيرة لها شعاراتها وادبياتها ونفوذها مما يولد غالباً لدى الجمعيات الصغرى عقدة نقص وشعوراً بالاضطهاد والاحباط.

كما أشار الى تخلف برامج العمل وهيكله المنظمات، وضعف الممارسة الديمقراطية فيها وما الى ذلك مما يشكل عائقاً أساسياً في وجه التكامل. اما على صعيد العلاقة مع الدولة، فإن العقبات الاساسية هي التفاوت في المعاملة بين الدولة و الجمعيات المختلفة الى جانب التشريعات التي تعوق دور الفرد. على الصعيد الهيئات الفاعلة، ان ما يعيق الشراكة

---

هو تعاطي الهيئات المانحة بذهنية "المشروع" و"المساعدة". الى ذلك يسود توجه عند الهيئات المانحة وهو مساعدة الشبكات وليس الجمعيات، فتسارع الهيئات الاهلية المحلية إلى إنشاء شبكة من دون الأخذ بالاصولة السليمة الصحيحة لمفهوم الشبكة بهدف الحصول على المساعدة. ثم ان الجزء الأكبر من المساعدات يصرف على إنجاز الدراسات وإقامة المؤتمرات وبرامج التدريب والتأهيل وليس في العمل على تقوية القدرات الذاتية لكل جمعية وللشبكات التي تعمل على برامج التنمية الذاتية.

ان مسؤولية بناء المجتمع المدني وتحقيق التنمية البشرية العادلة من مسؤولية المجتمع المدني ولذلك عليها تنفيذ برامج قصيرة وطويلة المدى من اجل وعي المواطنين العاملين معاً على المشاركة الشعبية وممارسة التشجيع على صعيد المنظمات غير الحكومية وعلى انشطة الدولة، مع القيام بوظيفة الرقابة الشعبية والمؤسسية. الى هذا، ينتظر من الهيئات الاهلية ان توفر نماذج رائدة في مجالات مكافحة الفقر والبطالة والامية وتوفير فرص العمل.

## المحاضر الثالث: الاستاذة إقبال دوغان ٢١ "الدفاع عن حقوق المرأة في مواجهة صعوبات التشبيك"

أوضحت السيدة دوغان ان مفهوم "الشبكة" يستعمل حديثاً مجازياً ليدل على "تجميع جهود المجتمع المدني حول اهداف معينة في التنمية والتواصل لكي تصبح المنظمات الاهلية ممتدة ومجتمعاً حول هذه الاهداف بالتعاون او بالترشيد مع الهيئات الحكومية فتصل في وقت اسرع ويجهد اقل الى تحقيق الاهداف المعلنة لهذه الشبكات. في لبنان الكثير من التجارب التي تمت فيها الشراكة والتشبيك وانني سأذكر بعضها وقد كنت شاهدة على الجهود المبذولة لقيامها او لاستمرارها او للتوقف عن متابعتها وذلك بصفتي رئيسة لرابطة المرأة العاملة ورئيسة للمجلس النسائي اللبناني سابقاً. إن بعض هذه التجارب هو على نطاق وطني وضع لأهداف محددة وبعضها على نطاق وطني عام او عربي او دولي. بعض هذه التجارب انتهى بتحقيق الغاية منه والبعض الآخر لا يزال مستمراً وغيره في طور التأسيس. ثم عرضت الاستاذة دوغان لخمس تجارب في التشبيك، المثل الأول الذي قدمته وهو حول المؤتمر الوطني الأول للهيئات الأهلية في لبنان فقالت: "ضمّ هذا المؤتمر ثماني شبكات اهلية هي: ملتقى الهيئات الانسانية غير الحكومية في لبنان، الاتحاد اللبناني لرعاية الطفل، الاتحاد الوطني لجمعيات اهالي ومؤسسات التخلف العقلي، تجمع الهيئات التطوعية في لبنان، المجلس النسائي اللبناني، الاتحاد اللبناني للبيئة والتنمية، ندوة العمل الوطني، الهيئة الوطنية للطفل اللبناني." وأوضحت الاستاذة دوغان: "ان اهمية هذه المحاولة تكمن في تشبيك الشبكات الاهلية اللبنانية لوضع استراتيجية وطنية وبرنامج عمل تنسيقي لجميع هذه المنظمات في لبنان. والامل هو ان يستكمل التشبيك للوصول الى إنشاء الهيئة الوطنية العليا للقطاع الاهلي في لبنان. ان مجرد وجود هذه الشبكة العليا هي نقطة تحوّل في ميزان القوى لمصلحة القطاع المدني

٢١ - السيدة إقبال مراد دوغان، محامية، مجازة في الحقوق وفي تدريب المديرين والقيادات العليا من جامعة الدول العربية، محامية في الاستئناف والتمييز، مستشارة لعدد من الإدارات العامة والجمعيات الأهلية، رئيسة رابطة المرأة العاملة في لبنان. رئيسة سابقة للمجلس النسائي اللبناني.

حيث توضع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص امام واقع اتحاد قوة المنظمات غير الحكومية فتأخذها بعين الاعتبار جدياً عند اتخاذ القرارات الوطنية الهامة.

ثم ركزت السيدة دوغان على الشبكة النسائية المسماة "المجلس النسائي اللبناني" وهي تضم أكثر من مئة وستين جمعية، وأشارت الى الحملات المتتالية التي قام بها هذا المجلس بهدف نيل المرأة حقوقها السياسية ووصولها الى أعلى المراكز الادارية ودمجها في العمل السياسي، وتعديل القوانين المجحفة بحق المرأة.

ثم اشارت الى تأسيس "الشبكة العربية لحقوق الاسرة التي وضعت استراتيجية هدفها تعديل النصوص المجحفة في قوانين الاحوال الشخصية وتوحيدها في البلاد العربية وفي لبنان بدائه.

واعطت تفاصيل خطوات الحملة لهذه الاستراتيجية وتحدثت ايضاً عن محكمة النساء العربية التي تعني بالأولى بمكافحة العنف ضد النساء ولكنها اشارت الى ان اعمال هذه المحكمة التي اعتبرتها الاستاذة دوغان "شبكة"، قد توقفت لسبب خلافات بين الاعضاء.

القسم الثاني من مداخلتها عرضت الاستاذة دوغان المعوقات التي تعترض الشبكات في تأسيسها واستمراريتها فقالت: ان مفهوم الشبكات والشراكات بالشكل الحديث لم يكن مطروحاً كما هو الآن في المرحلة الحالية في البلاد العربية وهناك الكثير من المعوقات التي تؤثر في تأسيسها واستمراريتها منها: أولاً، حرب المواقع فالكثير من المنظمات تطلب الموقع ولا تعمل دائماً لما يتطلبه هذا الموقع من جهد ووقت وتفان عدا انها تعمل للاستفراد بالموقع والبقاء فيه لمدة طويلة جداً؛ ثانياً، نقص التمويل لما تحتاجه هذه الشبكات من مقر ولوازمه ومشاريع وحملات وندوات ومحاضرات وغيرها؛ ثالثاً، النقص في المهارات والاختصاص وضعف الهيكلية الإدارية والتنفيذية لأي مشروع؛ رابعاً، وضع استراتيجيات تترجم لخطط عمل مرحلية تحقق نتائج عملية تؤدي الى البدء بالعمل لتحقيق أهداف أخرى؛ خامساً، شعور بعض اعضاء الشبكة بالتهميش والنقص في الندبة وهي الدافع الأول للنقص في المشاركة؛ سادساً، النقص في تنظيم الشبكة واعتماد مركزية شديدة لبعض الشركاء؛ سابعاً، النقص في نضج الثقافة الديمقراطية لدى المجتمع وخصوصاً المنظمات الأهلية حيث من المفترض ان تقوم هذه المنظمات على الاستقلالية

ويديرها أعضاؤها المنتخبون بدون أي تدخل من أية جهة خارجية. ثم خلصت الى القول: "أن اختيار نوع التشبيك الملائم للأهداف المعلنة هو ضرورة للنجاح. ان شبكة دائمة ومستمرة ضرورية اذا كانت اهدافها وطنية وعامة، وان كانت بأسبابها وأهدافها مستمرة استمرار الحياة مثلاً شبكة الشبكات الاهلية اللبنانية التي عقدت مؤتمرها الاول في آذار /٢٠٠٠/. ان التشبيك يمكن ان يكون مؤقتاً عندما تجتمع المنظمات المدنية من اجل الوصول الى هدف واضح ومحدد ينتهي التشبيك عند تحقيقه (حملة جنسياتي حق لي ولعائلتي). يمكن ان يتم تنسيق ودعم لقضايا معينة تقف عند حدود الدعم فقط (دعم المجلس النسائي في حملة المرأة والإدارة من المنظمات الأهلية الأخرى)."

وانهت بقولها: " لا شك ان انضمام المنظمات الأهلية والمدنية الى شبكات ذات اهداف وطنية او عربية او دولية محددة هو اساسي وضروري إذ ان هذا الانضمام يعزز مواقعها ورؤيتها و امكانياتها في تبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها. لكن حذار حذار من إغفال المعيار الدقيق بين اندماجها الكلي في هذه الشبكات وبين تنفيذ برامجها كمنظمات ذات أهداف وأعمال خاصة بها."

## المدخلات والمناقشات

ركزت الملاحظة الأولى على مفهوم التشبيك، قال مشارك: "أن الشبكات بالمفهوم التقني الجديد - قليلة جداً في لبنان وهي على قلتها لا تتوافر فيها الشروط المثالية. فمن خلال الخبرة نرى أن ليس في الشبكة من ديمقراطية وليس من تصويت، بل ان هناك إجماعاً وإذا توصلنا الى تحقيق الهدف الذي نجمع عليه يكون قد نجحنا فالاتفاق بالإجماع هو الأساس في التشبيك. ثمة جمعيات كثيرة لا تفهم هذا، فتعتبر الجمعية نفسها هي القوية إذن يجب ان تفرض رأيها على الشبكة في حين ان الشبكات لا تلغي الجمعيات المنظمة اليها، بل على العكس فإنه ينبغي ان تكمل الجمعيات العمل على مشاريعها".

وطالب المتحدث بتعلم تقنيات التشبيك وطالب المشاركين بأن يشاركوا الجميع بخبراتهم في التشبيك من اجل الاستفادة وتقوية المجتمع المدني. وهنا ذكر الدليل الذي ستصدره "افكار" بجميع التدريبات التي حصلت في البرنامج وهو دليل عملي متوافر باللغة العربية ومن ضمنه التدريب على تقنيات التشبيك.

ثم ركز مشارك آخر على التشبيك من حيث انه آلية مؤسساتية ولكن مشكلة "الأنا" تقف عائقاً امام نجاح عمل هذه الآلية، إذ غالباً ما تفضل الجمعية ان يكون المشروع المطروح للعمل مشروعاً لها وليس مشروع شبكة حين ان الشبكة تعطينا قيمة مشتركة لعلنا إذ ان ما لا نستطيع القيام به وحدنا لمؤسسة واحدة يمكننا ان نتعاون عليه بالمشاركة ضمن الشبكة فإن التشبيك يعطيني - القرار الأصح ويؤمن الاستمرارية والفعالية، وأشار الى نوعين من الشبكات نوع تكون عناوينه عريضة مثلاً شبكة للطفولة، شبكة لحقوق الانسان، تجتمع هذه وتدرس الحاجات ويتعين مشروع محدد مشترك، وهناك نوع آخر من الشبكات تلك التي تتكون حول هدف واحد معين ولا مانع ان تكون فيها جميعة من حقوق الانسان مثلاً وجمعية طفولة او مؤسسة خاصة، المهم ان يكون هناك هدف مشترك.

ثم تحدث مشارك آخر فلفت النظر الى ما سبق وأشار اليه المحاضر الدكتور مهنا بما سماه "تعبئة الشغل" اي مصادر التمويل ورأى ان المشكلة هي في وصول التمويل الى اصحاب الحاجة الحقيقية.

ولفت مشترك آخر الى ضرورة مشاركة الشباب في هذه الجلسات لأن الشباب هم الذين سيشكلون التغيير المطلوب من عمل الشبكات مثلاً "تطوير المجتمع".

ثم سأل آخر عن الادارة الصحيحة للشبكات وأشار الى انه يجب ان تتخصص الجمعيات بشبكات محددة وأعطى مثلاً عن شبكة "بلدي" المتخصصة بالقرى اللبنانية- فمثلاً في الموضوع الإحصائي اين هو المرجع الإحصائي الاساسي في لبنان؟ إذا اردنا الوصول الى عدد الشبكات الموجودة في لبنان فمن هو المرجع الصالح الذي يستطيع ان يعطينا العدد الحقيقي؟ هل سيؤدّي تكرار الشبكات الى شبكة الشبكات؟

وسألت مشتركة " الى اين انتهى تجمع الهيئات الأهلية وملتقى الهيئات الانسانية وعن علاقتها بالتشبيك وما هي الصعوبات؟" وعلق ممثل من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية متأسفاً انه حتى اليوم يبقى عدد الجمعيات في لبنان مجهولاً وكذلك لا يعرف عدد الاعضاء فيها ولا من اين يمّول وكيف يصرف التمويل ومن يستفيد منه، ولا من يعمل فيها، شخص او اثنان يعملان والباقون لا يعملون شيئاً. لا تعرف الوزارة شيئاً عن صرف المال داخل الجمعيات. إن هذه تقدم حساباً فقط للجهة الممولة.

وسألت مشتركة أخرى عن تعاون الجمعيات بين بعضها البعض، وعن ايجابيات وسلبيات اتحاد الجمعيات وكيف يؤثر ذلك على التشبيك.

واقترح مشترك ايجاد شبكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص. وذلك من اجل التواصل وتبادل المعلومات والمعرفة بما يجري على ارض الواقع. ثم ربط التشبيك بالحاجة اليه. إن الهدف هو الذي يحدد الشبكة، فالشبكة العامة تكون حول قضية ويتحد حولها الجميع والشبكات المخصصة تكون حول امور مخصصة، لأن من الضروري في كل امر ان يكون هناك تبادل خبرات وتعاطٍ بهذا الشأن كي نستفيد من بعضنا البعض ونكتسب ونتبادل الآراء في مشروع معين. وثم اقترح اعادة النظر بالتجمعات والشبكات الموجودة حالياً في لبنان للبحث في مدى تحركها وجمودها والبحث في امكانية تقويتها بحسب القضية الدائمة او القضية المستمرة.

ثم سألت مشتركة أخرى: "هل يأتي التشبيك من الجمعية نفسها ام من الدولة بدعوة

الجمعيات للقيام به؟" وأشارت الى ان المفهوم الذي كنا نعرفه يدلّ على ان الجمعيات او المؤسسات في المجتمع المدني تكوّن قوة ضاغطة لكن الجمعيات في لبنان تقدّم الخدمات. فهل تكون الجمعيات بهذا العمل قد أخفقت وازالت عبئاً عن الدولة وبالتالي فهذا يسمح باتكال الدولة على الجمعيات. وأعطت مثلاً انه بالنسبة للشبكات في الجمعيات البيئية تتوافر عدة خبرات ومن بينها التجمع اللبناني لحماية البيئة، هذا التجمع كان قوة ضاغطة قوية جداً لفترة معينة ومن ثم خرقته السياسة فكيف نتفادى تسبب الشبكات كي تستمر؟

وأعطت مثلاً آخر هي قيام شبكة أنشأتها الجمعيات البيئية العام ١٩٥٥ عندما كان يبحث موضوع منع الصيد في لبنان، وكانت شبكة بيئية قوية وفي المقابل قامت شبكة أخرى لجمعيات او مؤسسات تعنى بالصيد، فكان لنا جبهتان قويتان ضاغطتان تعملان ضد متضادتين. والأمر الذي اضعف الشبكة البيئية هو وجود جمعيات متطرفة داخل هذه الشبكة تريد منع الصيد كلياً، في حين كانت الجمعيات الداعمة للصيد منظمة لذلك فشلت الشبكة البيئية، العبرة من هذا المثل ان أوكد انه ليس الهدف الموحد هو الاساس فقط وإنما أيضاً الرؤية الموحدة والتضامن.

وفي النهاية علّق كل من المحاضرين على التساؤلات، فنبهت السيدة سمير بغدادي الى الحاجة الى تفسير المفاهيم وتوضيحها وتوحيد معاني التشبيك والتنسيق والمشاركة والشراكة. ثم اكدت ان التشبيك هو تقنية معاصرة لتجميع الجهود بهدف محدد زمنياً وعملياً بقصد تغيير واقع.

وأضافت الاستاذة دوغان ان الحاجة الى التوضيح تشمل أيضاً مفهوم الديمقراطية. وعاد الدكتور مهنا الى الواقع على الارض فأكد ان ثمة مشاريع يحصل التشبيك من اجلها وتنتهي وهناك نجاحات لجمعيات تصبح اختصاصاً لها يستفيد منه الجميع واعطى مثلاً على ذلك "الحركة الإجتماعية" فهي بارعة في التدريب وقد اصبح اليوم اسمها "القدرات الإنسانية" وقد سلّمها التجمع تدريب كافة الجمعيات المنتمية اليه. وهي مبدعة وقد اعترف الآخرون بهذا الابداع الذي تضعه هي في تصرفه، فليبحث كل واحد منا عما يستطيع ان يقدمه من اجل العمل الايجابي البناء وعمماً يستطيع ان يبذله من جهد كي يتعاون مع الآخرين.

## استنتاجات وآفاق

لقد اتضح في مجمل المداخلات ان مفهوم التشبيك اختلط في اغلب الاحيان بمفهوم التنسيق وهو المفهوم الذي كان شائعاً في سنوات ماضية وقد استعمل تعبير التنسيق خصوصاً في المساعدات والخدمات خلال سني الحرب حيث كانت المبادرات تتجمع أو تتوزع بحسب مقتضى الاحوال الجغرافية والامنية؛ وكان الهدف توفير الجهود وتجنب هدر الطاقات.

غير ان مفهوم التشبيك ترسخ واضحاً في ذهن بعض المشاركين وخصوصاً هؤلاء الذين استفادوا من حلقة التدريب على التشبيك من ضمن برنامج ”أفكار“. وأكد هؤلاء الهدف المحدد للتشبيك والقيمة المضافة أي قدرات الاعضاء المشاركين وجمعياتهم التي يعطيها التشبيك وكذلك تبادل الخبرات، وقوة الضغط المضاعفة باتجاه التغيير. واللافت هو أن في لبنان عدداً كبير جداً من الجمعيات لكن عدد الشبكات قليل بما فيها تلك التي نتجت عن التنسيق السابقة.

فما هي العقبات امام قيام شبكات تؤثر في المجتمع؟

بصورة عامة تعود مجمل الاسباب الى جهل تقنيات التشبيك وقيمتها لكنه وإن توافر الوعي بالمفهوم تبقى ”الأنا“ الانفرادية – انا الشخص وايضاً انا الجماعة – متغلبة على العمل الجماعي. فيفضل مثلاً ان يكون المشروع مشروع جمعية محددة لا مشروع شبكة متكاملة.

وتخاف الجمعيات ايضاً على اهداف عملها الذاتي إذ تخشى ان يضعف هذا لصالح القضية المشتركة او ان تنحرف عن اهدافها المحددة الى العمل للهدف المشترك.

وكذلك بالنسبة للتمويل، إذ تفضل الجمعية ان تكون هي الكل في الكل حتى لا تتقاسم الدعم المالي مع أية جمعية أخرى، لذلك في أكثر الأحيان تختلف طريقة التصرف في المال باختلاف طريقة العمل.

ثم ان معظم محاولات التشبيك التي حصلت في الماضي كانت تضمّ جمعيات كان لها تاريخ وخبرة في العمل الميداني كالطفولة مثلاً ولكن مع ذلك كانت المنظمات الدولية كاليونسيف ومنظمة العمل الدولي تحضن عملها بالخبرة وبالمال. فماذا يحلّ بجهود التشبيك اليوم في غياب الدعم المالي؟ لا شك ان العمل من اجل الطفولة سيستمر وان الاستعانة بالخدمات التي يقدمها كل الفرقاء المعنيين ستستمر كذلك.

ان مجرد الحديث عن التشبيك والبحث في ما يعرضه من كسب للجمعية للمشاركة هو بدء النجاح لمجتمع مدني فعّال، إذ يضع الجمعيات في مؤازرة لبعضها البعض كل واحدة بحسب اختصاصها ويجعلها تتخطى امكانياتها مهما كانت واسعة أو ضئيلة لأن تضافر الجهود يقوّي كل جمعية ويصبح تأثيرها أفعال في المجتمع من ضمن المجموعة التي تقوم معها بالتشبيك. ان الجمعيات في لبنان يعرف بعضها البعض وتقدر حق قدرها امكانيات كل منها. لذلك كان لا بدّ من التنادي من اجل تضافر الجهود في اي عمل تغيير للقانون مثلاً.

ان ضرورة تحديد الهدف وتحديد المدة الزمنية لإنجاز المهمة، لكسب الجمعيات العاملة في الشبكة دقة في المطالبة ومهنية أعلى في العمل.

ولئن حالت الثقافة الاجتماعية اللبنانية القائمة على الذاتية الفردية وإعلاء الأنا على كل آخر، دون ظهور التشبيك في وقت مبكر من تاريخ العمل الاجتماعي، غير انها سارعت باتجاه التنازل عن الانانية المطلقة وهي تنحو اليوم نحو التشبيك والمشاركة في تحقيق هدف محدد وهي تمارس المشاركة في كل مراحل العمل من اجل الوصول الى الهدف الذي يحدث تغييراً في المجتمع.

ولعل أهم تغيير يحدث في المجتمع المدني بصورة خاصة هو التشبيك بعينه، فهو وإن يكن هدفاً بحد ذاته بل وسيلة لتحقيق تغيير، إلا انه في مجتمع تسوده الانانية الفردية، هو تمكّن الجمعيات المشاركة في التشبيك من ممارسة التأزر والتعاوض من اجل بلوغ الهدف.



---

الطاولة المستديرة الخامسة  
"دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون ٤٢٢  
حول عدالة الأحداث"  
برنامج "أفكار"

٧ كانون الأول ٢٠٠٥  
في قاعة المؤتمرات مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية  
بيروت

## كلمة معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الاستاذ جان اوغاسابيان

أيها الحضور الكرام

يسرني أن أرحب بكم في هذا اللقاء الحواري حول عدالة الأحداث، الذي قد يبدو للوهلة الأولى انه يحمل بعدا قانونيا فقط. لكن الواقع أن هذا الموضوع البالغ الأهمية يتخطى الشأن القانوني البحت إلى العمق الإنساني، الباحث عن العدالة الحق، وعن احترام حقوق الإنسان، وصيانة أمنه الاجتماعي ومستقبل أبنائه.

مما لا شك فيه أن القانون ٤٢٢ حول عدالة الأحداث يركز في جوهره إلى مفهوم جديد للعدالة هو مفهوم العدالة التعويضية. فهو ينظر إلى من كان يسمى سابقاً بالجانح، على انه قاصر يعاني مشكلة مع القانون تقتضي معالجتها. كما ينص بوضوح على حماية الأحداث، من خلال أمرين: أولا فصل قضاء الأحداث، وثانيا عدم اعتماد الحرمان من الحرية إلا كحل أخير بعد استنفاد كل الحلول، ولا سيما منها التدابير البديلة عن السجن.

إن القاصر هو ابن بيئته. وتصرفاته تعكس مشاكلها وضعفها وأخطاءها، وتعطي صورة عن مسار مجتمعه. من هنا فان السعي إلى تحقيق العدالة في هذه الحالة لا يمكن أن يكون إلا عبر اخذ مميزات هذه البيئة في الاعتبار، ومن خلال السعي إلى تعويض القاصر عما فاته من تربية، من طريق تقديم فرص تسمح بإعادة تأهيله واندماجه.

إن العمل على تحقيق العدالة ضمن هذا التصور، يشكل ترجمة واضحة لحق من حقوق الإنسان. فكم بالحري إذا كان هذا الإنسان يمثل الحلقة الأضعف في المجتمع، ويعتبر الخميرة الآتية للمستقبل. إن لأبناءنا حقا علينا جدر بنا أن نقدمه لهم ألا وهو الحرص على حمايتهم من كل جنوح. وفي حال حصل هذا الجنوح فالتعويض عنهم بقراءة موضوعية لحالاتهم، تسمح بتصحيح الخلل وتجديد الفرص، بدلا” من تعميق المشكلة وتازيمها.

إن حرصنا على حق القاصر كإنسان في عدالة حق ، لا يقل عن حرصنا على ما يستتبع

---

الاهتمام بهذا الفرد، من تأثير ايجابي على صحة أمننا الاجتماعي. فالقانون ٤٢٢ لا يقوم بمعاقبة الجاني كتعويض للمجني عليه، وكتدبير احترازي لحماية المجتمع. إنما ينظر بشمول اكبر بحيث يعمل على مبدأ الحل السلمي للنزاع بين القاصر والضحية. الأمر الذي يخفف على المدى البعيد من اللجوء إلى رداد الفعل العنقية في مواجهة المشاكل. ولا ننسى أن قصار اليوم هم آباء الغد وأمّهاته. من هنا فان كيفية التعاطي معهم اليوم تحدد صورة أجيال المستقبل.

ويهمني أخيرا أن أوكد من موقعي في هذه الوزارة الحرص الشديد على تطبيق القانون ٤٢٢ وتقديم التسهيلات الممكنة لوضعه موضع التنفيذ. وانطلق في هذا التوجه من التزام شامل بضرورة إرساء دولة الحق وتعزيز أساساتها ومن قناعة عميقة بضرورة تطبيق قوانيننا اللبنانية التي عمل عليها أخصائيون أكفاء رغم أنها بقيت معلقة. وأود أن اشدد على الاستمرار في دعم كل البرامج الهادفة إلى إعلاء حقوق الإنسان واطح بالذكر برنامج أفكار لدعم المجتمع المدني والذي يموله الاتحاد الأوروبي ويديره مكتبنا. وأدعو من خلال هذه الشراكة التي ستستمر المجتمع المدني إلى مزيد من الالتزام في قضايا الإنسان والمواطن من اجل مجتمع يسوده الأمان والسلام والحق. وشكراً لكم .

## كلمة "أفكار" ٢٢

اليوم نناقش دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون ٤٢٢ حول عدالة الأحداث وهو يشدد على فصل قضاء الأحداث وتبني إجراءات بديلة لهم من السجن. ويهدف هذا القانون الذي لم يطبق بعد إلى إنشاء نظام شامل لحماية الشباب ولا سيما منهم المعرضون لارتكاب الجنح.

لماذا هذا الموضوع بالذات؟ لان برنامج أفكار يرتكز في شكل أساسي إلى العمل على تعزيز حقوق الإنسان المواطن والجماعات المهمشة ودعم دولة الحق وإعلاء مفاهيم الحوار فيها من اجل مجتمع تسوده ثقافة السلام. ولعل ابرز ما يتميز به هذا القانون هو في جمعه لهذه المفاهيم كافة ولقاؤنا اليوم سيؤكد هذه المقولة.

## ما هي مهمة المنظمات غير الحكومية في تطبيق قانون ٤٤٢/٢٠٠٢؟

ليس غريباً في لبنان الإهتمام بقضايا الطفولة ولا سيما المعرضين للأخطار منهم. فإن مساعي المجتمع المدني على مختلف تنظيماته وعلى تنوع الخدمات التي يقدمها كانت حثيثة ومثمرة في القرن الماضي، وتكرّست بإبرام لبنان اتفاقية حقوق الطفل العام ١٩٩٠. أثر ذلك تكثفت الجهود وتضافرت لتحسين القوانين المتعلقة بأوضاع الأطفال والاحداث فجرت تعديلات واستحدثت قوانين ومن بينها القانون رقم ٤٢٢ المتعلق بعدالة الأحداث الذي أقرّه البرلمان اللبناني في ٦/٦/٢٠٠٢. يطالب هذا القانون بتبني اجراءات بديلة لسجن الأحداث وإنشاء نظام شامل لحماية الشباب ولا سيما المعرضين منهم لإرتكاب الجنح. لكن من المؤسف ان الجهود لم تستتبع لتصل الى حيز التنفيذ ذلك انه لم يتم إتخاذ أي إجراء لتوكيل منظمات المجتمع الأهلي اللبناني من أجل تطبيق الخيارات البديلة للسجن. لذلك لا بدّ من فتح حوار حول هذه المسألة ودرس العقبات التي يواجهها تطبيق القانون. هل التقصير ناتج عن غياب وعي أهمية الإجراءات العملية وضرورة العمل ضمن شبكات من أجل تطبيقها؟ هل ان التقصير في التطبيق يعود ايضاً الى ضعف التعاون بين وزارة العدل ومنظمات المجتمع الأهلي؟ ثم لماذا لم يتم توكيل عدد كبير من منظمات المجتمع الأهلي لتطبيق الخيارات البديلة للسجن؟

لا بدّ لهذا اللقاء من إلقاء الضوء على النواحي الإيجابية والتدابير البديلة للسجن، وتعريف الشروط والمراحل الضرورية لتطبيق هذه التدابير. كما انه لا بدّ من إبراز التحديات والعوائق التي تواجهها الجمعيات التي تسعى الى وضع هذا القانون ٤٢٢ موضع التنفيذ وإبراز أهمية العمل ضمن شبكات تجمع بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في هيكليّة محددة. سيحدثنا الرئيس جناح عبّيد عن النواحي الإيجابية والتدابير البديلة للسجن المقترحة في القانون رقم ٤٢٢ ثم تليه السيدة هالة أبو سمرا لتشرح الشروط والمراحل الضرورية لتطبيق هذا القانون، وتصف السيدة هيام قاعي التحديات والعوائق التي تواجهها الجمعيات في تطبيق هذه التدابير.

## المحاضرة الأولى: الرئيس جناح عبيد<sup>٢٤</sup>

### "تعريف النواحي الإيجابية والتدابير البديلة لسجن الأحداث المقترحة في القانون رقم ٤٢٢"

أوضح الرئيس جناح عبيد مضمون القانون الجديد وأحكامه بقوله: إنه "بموجب المادة ٢ من القانون الجديد أصبح ملزماً عدم اللجوء الى التدابير المانعة للحرية إلا بعد تأكيده أن التدابير البديلة غير الملائمة. المبدأ هو التدابير البديلة، وحجز الحرية هو الاستثناء. وقد كان الأمر عكس ذلك قبل وضع هذا القانون. ثم عرض إثنين من هذه التدابير البديلة وهما: الأول، الوضع قيد الاختبار، والثاني العمل للمنفعة العامة. اما في ما يتعلق بالوضع قيد الاختبار فإن هذا التدبير يقوم على تدخل محدود من قبل الرئيس في حياة الحدث ينحصر بما يفرضه عليه من شروط يراها مناسبة لإصلاحه. يكون دور المراقب الإجتماعي محصوراً بتأكيد إلزام الحدث بالشروط المفروضة عليه". وأضاف الرئيس انه "نظراً لضعف التعاون بيننا وبين الجمعيات الأهلية في مجال مراقبة إلزام الحدث الشروط المفروضة عليه، اقتصرنا الشروط التي ندرجها في تدابير الوضع قيد الاختبار على ما يلي: شرط متابعة الدراسة بجدية، إتباع سلوك حسن في محيطه، المشاركة في نشاطات إجتماعية يحددها القاصر، معاينة من قبل الطبيب المختص، الامتناع عن حمل الآلات الحادة وعن قيادة السيارات والمركبات الآلية، التعاون مع المندوبة الإجتماعية في هذا المجال". ثم أوضح هنا أهمية التعاون مع الجمعيات، قال: "ان النص لا يقيّد سلطة القاضي، إذ يمكن لهذه الجمعيات ان تضع باستمرار برامج معينة، على شكل محاضرات أو ندوات موجهة أو نشاطات عملية، تتعلق بجميع أوجه العمل الإجتماعي أو التربوي أو البيئي أو الثقافي أو العلمي، أو تهدف الى الاهتمام بصحة القاصر النفسية والجسدية، وأن تعلم القاضي بها، عبر القلم أو عبر المندوب الإجتماعي، فيلزم الحدث متابعة هذه البرامج

٢٤- الرئيس جناح عبيد: متخرج من معهد القضاء الوطني في بيروت العام ٢٠٠٤، قاض منفرد في المحكمة الابتدائية في الشمال، باحث في القوانين الاقتصادية والاجتماعية والمدنية. من أبحاثه دراسة نقدية للقانون الجديد حول حماية الأحداث المعرضين للخطر.

كشروط من شروط الوضع قيد الإختبار. فيصبح بإمكانه مثلاً" أن يلزم الحدث بالمشاركة في ندوة بيئية في حال إحالته أمام المحكمة لمخالفته قرار منع الصيد، أو اتباع برنامج لمساعدته في الإقلاع عن إدمان الكحول في حال كانت السبب في ارتكابه الجرم المنسوب اليه. ويقتضي هنا تأكيد خيارات القاضي لا تنحصر فقط بالبرامج التي ترتبط مباشرة بالجرم المرتكب، كما ورد في هذين المثليين. إذ يمكنه ان يلجأ الى أي برنامج يمكن ان يحقق فائدة للحدث على الصعد المبيّنة آنفاً. من ذلك مثلاً، الخضوع لدورة محو أمية أو التدرب على حرفة معينة، أو لدورة ترمي الى تعزيز حس المواطنة لديه، والخضوع لبعض الفحوص الطبية أو النفسية، وارتياح بعض المؤسسات لمتابعة برامج تأهيلية محددة، لمساعدته مثلاً في الإقلاع عن التدخين أو تعلم السيطرة على غضبه وتصرفاته العدائية". وعندها عرض الرئيس على الجمعيات ما يلي: "نحن نطلب بمناسبة هذه الندوة من الجمعيات المعنية كافة، ان تقترح علينا برامج وعلى اوسع نطاق ممكن، كي ننسق معاً بهدف إنجاح هذه التدابير وما يؤدي اليه ذلك من مساعدتها على تحقيق اهدافها ومساعدتنا على إصلاح الحدث بأفضل الطرق الممكنة".

أما فيما يتعلق بالعمل للمنفعة العامة أو التعويض للضحية، فان ذلك يتطلب موافقة الحدث نفسه وموافقة الضحية ايضاً. وهنا يجب ان يراعي عمر الحدث ونوع العمل تماشياً مع المعاهدات الدولية التي تنظم عمل الأحداث والتي وافق عليها لبنان. وأعطى مثلاً عن عمل إيجابي بهذا المعنى "إلزام الحدث العمل للمنفعة العامة لمدة اربعين ساعة في مركز الصليب الأحمر في طرابلس، على ان يتم تحديد مواعيد إتمام العمل بحسب ظروف واحتياجات المركز، على الأقل عدد ساعات العمل عن اربع ساعات اسبوعياً والا يزيد عن ثماني ساعات، وان يبدأ القاصر بأدائه خلال اسبوعين من صدور هذا الحكم". وأشار الى اعمال أخرى يمكن ان تكون بديلاً للسجن مثلاً: "يمكن الطلب الى الدوائر البلدية السماح له بالمشاركة في عمليات التشجير، والحفاظ على البيئة وتنظيم المهرجانات والألعاب الرياضية والنشاطات الترفيهية. كما يمكن اللجوء الى المؤسسات ذات المنفعة العامة والمؤسسات الخيرية، وإلزام الحدث العمل لديها ومساعدتها: مراقبة الأيتام، وتوزيع حصص غذائية على الفقراء، ومساعدة كبار السن وتقديم الخدمات لهم، والعمل في مراكز جمعية الصليب الأحمر أو غيرها. كل هذه الأعمال من شأنها ان تنمي الشعور الجماعي

للحدث، وتزيد إحساسه بكرامته وفرديته، وقدرته على أداء دور إيجابي في مجتمعه، وتهذيب أخلاقه وتركز لديه مبادئ الخير والعدالة. وهنا تكمن أهمية دور المؤسسات الأهلية بتأمين أكبر قدر من مجالات العمل، وعلى درجات مختلفة من الشدة، وبتأمين الإطار السليم لأدائها، وبيعلام القاضي بها ليختار منها ما يراه مناسباً. أما في موضوع العوائق امام حسن تطبيق هذا التدبير فقد اختصرها الرئيس كما يلي: ”عدم توافر العدد الكافي من المؤسسات التي يمكن العمل في إطارها، وايضاً عدم وجود مندوب أو مرشد صحي في المؤسسات، وكذلك قلة المندوبات الإجتماعيات في محكمتنا.“

ثم أكد: ”إن التطوير الأهم هو إيجاد هيئة مستقلة حكومية كانت أم غير حكومية في مركز كل محافظة، يقتصر دورها على تنظيم التدابير البديلة، فتكون قاعدة تتجمع فيها كل المعلومات، وتكون مساعدة المراكز التي يتم فيها العمل، ومتابعة حسن تنفيذ التدبير المتخذ، كما تكون المحطة الأولى التي يتوجه اليها الحدث بعد صدور الحكم.“

وفي الختام أكد الرئيس عبيد انه ”لا يجوز الاستسلام لأية فكرة مسبقة حول أطفال لبنان. فانه رغم تعرضنا للكثير من خيبات الأمل، فان ما تحقق لنا لجهة تجاوب بعض الاحداث مع التدابير البديلة زادنا قناعة بأن التدابير البديلة يمكنها ان تحقق نتائج هامة اذا أحسن التطبيق.“

## المحاضرة الثانية: الأستاذة هالة أبو سمرا<sup>٢٥</sup> "الشروط والمراحل الضرورية لتطبيق القانون ٤٢٢"

ابرزت الأستاذة أبو سمرا ان عدد الأحداث المخالفين للقانون قد انخفض من ٢١٠ لعام ٢٠٠١ الى ١٠٣ في العام ٢٠٠٥ وان التدابير البديلة توزعت ما بين ٩٨ للمنفعة العامة، حكمان للتعويض على الضحية، و٨١ قيد الاختبار. ووضحت ان التدابير البديلة هي اسلوب جديد في معالجة قضايا الاحداث المخالفين للقوانين الجزائية وان العمل بها قناعة بالتقويم لا للإدانة وللدمج لا للإستبعاد. وأقرت ان "حجر الزاوية في القانون ٤٢٢ هو المندوب الإجتماعي" إذ ان زدوره مهم في كل مراحل الاجراءات القضائية، فهو ينظم عمل الجمعيات الأهلية وفقاً لمرسوم تكليف من وزارة العدل، وهو يلزم مصلحة الأحداث التنسيق والاشراف على حسن سير العمل". ثم قرأت المادة الثانية والخمسين والمادة الثالثة والخمسين.

المادة الثانية والخمسون: "تتولى مصلحة الأحداث لدى وزارة العدل تنظيم العمل في كل شؤون الأحداث المعنيين بهذا القانون ووضع الخطط الوقائية والتأهيلية المناسبة والإشراف عليها والتنسيق مع وزارات أخرى معنية في الموضوع ومع القطاع الأهلي الذي تحتّمه هذه المصلحة وفقاً للمعايير المتعمدة، كل ذلك بموجب مراسيم تنظيمية تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل. بعد صدور المراسيم التنظيمية ووفقاً لها، يحدد وزير العدل بقرار منه الجمعيات المعتمدة لدى مصلحة الأحداث".

المادة الثالثة والخمسون: "الى ان تستكمل المصلحة المذكورة تنظيمها، يستمر الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان في ممارسة المهام التي كانت منوطة به بحسب القوانين السابقة والتي تقتضيها أحكام القانون الحالي، على ألاّ يحول ذلك دون ان تجري وزارة العدل اتصالات مباشرة مع مؤسسات أو جمعيات أخرى متخصصة للقيام ببعض المهام السابق ذكرها وفق مراسيم بناء على اقتراح وزير العدل.

٢٥ السيدة هالة أبو سمرا: محامية، رئيسة مصلحة الأحداث في وزارة العدل منذ العام ٢٠٠٠.

ثم ذكرت مهام مصلحة الأحداث: ”تنظيم العمل في كل شؤون الأحداث المعنيين بقانون الأحداث. تنظيم معلوماتية مركزية لمتابعة مسار الملف القضائي، إعداد الإحصاءات السنوية حول واقع إنحراف الأحداث. رصد ومعالجة كل ما يمس بمصلحة الحدث الفضلى. وضع الخطط الوقائية والتأهيلية المناسبة والإشراف على تنفيذها. التنسيق مع الوزارات المعنية بالأحداث والقطاع الأهلي المعتمد من قبل وزارة العدل“. فأتضح بذلك موقع القطاع الأهلي في هذه التدابير. ثم أشارت الى الانجازات التي حققتها المصلحة ومن بينها مرسوم خاص بالجمعيات الأهلية رقم ١٢٨٣٢ الذي ينص على تحديد المعايير العامة وشروط تكليف الجمعيات ببعض المهام المنصوص عنها في القانون ٤٢٢. جاء فيه: المادة الأولى: ”يجوز لوزارة العدل تكليف الجمعيات متابعة تنفيذ التدابير التربوية التي تقضي بها المحاكم المختصة وفقاً لأحكام القانون ٤٢٢ منها: الوضع قيد الاختبار أو الحماية أو الحرية المراقبة أو العمل للمنفعة العامة أو العمل تعويضاً للضحية.“

المادة الثانية نصّت على بعض الشروط التي ينبغي أن تؤمنها الجمعية المكلفة فتكون حائزة على علم وخبر صادر عن وزارة الداخلية، وأن يتضمن نظامها الأساسي النشاط في حقل حماية الأحداث، وأن يتأمن لها تمويل خاص لممارسة نشاطها هذا، وعليها أيضاً تقديم لائحة بذوي الخبرة في الحقلين الإجتماعي والتربوي الذين يعملون فيها. وبعد ان عدت مجالات العمل للمنفعة العامة، تطرقت الى موضوع تكليف الجمعيات فقالت انه ينبغي احترام أولوية جمعية إتحاد حماية الأحداث: إعطاء الوقت والإمكانيات لتنفيذ متطلبات القانون ٤٢٢. وعدم فتح باب التكليف بصورة إعلامية سنة ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ اذ أنه في غياب موازنة خاصة لا تستطيع وزارة العدل إبرام اتفاق عقد مع أية جمعية. ثم أشارت الى أنه من الأفضل البدء بخبرات نموذجية في التكليف من اجل الحفاظ على وحدة متناغمة ومتكاملة في إطار عدالة الأحداث وأقرت برفض تكليف جمعيتين لعدم استيفاء الشروط المنصوص عنها في المرسوم ١٢٨٣٢، وأكدت أن الباب يبقى مفتوحاً للجمعيات في إطار الحماية القضائية لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ثم وصفت الوضع الميداني الرئيس بتكليف جمعية إتحاد حماية الأحداث في لبنان بالعمل في محاكم الأحداث، في مجال التحقيق الأولي ومحاكمة ومتابعة تنفيذ التدابير، وتدبير الاصلاح المانع للحرية. وأشارت الى الموافقة على اشراك جمعية ”آرك ان سيال“ تنفيذ التدابير التي تستلزم التدريب في

---

محافظات بيروت والشمال والبقاع، وعلى اشراك جمعية الحركة الإجتماعية في تنفيذ التدبير الخاص بالمنفعة العامة في محافظات بيروت والشمال والبقاع. وفي نهاية العرض الذي قدمته، وصفت الأستاذة أبو سمرا، مهمات مصلحة الأحداث وخطة عملها للعام ٢٠٠٦ بمساعدة فنية من UNODC وقد جاء فيها:

دعم تنفيذ التدابير البديلة لجهة تدريب العاملين الإجتماعيين المنتسبين للجمعيات الأهلية المعتمدة لدى وزارة العدل، مع دعم مالي للجمعيات المعتمدة لدى وزارة العدل يأتي من موارد منظمات دولية UNICEF , UNODC أو من موازنة وزارة العدل، كما تتضمن هذه الخطة وعي المجتمع الأهلي والمدني أهمية اللجوء الى التدابير البديلة من خلال حملات اعلامية وإشراك وزارة الداخلية والبلديات في تطوير ودعم التدابير البديلة وهذا يقتضي العمل مع البلديات والدفاع المدني مثلاً". وفي هذه الخطة إقتراح عملي لطلب موازنة ٢٠٠٧ منبثق من الخبرة النموذجية المتوافرة لديها.

## المحاضرة الثالثة: السيدة هيام قاعي<sup>٢٦</sup>

### "التحديات والعوائق التي قد تواجهها الجمعيات في تطبيق هذه التدابير"

استهلّت كلامها بتحيّة لجمعية حماية الأحداث في لبنان، " كانت تضمّ في ذروة عطائها ما يواهي العشرين مندوبة إجتماعية يعملن في جميع المناطق اللبنانية وثلاثة مراكز: مركز للملاحظة ومركز لإعادة التأهيل ومركز لمواكبة الأحداث الكبار السنّ في عملية الإنخراط في المجتمع. وكانت تطبّق في هذه المراكز أفضل الطرق التربوية، بحيث أصبح عملهم يواهي أفضل التجارب والخبرات في بلدان كثيرة. لكن مع الأسف جاءت الحرب وأطاحت بالجزء الكبير ممّا بنى ومحت معاناة سنوات من ضحية الكثيرين". ثم عرضت التدابير البديلة وقالت: "فالتدابير البديلة وتدابير حماية الأحداث تتطلّب اذاً اعتماد مؤسسات تربوية إجتماعية أو صحيّة للتعاون معها من أجل تطبيق هذه التدابير والأحكام كما تتطلّب تعاوناً وثيقاً مع المندوب الإجتماعي. وحتى يومنا هذا ما زال إتحاد حماية الأحداث في لبنان هو الوحيد المعتمد من قبل القضاء اللبناني" على ان تجري وزارة العدل إتفاقات مباشرة مع مؤسسات أو جمعيات أخرى متخصصة للقيام ببعض المهام السابق ذكرها ومنها المعايير الامة التي تحدّد بموجب مراسيم... كما جاء في المادة ٥٣ من القانون ٤٢٢". وسألّت عن المعايير التي سوف يركّز عليها القانون لإختيار المؤسسات والجمعيات؟ وعن المندوب الإجتماعي وضرورة توضيح الجهة التي ينتمي اليها والمهام التي سوف توكل اليه بحسب القانون. كما سألت عن علاقة هذه المعايير بإتحاد حماية الأحداث في لبنان؟ وقد رأّت ان هذه الاسئلة تكون التحديّ الكبير للتعاون المطلوب في مجال تطبيق القانون. ورأّت ان هذه الأسئلة تثير تساؤلات أخرى يجب على المؤسسات والجمعيات ان تطرحها على نفسها لكي تتلاءم مع المعايير التي سوف يضعها القانون، ولكي تقوم على أكمل وجه بالمهام الموكلة اليها، وذلك من ضمن علاقة تكاملية

٢٦-السيدة هيام قاعي: مجازة في علم الخدمة الاجتماعية، رئيسة المركز الجامعي للصحة العائلية والجماعية، سابقاً مديرة المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي في جامعة القديس يوسف.

مع غيرها من المؤسسات التي تعمل في المجال نفسه.

من أهمّ التساؤلات التي أوردتها: "أين نحن في مؤسساتنا من المسلمات التي يجب التقيّد بها قبل إلترامنا أيّ عمل إجتماعي أو تربوي؟ وأين مؤسساتنا من الديمقراطية؟ هل البرامج الموضوععة مسبقاً هي التي تعيّن الخدمات في مؤسساتنا أم الخدمات هي التي تعيّن البرامج؟ وأخيراً أين نحن في مؤسساتنا من المعايير والمواصفات الواجب التقيّد بها؟"

ومن ثمّ لخصت العوائق بالنقاط التالية: "عائق الامكانات البشرية، إذ ان المطلوب ليس فقط مهنيين بل متخصصين ومدربين للعمل، من هنا أهمية التدريب المستمر والدائم، عائق الامكانات المادية، إذ ان المطلوب هو مراكز مختلفة مع تأهيلات مادية وتربوية متخصصة. ما يتطلبه هذا العمل من مواطنة واعية وراسخة يرافق هذا وعي واحساساً بالواقع الثقافي والإجتماعي للحدث. ما يتطلبه هذا العمل من جهد كبير ووقت طويل ومثابرة دقيقة ومراقبة ومواكبة. وخصوصاً ما يتطلبه هذا العمل من تشبيك وتكامل بين الأشخاص والمؤسسات."

وفي نهاية مداخلتها أثارَت السيدة قاعي الاسئلة الصعبة. قائلة: "يبقى السؤال الأخير والأهمّ وهو كيف يتم اختيار المؤسسات والجمعيات لإعتمادها من قبل محكمة الأحداث كمؤسسة قابلة المهتمات التي قد توكل اليها؟ وما هي المعايير الواجب التقيّد بها من أجل إختيارها؟ وكيف تتمّ مراقبة حسن سير العمل فيها وتأكيد توعية الخدمات وتوافقها الدائم والمستمرّ مع هذه المعايير؟ ومن هي الجهة أو الجهات الكفيلة بالقيام بهذه المهتمات الدقيقة والتي تتطلب درجة عالية من المصداقية والنزاهة والموضوعية والمعرفة علماً أن التعاون الوثيق بين القطاع العام والقطاع الخاص هو الضامن الوحيد للقيام بهذه المهتمات على أفضل وجه؟"

## المدخلات والمناقشات

فتح باب النقاش فأعربت ممثلة مجلس كنائس الشرق الأوسط عن الحاجة الى قانون لعدالة الأحداث يكون على المستوى الأقليمي لأنها اختبرت هذه الحاجة في عملها - ثم اشتكت من قلة وعي أهمية هذا الموضوع كما انها انتقدت غياب الديمقراطية في مسار الجمعيات ودعت إلى أن تقام مظلة تنسق أعمال الجمعيات في هذا الموضوع وتعمل على نشر الوعي.

ثم تكلمت مندوبة لدى إتحاد حماية الأحداث في قصر العدل في بيروت فشرحت طريقة عملها، فهي تستقبل الحدث وتستكمل ملفه وتناقشه بغض النظر إذا كان القاضي سيدينه أولاً. وإذ هي تبحث مع القاصر تدرس نوع العمل البديل للمنفعة العامة. ويشمل عمل المندوبة إجراء البحث الإجتماعي في أوضاع القاصر حتى يتبين إذا كان القاصر صالحاً لتأدية عمل للمنفعة العامة وينبغي أيضاً البقاء على اتصال مع المؤسسة وعائلة الولد. ثم أضافت ان من واجبات المندوبة ايضاً أن تقترح على القاضي اسم المؤسسة، نوع العمل، عدد الساعات وغالباً تختار مؤسسة فيها مساعدة إجتماعية.

ثم أكد مشارك من حركة السلام الدائم، أهمية إنشاء مراكز للمحافظات لتحديد التدابير وتنفيذها ولاحقاً متابعتها. ثم علق على نقطة النزاع مع القانون فأشار الى جهل الناس بصورة عامة والأحداث بصورة خاصة القانون ومواده ولذلك دعا إلى التفكير بمنطق المصالحة، ذلك لأن العمل البديل للسجن والمفيد للمصلحة العامة هو بمثابة مصالحة مع الآخرين لأنه خيار مهم حضاري مشرف. ورأى ان في التعويض على الضحية تتم المصالحة بين الضحية والجاني. وأشار الى التقدم الحاصل في معظم الولايات الأميركية حيث يطبق منطق العدالة التعويضية وليس العدالة الجنائية. ثم سأل: ”كم تحتاج وزارة العدل الى تعاون مع الجمعيات والى أية حدود؟“

واجابت مندوبة من وزارة العدل عن موضوع المراكز في المحافظات فقالت: ”بدأنا في وزارة العدل مع جمعية الحركة الإجتماعية في ثلاث محافظات: الشمال، البقاع وبيروت

وسيتّم إكماله في بيروت وجبل لبنان مع إتحاد حماية الأحداث بتمويل من اليونسف، لأن الوزارة لم تصدر ميزانيتها بعد وبالتالي فهي لا تستطيع تكليف جمعية. ولقد تمّ إختيار الحركة الإجتماعية لأنها تملك خبرة سنين عديدة في شؤون الأحداث من خلال عملها في سجن رومية، ولأنها مستوفية شروط الوزارة في تحديد المعايير وللحركة الإجتماعية مشروع إعادة دمج الأحداث في المجتمع في المحافظات حيث أمنا الإتفاق مع جمعية آرك آن سييل – Arc-en-ciel على التدريب المهني. لذلك تمّ إختيار الحركة الإجتماعية وهذا لا يمنع إنشاء تعاقد مع جمعية أخرى في المحافظة الواحدة إذا إستوجب الأمر.

ثم سأل ممثل من جمعية أطفال لبنان "Child of Lebanon" ما هو دور المؤسسات الأهلية في موضوعنا اليوم؟ فقال بناءً على خبرته كطبيب يعتقد ان الطفل تحت ١٨ سنة لا يستطيع ان يأخذ حقوقه القانونية إلا عندما توجد تخصصية في الدولة. فعلى المجتمع الأهلي القيام بخطوات كبيرة بالإضافة الى الخطوة الأساسية التي تقوم بها الدولة وهذه الخطوة هي الإعراف بخصوصية الطفل ووضعه قانونياً وطبياً.

ثم تحدثت مشاركة من وزارة التربية ومديرية الإرشاد والتوجيه، فأكدت دور المدرسة وأهميتها في طور الوقاية ومن ثم المتابعة. وتساءلت عن قدرة المدرسة الرسمية على المتابعة.

ثم أكد المستشار القانوني للهيئات الإجتماعية في خدمة العائلة العربية، فأكد ان ذهنية القانونيين ترى ان كل مرتكب جرم هو مجرم. اما بالنسبة للعاملين في المجتمع فإن ذلك يعتبر مرضاً إجتماعياً. وأكد ضرورة فصل القضاء الذي ينظر في قضايا الأحداث وان يكون مستقلاً استقلالاً تاماً لأن له فلسفته وتدبيره، وعليه ان يبحث في الأسباب والمسببات التي دفعت الأولاد الى ارتكاب الجرم. فإن الدراسات قد بيّنت أكثر هؤلاء من أسر غير مستقرة وهذا يمكن ان يكون سبباً في دفع الولد نحو ارتكاب الجرم. ثم لفت الى حقيقة مستمدّة من الواقع وهي ان ليس كل الأولاد المخربّين من أسر مفككة، ذلك ان بعض هؤلاء الأولاد موهوبون وهم أولاد عائلات معروفة وطلاب في أفضل المدارس. في هذا المفهوم لم يأت القانون ٤٢٢ بأي جديد عن المفهوم الإقطاعي إلا ببعض فقراته. وشجّع

إعادة النظر في هذا القانون من أجل الوصول الى المستوى اللائق.

ثم تحدثت سيّدة مشاركة من إتحاد حماية الأحداث - جبيل، وأكدت في مرات كثيرة يكون متجهاً نحو الإنحراف بسبب العائلة. وانهم في الإتحاد يدرسون الحالة كثيراً قبل الدخول عند القاضي. وتحدثت عن الحرية المراقبة والتي هي تدبير في القانون ٤٢٢ وقد كانت قبلاً تقوم بها مراقبة إجتماعية. هذا التدبير قديم، ولقد نجح قبل التدابير البديلة في إعطاء الأحداث فرصة لتحسين انفسهم والعمل خارج الوطن. فالحرية المراقبة تساوي العمل للتعويض على الضحية.

وعلّقت مشاركة أخرى على ما يجري قبل إصدار الحكم وقد وصفت الخطوات والمراحل طويلاً بما يدل على ضرورة اختصارها فأقترحت ان يكون هناك رجال دين متخصصون يحلون المشكلة مع الحدث الى جانب المساعدين الإجتماعيين وهو ما يزال في المفردة القضائية. وأضافت ”عندما يصل الحدث الى السجن نعمل معه ونكتشف انه لا يعرف لماذا وصل الى السجن وماذا فعل ولا ما هو القانون. فالعمل الإجتماعي الذي يتمحور حول الحدث هو عمل كامل متكامل، وينبغي العودة الى الأوضاع العائلية والمجتمعية التي يحيهاها ولذلك من الضروري جداً تأهيل ووعي الأهل، وايضاً تطبيق إلزامية التعليم الإبتدائي، وملاحقة ”عمالة“ الأطفال التي تسهل الإنحراف. وهذا يتطلب عملاً متكاملًا فإنه من المستحيل على مؤسسة واحدة ان تقوم بكل هذه الأعمال“.

ثم كان تمنّي على وزارة العمل لتضع كتاباً حول كيفية معالجة الحدث الخاضع لتدابير غير المانعة للحرية لمواكبة الحدث من البداية وحتى الإنتهاء من تطبيق التدابير. وأضيف تأكيد ضرورة تخصص بعض القضاة بقضايا الأحداث.

ثم كان سؤال حول الجمعيات المساعدة في التدابير البديلة، إذ ان عدد الجمعيات المهمة بهذا الأمر والواعية لضرورة العمل عليه، كثيرة ولكن عدد المرخص لها قليل جداً إثنان أو ثلاثة، فأين هي المشكلة؟ هل هي مشكلة تكليف؟ تدريب؟ أم تمويل؟

ولفتت مشاركة أخرى إلى أن القانون ٤٢٢ أوضح أن إتحاد حماية الأحداث يستمر بمتابعة كل الأعمار وهذا لا يمنع وزير العدل من تكليف جمعيات أخرى. إن مرسوم تنظيم

---

المصلحة فهو لا يزال متعثراً بين الوزارات. و أما مرسوم تكليف الجمعيات فلقد صدر مؤخراً في تموز ٢٠٠٤ لكن الموازنة لم تقرّ ذلك. تشدد وزارة العدل على ضرورة تمويل الجمعية التي تكلفها. إن التكاليف يشكل حماية و ضمانة للمؤسسة العاملة مع الأحداث.

ثم ذكر أنّ في الماضي وقبل الحرب في لبنان كان معهد لإصلاح الأحداث مخصص للمحكومين. أما الآن فثمة فوضى بين الجمعيات في تنظيم عمل الأحداث المجرمين، ومدرسة التدريب الإجتماعي تعاني نقصاً في عدد المرشدين الإختصاصيين. إذاً المطلوب هو إعادة تنظيم وتعيين مرجع واحد. وكان تمنّى على مصلحة الأحداث في وزارة العدل ان تنسّق بين الإختصاصات المعنية وقاية وحماية وتدابير بديلة وإصلاحاً وتأديباً وتضع برامج لهذا الموضوع.

وفي الختام تمّ التأكيد على دور القطاع الأهلي ذلك ان قانون الأحداث شدّد على أهمية التنسيق بين وزارة العدل والقطاع الأهلي والوزارات المعنية التي من ضمنها وزارة الشؤون الإجتماعية وهي تضطلع بدور مهم جداً هو الوقاية حتى يتضاءل عدد الأحداث الذين يصلون الى وزارة العدل وهم على خلاف مع القانون.

## استنتاجات وآفاق

لقد أقر البرلمان اللبناني القانون رقم ٤٢٢ المتعلق بعدالة الأحداث في لبنان بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٦ والذي يقضي بتبني اجراءات بديلة لسجن الأحداث وإنشاء نظام شامل لحماية الشباب، ولا سيما المعرضين لإرتكاب الجنح. لكن منذ إصدار القانون لم يتم إتخاذ أية إجراءات لتوكيل منظمات المجتمع الأهلي اللبناني بتطبيق الخيارات البديلة للسجن. ولقد انطلق البحث في الخيارات البديلة للسجن والعقبات التي تواجهها هذه الخيارات وصولاً الى ضرورة العمل ضمن شبكات لتذليل العقبات أمام تطبيق هذا القانون بتحديد الهيكلية الضرورية له، وشروط ومراحل تطبيقه.

ولقد نشأ عن النقاش ان الكثير من التدابير والبدائل تعود الى قرار القاضي وتوافرها بالتالي مرتبطة الى حد كبير بتحسّسه الدقيق للأمر ومعرفته بالبدائل وإمكان وجودها وتوافرها. ثم لوحظت من النقاش ايضاً أهمية المندوب الإجتماعي في تطبيق البدائل (مراقبة، نصحاً وارشاداً، إجراء تحقيق إجتماعي الخ).

لقد كان لجمعية إتحاد حماية الأحداث في لبنان، الأسبقية في الوعي والقيام بدور فاعل في هذا المجال، غير انه ومنذ إقرار القانون لم تضطلع أية جمعية أو جهاز تربوي بأي مهام إن ما زال إتحاد حماية الأحداث في لبنان الوحيد المعتمد من قبل القضاء اللبناني، ولا تكليف رسمي من قبل الوزارة لغيره .

تجدد الإشارة هنا إلى أن مشاركة الجمعيات المعنية بالأحداث تتطلب دراسة أعمق لجهة معرفة توافر طاقات الاختصاص عندها .

ان الصعوبة تكمن في الوصول الى متخصصين ومدربين للعمل بكفاءة عالية، والوصول الى الامكانات المادية من مراكز مختلفة مع تأهيلات مادية وتربوية خاصة. ثم ان التدابير البديلة تتطلب درجة عالية من المواطنة لدى جميع المواطنين ليؤخذ بعين الإعتبار الواقع الثقافي والإجتماعي للحدث.

لا بدّ من السؤال حول اختيار المؤسسات والجمعيات لمؤسسة قابلة للقيام بالمهام؟ لوحظ فقدان التواصل بين الجمعيات العاملة في هذا الشأن، وهذا الأمر يعيق العمل وبيعثر الجهود. كما أشير الى عدم تخصص القضاة بقضايا اليافعين. المطلوب إنا: إعادة التنظيم، وذلك بالتنسيق الضروري مع الجهات المتعددة من المجتمع التي تقوم بتلبية مختلف حاجات التأهيل للحدث. كما ينبغي أيضاً رفع سن المسؤولية الجزائية من ٧ الى ١٢ سنة. ان للمؤسسات الأهلية الدور الكبير في تأمين أكبر قدر من مجالات العمل، وعلى درجات مختلفة من الشدّة، وتأمين الإطار السليم لأدائها وإعلام القاضي بها ليختار ما يراه مناسباً.

ومن بين العوائق التي تعترض تطبيق نظام البدائل، عدم توافر العدد الكافي من المؤسسات الإجتماعية المؤهلة لإستقبال الأحداث المحكوم عليهم، وعدم وجود مرشد إجتماعي في المؤسسات التي يتم فيها أداء العمل، الى جانب قلة المندوبات الإجتماعيات تبعاً لعدد الدعاوى المحالة وعدد التدابير البديلة المتحدّة.

وتّمّ التوافق على ضرورة إيجاد هيئة مستقلة، حكومية أو غير حكومية، في مراكز كل محافظة، يقتصر دورها على تنظيم التدابير البديلة فتجمع هذه المعلومات وتتابع عملية التنفيذ.

## وقائع وأفاق

### السيدة إيران لورفنج<sup>٢٧</sup> و الأستاذة أمل ديبو

في إطار برنامج ”أفكار“ الذي يهدف الى تقوية امكانات جمعيات القطاع الأهلي ومؤسساته كان من الضروري تنظيم لقاءات وحلقات حوار بين الجمعيات الأهلية وممثلين عن المؤسسات الرسمية من أجل استطلاع آفاق هذا القطاع والدور الذي يمكن ان يؤديه كعنصر أساسي في عملية التغيير في المجتمع. ولقد سمحت هذه اللقاءات بالتعرف الى استعدادات هذا القطاع وإمكاناته وكشفت نقاط القوة ونقاط الضعف فيه.

تركز البحث حول محورين أساسيين لعمل الجمعيات: الأول يتضمن مبدأي الديمقراطية والاعتراف بالآخر وهما ركيزتا العمل الإجتماعي، والثاني يتعلق بوضع آلية التعاون التي من شأنها ان تطور القضايا التي تدافع عنها هذه الجمعيات. ان هذين المحورين ولئن كانا مختلفين من حيث منطلقهما إلا انهما يلتقيان بالضرورة في العمل الميداني.

كان لكل حلقة حوارية من الحلقات الخمس عناوين محددة، ثلاث منها الأولى والثانية والرابعة بحثت في مواضيع فكرية مهمة وهي: الممارسات الديمقراطية داخل الجمعيات الأهلية، ثم فسحة الحوار التي تفتحها هذه الجمعيات في عملها، واخيرا قيام شبكات التعاون من أجل تعزيز قدرة الجمعيات على العمل. في الحلقتين الثالثة والخامسة، دار البحث حول عمليتين في مجال تطبيق القوانين: القانون رقم ٢٢٠/٢٢٠ المتعلق بحقوق الموقوفين، والقانون رقم ٤٢٢/٢٠٠٢ المتعلق بعدالة الأحداث.

لقد أظهرت القراءة المتمعنة في المداخلات والمناقشات التي تم التداول فيها خلال حلقات الحوار هذه ان المواضيع المقترحة كانت على جانب كبير من الأهمية ومن الجدوة بحيث انها أوضحت للمشاركين ضرورة إعادة النظر بمعارفهم، وسلوكهم ومهاراتهم بإزاء

٢٧-مسؤولة عن المساعدة التقنية لمشروع أفكار من قبل إيمرجنس

التحديات التي تواجههم وتواجه عملهم في جمعياتهم. ولقد أبرزت المناقشات إمكانات هذا القطاع إسوة كما أبرزت نقاط ضعفه.

على مستوى المبادئ الأساس، اتضحت أهمية ما تتمتع به الهيئات الأهلية من مرونة في التأقلم مع الأوضاع والاشكاليات الإجتماعية والسياسية التي واجهتها خلال القرنين المنصرمين والتي ما زالت تواجهها اليوم. يمكن القول انه توجد علاقة وثيقة وتأثير مباشر بين تطوّر القطاع الأهلي اللبناني والدولة المعاصرة في لبنان. وفي الواقع، إن القطاع الأهلي اللبناني هو بطبيعته حرّ وان الدستور يضمن حرية التجمع، هذا يفسر الى حدّ بعيد حيوية هذا القطاع وتنوعه. ان هذا التنوع لا يقتصر على الأهداف أو أحجام هذه الجمعيات، لكنه يظهر ايضاً في تنظيّماتها الداخلية، ومناهج أعمالها، واستقلاليتها بالنسبة الى السياسة، ووعبها أهمية دورها في ارساء قواعد دولة القانون واستمراريتها.

هذا صحيح خصوصاً بالنسبة الى الجمعيات الحديثة. فمنذ الحرب وحتى قبل ذلك سمح الجو الليبرالي الحر بتضاعف عدد الهيئات الأهلية المنادية بحقوق الإنسان والمواطنة والعدالة الإجتماعية كما انه كان من السهل في بلد صغير كلبنان إقامة الشبكات والشراكة ذلك أن معظم الجمعيات تعرف بعضها البعض وقد ذاقت خبرة التعاون خلال الحرب في مشاريع مشتركة وتنسيقات كانت فعلاً ناجحة.

ولقد ظهرت في المناقشات نقاط القوة في الجمعيات ومن بينها إعتراف الجمعيات بضرورة وأهمية الحوار كقاعدة أساسية لعملها. وهي تحيا خبراتها العملية على الأرض ضمن هذه القناعة ولكن من دون تفعيل حوار مباشر وعميق بين الطوائف. هذا الحوار بدأ ينطلق في القرى والأحياء المدنية في جمعيات صغيرة وهذه المحاولات آخذة بالإزدياد وهي بدأت تجذب انتباه المجتمع بصورة عامة.

وبالفعل، فإن القطاع الأهلي اللبناني برهن عن جدارة وفعالية في مجال المطالبة بحقوق الإنسان، كما انه اخذ على عاتقه توفير الخدمات الأساسية الى الناس حين كانت مؤسسات القطاع الرسمي المكلفة بهذه الخدمات مشلولة بفعل الحرب. كما ان هذه الجمعيات أثبتت دورها ايضاً في دعم السلم الأهلي وتدعيم المواطنة.

اما فيما يتعلّق بالعملين الميدانيين ، تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلق بحقوق

المعوقين والقانون ٤٢٢/٢٠٠٢ المتعلق بعدالة الأحداث واللذان هما قيد التنفيذ، فإن البحث فيهما قد أظهر أيضاً أن الجمعيات الأهلية قادرة على تحضير ملف كامل لقضية محددة، وأن الأشخاص المهتمين بهذا الموضوع يمكنهم ان يتجمعوا على أساس الاتفاقيات الدولية التي تكوّن منطلقاً لهذه الحقوق. و اوضحت مداخلات المشاركين ان لدى الجمعيات رغبة وتصميم على احداث تغيير عبر تطبيق القوانين، ومثالاً على ذلك، فإن بعض المنظمات الأهلية قد أخذت المبادرة منذ عدة سنوات وحصلت على تمويل للعمل في السجون لإعادة دمج الأحداث وذلك من دون تكليف رسمي.

في نهاية هذه اللقاءات توصل البحث الى استخلاص بعض نقاط ضعف في الجمعيات الاهلية على مستوى معارفها و سلوكياتها وعلى مستوى التطبيق في عملها وفتح المجال لمحاولة تحليل هذه النقاط.

اما بالنسبة للممارسات الديمقراطية ضمن الجمعيات فانها تتأثر بالمناخ الإجماعي الثقافي والسياسي المرتكز على الطائفية، والعائلية التقليدية، والسلطة "الأبوية" للقائد، ولا تترجم حسن النوايا والاندفاع للعمل عند الرئيس والاعضاء "بإدارة" من نوع ديمقراطي وهذا الوضع يؤدي الى مركزية أكبر في أخذ القرارات وبالتالي فإن ارتباط هذه القرارات بالمؤسس أو الرئيس يضعف دور الهيئة العامة. وهذه الحالة قد تمهد لإنجراف الجمعيات الى أهداف سياسية. غير ان معالجة هذا الوضع لا يمكن ان تكون عن طريق تغيير قانون ١٩٠٩ بل انه يتطلب وضع تدابير من شأنها ان تعزز الشفافية ضمن الجمعيات الأهلية.

بالنسبة للحوار، فإن الجمعيات تعترف بصعوبات العمل على مشاريع تركز على موضوع الحوار للأسباب التالية:

- غياب اللغة المشتركة والإتفاق حول مفهوم الحوار نفسه، ذلك ان اللبنانيين يتحاورون إجتماعياً واقتصادياً و يكتفون بذلك معتبرين ان هذا هو المقصود بالحوار وهو ما يسمونه "حوار الحياة" ولكنهم يفتقدون المتطلبات الضرورية لتحقيق الانفتاح الحقيقي على "الآخر".

- غياب التدريب على مستوى تقنيات التواصل وتحضير الحوار يعرقل كل المساعي،

ويضاف اليه غياب تبادل الحوار بين الجمعيات فيما يتعلق بمشاريعها وبالصعوبات التي تواجه هذه المشاريع والدروس التي تنتج عنها.

اما بالنسبة لإقامة الشبكات والشراكة، فإن اللافت هو ان عدد الجمعيات كبير جداً في حين ان عدد الشبكات ضئيل جداً. والملاحظ ان الشبكات القائمة هي استمرار لما كان معروفاً بجمعيات التنسيق. ذلك انه ينقص العديد من الجمعيات معرفة المبادئ الأساسية لمفهوم التشبيك والتدريب عليه وعلى طرق التعامل فيه ثم ان الخبرات القليلة الناجحة التي عايشتها بعض هذه الجمعيات كانت ممولة من قبل هيئات دولية رافقتها ودربتها في اختبار التشبيك.

ان اسباب هذا الفتور في الرغبة في التشبيك تعود الى الثقافة الإجتماعية الإفرادية حيث تطغى الأنا، كأن تفضل كل جمعية مثلاً الاحتفاظ بالتمويل الذي يخصص لمشروع ما، وتنفرد بتطبيقه وبتسجيل نجاحه لحسابها الشخصي. هذا يدل على نقص في معرفة طبيعة عمل الشبكات ويفسر المواقف السلبية من التشبيك. فبالرغم من وعي الجمعيات واقتناعها بأهمية التشبيك لتلبية الحاجات بصورة أكثر فعالية ولنجاح حملاتها المطلوبة، فهي لا تزال عاجزة عن تخطي الحواجز الإجتماعية الثقافية التي تعترض قيام الشبكات.

ولقد وضعت المداخلات والمناقشات الأصبغ على نقاط الضعف والصعوبات التي تواجهها الجمعيات وخصوصاً في مرحلة الترويج والتحرك كما في المطالبة. وهذا الضعف يحد من تأثير الجمعيات في المضي قدماً في تطبيق القانونين المذكورين اعلاه.

ذلك أن صوت المطالبة ما زال ضعيفاً وقليل التأثير وذلك للأسباب التالية: ان قوى المطالبة ليست دائماً منظمة ولا تحسن استهداف الشخص او المرجع او المرجعيات التي ينبغي التوجه اليها. ثم ان غياب التواصل بين الجمعيات وشركائها في المطالبة بتطبيق القانون يضعف الضغط والتأثير الذي يمكن ان تمارسه الجمعيات في السير نحو ارساء قواعد دولة القانون والعمل المؤدي نحو تمكين الديمقراطية، وممارسة المواطنة.

لقد أظهر لنا التحليل أعلاه بعض جوانب الضعف في القطاع الأهلي، غير ان نقاط الضعف

هذه لا يمكنها ان تحجب الامكانات الواعدة في هذا القطاع والتي تستدعي كل مساندة وتمكين وخصوصاً على مستوى المعارف، والمواقف والممارسات الديمقراطية وتقنيات العمل على الأرض.

اذ انه لا يمكن الا الاعتراف بالدور الأساسي الذي تؤدّيه مؤسسات المجتمع المدني، وهو دور ينبغي تشجيعه وتأييده كشريك أساس في البناء الى جانب القطاع الرسمي والخاص. ولقد برز في هذه اللقاءات وفي مناقشاتها، انه اذا توافرت الإرادة السياسية التي تعطي المجتمع المدني دوره، فإن هذا القطاع يتمتع بكل امكانات النجاح والتطور وله بالغ الأثر في ترسيخ الديمقراطية والمواطنة ودولة القانون واستمرارها.

**أسماء بلائحة  
المؤسسات المشاركة**

**Conseil national des anciens fonctionnaires de l'Etat**

05-145 045 - 05-450 651  
01-282 851 - 03-739 600

**Centre Communautaire du Ministère des affaires sociales**

01-262 687

**Délégation CE**

03-527 104 - 03-056 270  
roula.abbas@cec.com

**DPNA**

03-494 338  
DPNA3@hotmail.com

**Dar Assadaka**

03-665 012  
fdamitie@miners.net

**Deutschland radio**

03-799 604  
afweber@gmx.net

**Département d'Orientation Pédagogique**

01-686 600 - 03-956 349

**The Daily Star**

01- 587 277 - 03- 543 805  
Kheirmahmoud@yahoo.com  
Raed.elrafei@dailystar.com

**E.P.C.**

03- 324 919

**Ecole Libanaise de Formation Sociale – USJ- Tripoli**

06- 401 822, www.elfs.usj.edu.lb

**Fondation Safadi**

mbakhazi@cgh.com.lb

**Forum of the Handicapped Association- F.O.H**

06- 213 426  
mountada@terra.net.lb

**Forum du Développement Culturel et Dialogue**

01-390 133 - 03-783 557

**Fondation Père Afif Osseiran**

01- 686 806  
Fpao.mcl@idm.net.lb

**Fondation arabe pour l'Image**

03-459 544  
smodad@arabimages.com

**Fista Association (Tripoli)**

06-433 636  
fista@inco.net.lb  
suzyjab@hotmail.com

**Forum des ONG pour les Droits de l'Enfant au Liban (FONGDEL)**

01-805 558 - 03-228 079  
Akayrouze@bdl.gov.lb

**Forces de Sécurité d'Intérieures**

01- 422 000

**Haddad et Associés (bureau d'études)**

03-817 465  
chehade@haddadlaw.net

**Higher Council for Childhood**

03-372 158  
hccleb@idm.net.lb

**Hiwar**

03-754 320  
paulsawaya@hotmail.com

---

**Association de la Famille  
et de l'Enfant Libanais -AFEL**

01-485 066 - 03-646 143  
afel@dm.net.lb

**Association Al Mabarrat**

**AL- Hadi school**

01-457 575  
hamamrana@yahoo.com

**Association du Développement  
Urbain -ADU**

03-879 696  
UCOSARL@hotmail.com

**Association Justice et  
Miséricorde - AJEM**

01-901 560  
ajem@intracom.lb

**AATVI**

03-208 784  
mhkrisht@yahoo.com

**AMIDEAST – Liban**

01-979 901      01- 989 901

**Association for Volunteer  
Services - AVS**

03- 268 698  
pnabti@avs.org.lb

**Arc en ciel**

01- 495 561 /5      01- 564 630  
www.arcenciel.org

**Aldar Consulting**

01- 353 858

**As-Safir newspaper**

03- 997 929

**Al – Liwaa newspaper**

03- 641 075  
www.alliwaa.com

**Al- Anwar newspaper**

03-970 677  
gisele\_razzouk@yahoo.com

**Al Massira magasin**

03-278 033  
majymassoud@yahoo.com

**Association Insan**

01-887 153 - 01- 512 029  
Insan\_info@yahoo.com

**Association des Services Sociaux**

03- 502 995 - 06- 441812  
alajaza@cyberia.net.lb

**Baldati**

03- 666 565  
info@baldati.com

**Beirut Association College**

03-683 165  
ghia21@hotmail.com

**Association pour la protection de  
l'enfant de la guerre - APEG**

01-561 098  
APEG@cyberia.net.lb

**Center for Middle Eastern Strategy  
Studies - CESMO**

06-429 990 - 03-804 062  
abbasnivine@hotmail.com

**Comité pour l'Élimination de la  
Lèpre et des maladies oubliées au  
Liban - C.E.L.L.**

01- 566 730  
Cell-lep@inco.com.lb

**Caritas Liban**

03- 482 084 - 01- 499 767 /8  
resources@caritas.org.lb

**MPDL**

03- 690 529  
mpdl@cyberia.net.lb

**Magazine**

03-278 803

**Magazine l'Hebdo**

03- 706 587

**Mirsad**

01- 396 391  
secretariat@mirsad.org.lb

**Makhzoumi Foundation**

01- 860 940 - 03- 354005  
rolasolh@makhzoumifoundation.lb

**National Coordination of Euromed  
Youth Program**

01- 424389

**National Democratic Institute**

03- 454748

**National Committee for the  
Women's Issues**

01- 361035 - 01- 366051 - 01- 860940  
info@cfuwi.org  
naylamadi@yahoo.com

**OMSAR**

01- 371510  
joumana@hotmail.com  
yhakim@omsar.gov.lb  
ma61@omsar.gov.lb

**Oum El Nour**

09- 210 285  
marieclaudebared@oum\_el\_nour.org

**Public Interest Advocacy Center**

03- 320 551

**Permanent Peace Mouvement**

03-327 729 - 03-306 276  
ppmleb@idm.net.lb

**RAI Television**

angelosaso@yahoo.com

**Restart center**

03-457 421  
Roulazar2@yahoo.com

**SKOUN**

01- 202 714  
nadya@skoun.org

**St. Vincent de Paul**

01- 447 566 - 01-500 554

**SeSobel**

03-980 856

**SPL**

01-318 202  
Spl\_ss@hotmail.com

**SPNL**

03-879488 - 03-966134  
maattalah@gmail.com  
tarabay\_sami@hotmail.com

**Truth Dawn Human Society**

03- 986631

**Université Libanaise**

03- 062465

**Union pour la Protection de l'Enfant  
au Liban - UPEL**

01-687869 - 03-883920  
roula\_leb@hotmail.com  
ranattar@hotmail.com

**Umam**

03-760 581  
www.oumamproduction.ca

---

**HELEM**

01- 745 092

taniamakdessi@hotmail.com

georges@helem.net

**Imam El Sadr Foundation**

03- 554 143

**Institut des Droits de l'Homme-  
Ordre des avocats**

03-566 357 - 01- 423 943

edsioufi@cyberia.net.lb

**Joint Christian Committee for Social  
Service in Lebanon - JCC**

01- 741 735

jcc@cyberia.net.lb

**Lebanese Association for  
Democratic Elections - LADE**

03- 066 850

info@ladeleb.org

**Lebanese House Establishment for  
Environment -LHEE**

03-306 124 - 03-197 299

bassamit@yahoo.com

unitenviro@hotmail.com

**Lebanese Council to Resist Violence  
Against Women**

01-612 846

lecorvaw@inco.net.lb

**Lebanese Autism Society - LAS**

01-364 433 - 03- 232 427

autismlb@hotmail.com

**Lebanese Association for Human  
Rights**

03- 268 366 - 01- 654 600

loulougham@hotmail.com

**Lebanese American University (LAU)**

03- 680 192

mkhalaf@lau.edu.lb

**The Lebanese Council of Women**

03-206 282

lamiaosseiran@hotmail.com

**Learning Center for the Deaf**

05- 954 584 - 03- 700 584

**LPHU**

01- 307 366

lphu@info.com

**Middle East Council of Churches**

01- 742 088

mecccypr@spidernet.com.cy

**Ministère de l'intérieur**

01-750 082 - 06-625 564

fatemabouhassan@yahoo.com

**Ministère des affaires sociales/  
UNDP**

05- 481 844 - 01- 612 848

**Ministère de l'environnement**

01- 976 555 ext.433

m.andrea@moe.gov.lb

**Ministère de la jeunesse et du Sport**

03- 610 932

**Ministère de la justice**

01-613 889

halabsamra@hotmail.com

**Ministère du travail**

01-276 284

atfal@clu.gov.lb

**Mouvement Social**

01- 390 335 - 03- 343 700

mssl@mouvementsocial.org

**Mission de Vie**

04-412 842

missiondevie@yahoo.com

**Voix du Liban**

01- 342375

**Wada**

03- 422369

**YMCA**

01- 490640 - 01- 366099 - 03-881910

ymca@ymca-leb.org.lb

**الهيئة اللبنانية للحقوق المدنية**

01 333 433

m\_shokr@hotmail.com

ahmadmroue@hotmail.com

**جمعية الصم والبكم الخيرية**

**الاجتماعية في لبنان**

01 646 274

**بيت الشيوخوة (جمعية البرّ المسيحي)**

03 533 143

**هيئة تفعيل المجتمع المدني**

01 557 985 - 03 918 812

**تجمع الهيئات التطوعية الاهلية في لبنان**

03 704 858

**جمعية التنمية**

03 776 597

**جمعية رعاية المعاق الخيرية**

03 356 404

**الجمعية اللبنانية للتربية المختصة**

01 651 943

**الهيئة الاسلامية للرعاية**

03 721 150

**تجمع أصدقاء أرن تنورين**

03 667 584

malagher@ul.edu.lb

**رابطة سيدات دير الأحمر**

03 457 626 - 09 830 770

**مؤسسة عامل**

03 202 270

**لجنة نقابة المحامين - بيروت لجنة**

**الدفاع عن الحريات العامة**

01 668 100/200 - 03 215 564

**مركز الطب النفسي**

03 946 900

jackelinesaad@hotmail.com

**المجلس الوطني للخدمات**

03 863 952

**رابطة المرأة العاملة**

03 630 495 - 06 432 818

**الهيئة الوطنية للطفل اللبناني**

01 701 277

**الم**

03 704 858

zakirita@inco.com.lb

**الإذاعة اللبنانية**

03 306 704

**جريدة المستقبل**

03 513 306



---

---

إن برنامج أفكار ممول من الإتحاد الأوروبي ويديره مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. إن مضمون هذا الكتاب يعبر عن رأي إيمرجانس وليس عن رأي أو وجهة نظر أي منهما.